

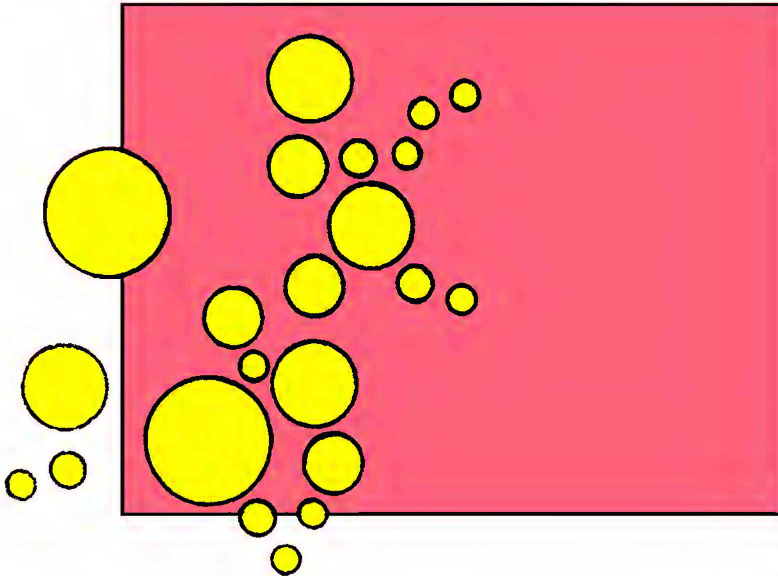
سلسلة ابحــاث



أزمة المرأة

في المجتمع الذكوري العربي

بوعلي ياسين



أزمة المرأة

في المجتمع الذكوري العربي

سلسلة ابحـــاث

أزمة المرأة

في المجتمع الذكوري العربي

بوعلي ياسين

مطابع الفـــبار الأديب

صدر للمؤلف

- ينابيع الثقافة ، اللاذقية 1985 .
- خير الزاد من حكايات شهرزاد ، اللاذقية 1986 .
- نحن والغير في السياسة والاقتصاد ، اللاذقية 1990 .
- ترجمة : أصل الفروق بين الجنسين ، تأليف أورزولا شوي ، بيروت 1982 .
- ترجمة : الطوطم والتابو ، تأليف زيغموند فرويد ، اللاذقية 1983 .
- ترجمة : نمط الإنتاج الآسيوي في فكر ماركس وانغلز ، اللاذقية 1988 .

مقدمة

يتضمن هذا الكتاب أربعة نصوص : الأول دراسة عن «أزمة الزواج في سورية ، صدرت (في كتاب مستقل) طبعتها الأولى في بيروت عن دار ابن رشد عام 1979 ، أعيد نشرها هنا كما هي دون أي تغيير . النص الثاني دراسة بعنوان «مطبّات في مسيرة المرأة العربية على طريق التحرر والمساواة» ، نشرت في مجلة «الوحدة» (الباريسية) ، العدد 9/حزيران 1985 . وقد خضعت هنا لبعض التطوير والاضافات . النص الثالث دراسة حول «معنى الطلاق في سورية» ، نشرت لأول مرة في بيروت (دار الطليعة) ، ثم ظهرت لها طبعة ثانية في 1978 ، وطبعة ثالثة في عام 1979 . وقد اخترت لهذا الكتاب الطبعة الثانية من الدراسة دون أي تعديل جوهري ، إنما مع بعض التنقيحات الطفيفة المناسبة لظروف النشر الجديدة . أما النص الرابع فهو ترجمة لرسالة بعثت بها في صيف 1970 الى مجلة نسائية يسارية تصدر في المانيا الغربية ، كانت ـ في إطار اهتمامها بنساء العالم الثالث ـ قد طلبت مني دراسة عن أوضاع المرأة السورية . ولم تنشر الرسالة قبل الآن .

بخصوص النص الثالث ، ولأنه مر على كتابة الدراسة زمن طويل (18 سنة) ، أرى من الضروري الإشارة الى أنه قد طرأ خلال ذلك تعديل تشريعي ينسجم عموماً مع بعض أهداف الدراسة ، وبالتالي لم يعد لجانب النقد المتعلق بها سوى قيمة تاريخية ، أقصد بصورة خاصة : حق المرأة بالتفريق . ففي

1975/12/31 (في نهاية العام الدولي للمرأة) صدر القانون رقم 34 الذي أجرى بعض التعديلات على قانون الأحوال الشخصية ذي الرقم 59 تاريخ 1953/9/17 ، وأهمها : تمكين المرأة من الطلاق وتصعيبه قليلاً على الرجل ، إعاقة نسبية لتعدد الزوجات ، تمديد فترة حضانة الأم المطلقة لأطفالها ، زيادة مدة نفقة المطلقة ، اعتبار مهر المرأة ديناً ممتازاً على الزوج . .

لقد لاقت الدراسة عن «مطبات المرأة العربيه» معارضة شديدة من قبل فئة معتبرة من النساء . ومن كانت منهن قد اطلعت على*كتاباتي السابقة ، فوجئت بأن تقرأ هكذا آراء لصاحب «الثالوث المحرم» و«أزمة الزواج» ، وظنت أني ارتددت الى المعسكر المعادي للمرأة . أما أنا فأزعم أن القراءة المتمعنة والمتجردة لهذه الدراسة لن ترى فيها أية عدائية للنساء ، بل العكس تماماً .

للوهلة الاولى يبدو أن ثمة اختلافاً بين وجهتي النظر في دراستي «أزمة الزواج» و«المطبات» . لكن الاختلاف يكمن في الحقيقة بين زاويتي النظر . فالدراسة الاولى تعرض من خلال أزمة الزواج جوانب من الواقع الاجتماعي للمرأة العربية السورية ، بينما تبحث الدراسة الثانية في موقف المرأة العربية من قضايا التحرر والمساواة . فإذا كانت المسؤولية في وضع المرأة لا تعود اليها كامرأة إلا بنسبة ضئيلة ، لأنه واقع موضوعي ، فإن موقف المرأة هو في المقام الأول مسؤولية المرأة نفسها ، لأنه واقع ذاتي .

من جهة اخرى لم تتعود النساء أن يسمعن نقداً إلا من المعسكر المعادي ، تكوّن لديهن رضى زائف عن الذات ، بل حتى انهن تعودن أن ينلن المكتسبات في احتفالات على أطباق من ذهب . أحياناً تبدو لي المرأة العربية في موقفها تجاه الصراع الاجتماعي من أجل تحررها كأنها حسناء تجلس على منصة متفرجة على قتال رجلين يتنافسان على الفوز بها . وها هي الآن تتفاجأ بمن يدعوها لأن تنزل بنفسها الى الساحة ، وتقاتل في سبيل حقوقها ، ليس مع النساء ضد الرجال ، ولا مع الرجال ضد النساء ، بل مع الاتجاه الذي يريدها فاعلة في المجتمع ، ضد

الاتجاه الظلامي الذي يريد إعادتها الى / أو إبقاءها في عصر الحريم . لكن ، لعلها ما زالت مستمتعة بدور الحسناء المتفرجة ، ترى من الطبيعي أن يناضل فريق من الرجال بالنيابة عنها . إزاء ذلك ، في ظروف عامة صعبة ، يشعر هذا الفريق المتنور بالضعف أمام الفريق المعادي الذي يتهمه بالخروج على الدين والأخلاق والقيم ، فتراه يهيب بالمرأة العربية ويعنّفها كي تتخلى عن سلبيتها ، فتغضب غضب الطفل . ثم إذا به يجد نفسه هدف هجوم المرأة نفسها التي أخذ بيدها من قبل وشجعها على خوض نضالها التحرري . وهكذا ينبق خطر بأن تنتقل المعركة من ساحة المجتمع الى ساحة البيت ، وتنقلب من نضال ضد أعداء التحرر والتقدم الى شجار نكدي ضمن الأسرة التقدمية . وهنا يأتي الرجل الرجعي ليقول لابن جنسه الرجل التقدمي : أرأيت ؟ هذا ما تحصل عليه من تحرر المرأة : تسلط الزوجة ونكدها ! . إذن ، فقد آن الأوان لأن تسمع النساء نقداً من طرف أنصارهن الرجال ، بل يجب أن يقمن هن أيضاً بالنقد الذاتي . هذا ، إن أردن حرية ومساواة حقيقية ، لا حرية ومساواة وصائية !

بوعلي ياسين

اللاذقية ، أيار 1990

أزمة الزواج في سورية

أن نقول في الوقت الحاضر بوجود أزمة زواج في سوريا ، لن يدفع أحداً من المهتمين إلى المعارضة . بين يدي مصادر محلية عديدة تبحث الأمر ، دون أن تقف لحظة واحدة للبرهان على صحة القول بوجود الأزمة . من زاوية النظر هذه ، لا نقدم في هذا البحث أطروحة تحتاج إلى برهان . ولكن ، إذا كان الاجماع في الحياة السياسية للمجتمع دليلاً كافياً على صحة الرأي ، فهو في البحث العلمي ليس كافياً . من ناحية أخرى ، نحن لا ننتظر من البحث العلمي أن يأخذ الآراء المجمع عليها ويفسرها لنا فحسب ، بل نريد منه قبلئذ أن يحدد لنا حجم المشكلة أو مدى خطورتها ، ثم أسبابها وتبعاتها ، وأخيراً ـ إن أمكن ـ حلولها .

لذلك سنستعرض فيما يلي البيانات الاحصائية المتوفرة حول موضوعنا . وقبل الشروع في ذلك نود الإشارة إلى أن «أزمة الزواج» تعني بالنسبة لنا شيئين : أولاً ، التأخر في الانتقال من حالة «عازب» إلى حالة «متزوج» . ثانياً ، الامتناع عن الزواج نهائياً . وقد تكون أزمة الزواج مرتبطة بأزمة جنس وقد لا تكون .

أ ـ معطيات احصائية عن وجود الأزمة

1 ـ مؤشر احصائي أولي : التعداد العام للسكان 1970

أول اشارة احصائية الى المشكلة قدمها لنا التعداد العام للسكان في عام 1970 . فقد بين هذا التعداد العام ، ان نسبة غير المتزوجين من مجموع السكان في سن الزواج 28,5 بالمئة ، في حين ان هذه النسبة بلغت حسب تعداد عام 1960 فقط 19,9 بالمئة[1] . على اننا يجب أن نلاحظ ، ان هناك اختلافاً بين التعدادين يجعلنا نقلل بعض الشيء من الفارق الكبير بين النسبتين المذكورتين . فتعداد عام 1960 اعتبر دون سن الزواج جميع الذكور دون 18 سنة وجميع الاناث دون سن 16 سنة ، بينما اعتبر تعداد 1970 دون سن الزواج كل ذكر وانثى دون 15 سنة ولم يتزوج فعلاً . اننا نرجو ألا يأتي تعداد 1980 مخالفاً للتعدادين اللذين سبقاه .

وينسب نادر حلاق عدد عقود الزواج الى عدد العازبين من السكان ، فيجد «انه في عام 1960 سجلت واقعة واحدة بين كل 10 أفراد من العازبين والعازبات الذين بلغوا السن القانوني أو تجاوزوه ، في حين سجلت في عام 1970 واقعة واحدة لكل 13 فرداً منهم»[2] .

ويمكن أن نستدل على أزمة الزواج من ارتفاع سن الزواج . يقول عدنان حباب : «وتشير الارقام الى ان الشباب من الذكور والاناث في القطر العربي السوري قد أخذوا يميلون الى التأخر في الزواج ، فقد انخفضت نسبة المتزوجين بين عامي 1960 و1970 من 15,3 بالمئة الى 12,7 بالمئة للذكور ، ومن

---

(1) المجموعة الاحصائية لعام 1977 ، صادرة عن المكتب المركزي للاحصاء بدمشق .
(2) الدستور ومؤسسة الزواج في : البعث ، 1973/3/15 .

50,4 بالمئة الى 45,7 بالمئة للاناث من جموع من هم في سن 15 ـ 24»[3] .
وتشير دراسة لنهاد حنبلي[4] ، ان مستوى السن للاناث لدى الزواج قد ارتفع : كانت نسبة الاناث العازبات (وهن اللواتي لم يتزوجن أبداً) تساوي 14,3 بالمئة خلال عام 1960 ، فارتفعت الى 20,8 بالمئة خلال عام 1970 . ويتركز هذا الارتفاع بوضوح تام في فئة 20 سنة فما دون ، اذ كانت النسبة 58,4 بالمئة لعام 1960 فأصبحت 71,6 بالمئة لعام 1970 . وأما لدى فئة 20 ـ 24 سنة ، فما يزال هذا الارتفاع واضحاً ، وإن بنسبة أقل : فقد كانت نسبة العازبات في عام 1960 تساوي 24,9 بالمئة ، ارتفعت الى 29,8 خلال عام 1970 . وتقل هذه الفروق بين عامي التعداد المذكورين تدريجياً في بقية فئات السن ، حتى تتساوى نسب العازبات اعتباراً من فئة سن 35 ـ 39 .

جميع هذه الاحصائيات تستند الى التعدادين العامين في عام 1960 و1970 . وللأسف لا تتوفر هذه البيانات الاحصائية للسنوات التالية لعام 1970 ، بحيث لا يمكننا متابعة الموضوع على نفس الطريقة الاحصائية وبنفس الثقة .

2 ـ مؤشر احصائي ثان

ذكر انور جانو ، ان نسبة المتزوجين في القطر العربي السوري تتجه نحو التناقص . وقد توصل الى هذا الرأي بمقارنة عدد الولادات المسجلة بعدد عقود الزواج المسجلة (في عام 1974 ، كما يبدو) . فتزايد الولادات المسجلة بنسبة أعلى من تزايد عقود الزواج المسجلة عني بالنسبة لأنور جانو ، ان نسبة المتزوجين

---

(3) تأخر سن الزواج لدى الشباب ، في : البعث ، 1973/4/26 .
(4) المرأة العربية السورية بين الماضي والحاضر ، دراسة صادرة عن المكتب المركزي للاحصاء بدمشق 1974 ، ص 62/61 .

الى مجموع السكان تتناقص[5] . ونحن ، وإن كنا مقتنعين بالنتيجة التي يصل اليها الباحث الاحصائي المذكور ، فإن طريقته الاحصائية ليست دون اشكال . فالمهم في المقارنة ليس المسجل من الولادات ومن عقود الزواج في سنة معينة ، بل جميع الولادات وجميع عقود الزواج الواقعة ، سيان أكانت مسجلة أم غير مسجلة . ولهذا التفريق أهميته في سورية ، لأن هناك عدداً كبيراً من الولادات وعقود الزواج لا تسجل في وقتها لدى دوائر الاحوال المدنية وقد لاتسجل مطلقاً . في عام 1974 مثلاً بلغت نسبة المواليد المسجلة في عام غير العام الذي وقعت فيه 30 بالمئة من المواليد المسجلة في نفس العام الذي وقعت فيه . وفي السنوات الاخرى قد تقل النسبة عن ذلك أو قد تزيد . ان الارقام التي ذكرها انور جانو مأخوذة من المكتب المركزي للاحصاء استناداً الى بيانات دوائر النفوس السورية . وهذه الدوائر تعتبر مصدراً احصائياً لا يمكن الاطمئنان اليه .

بغض النظر عن المآخذ المذكورة ، اشار انور جانو الى ان نسبة المتزوجين اتجهت في عام 1974 نحو التناقص ، فأعلمنا بوجود مشكلة في احد الاعوام ، ولم يعلمنا شيئاً عن ديمومتها وخطورتها . ويمكن تلافي هذا النقص ببساطة ، وذلك باجراء مقارنة بين الولادات وعقود الزواج لعدة سنوات . وهذا ما قمنا به ، كما سيتبع ، ولكن بمقارنة عقود الزواج الجديدة بعدد السكان (لا بعدد الولادات) للسنة المعنية ، فبذلك يصبح معدل الخطأ نسبياً أقل .

3 ـ مؤشر احصائي ثالث واكتشاف بداية أزمة جديدة

اخذنا المجموعة الاحصائية لعام 1978 ، ونظرنا الى جداول عقود الزواج ، فرأينا أنها منذ عام 1969 حتى عام 1977 تزداد بشكل شبه متواصل ، متناسب مع ازدياد عدد السكان ، بحيث بلغ عدد عقود الزواج الجديدة وسطياً 9

---

(5) في زاوية «هل تعلم ؟» ، في : الثورة ، تاريخ 1976/1/7 .

عقود في السنة لكل الف من السكان . بناء عليه وجب علينا ان نقول : ليس هناك مايمكن تسميته «أزمة زواج» . على النقيض من ذلك ، فقد زادت الزيجات المعقودة في السنوات المذكورة بالمقارنة مع السنوات التي سبقتها . فخلال السنوات الثماني السابقة ، من عام 1961 الى عام 1968 ، بلغ عدد عقود الزواج الجديدة وسطياً فقط 6 عقود في السنة لكل الف من السكان .

استغربت هذه النتيجة ، وبالطبع لم أقتنع بها ، ولولا المعاينة الشخصية للواقع لعزفت عن هذه الدراسة بحجة ان الناس ـ ولله الحمد ـ يواصلون الزواج والانجاب في الحاضر مثل الماضي وأكثر . وبالرغم من اقتناعي بأن مقارنة عقود الزواج المسجلة بعدد السكان أفضل احصائياً من مقارنة عقود الزواج المسجلة بالولادات المسجلة ، ذلك لأن هامش الخطأ يتناقص مع ارتفاع العدد المنسوب اليه (وهو هنا عدد السكان مقابل عدد الولادات) ، بالرغم من ذلك عدت الى طريقة انور جانو ، فوجدت ان عدد الولادات في عام 1975 قد انخفض عن عام 1974 ، وفي عام 1976 زاد العدد زيادة طفيفة عن عام 1974 . عندئذ تبين ان معدل نمو السكان يتناقص !!.

لقد بلغ معدل نمو السكان في تعداد 1960 2,9٪ ، وبلغ حسب تعداد 1970 3,3٪ . في السنوات 1971 الى 1973 تزايد عدد السكان بمعدلات أعلى ، كما يبدو من الاحصاءات . ومنذ عام 1974 حتى عام 1977 بدأ معدل زيادة السكان بالتراجع بشكل متواصل . فالسكان يتوالدون أقل من السابق . بناء على ذلك يمكن الزعم بأن حقيقة أزمة الزواج قد تغطت في طريقتنا الاحصائية المبينة أعلاه بحقيقة أخرى وهي انخفاض معدل ازدياد السكان ، الأمر الذي رفع من نسبة عقود الزواج الى عدد السكان . هذا يعني ، أن هناك ـ الى جانب ازمة الزواج ـ أزمة أخرى ، جديدة ، وهي : عزوف الأسر السورية عن الانجاب ، منذ عام 1974 حتى الآن ، كما يبدو من الأرقام . وهذه مسألة جديرة بالدراسة ، لكنها خارجة عن نطاق موضوعنا .

4 ـ مؤشر احصائي رابع

للتخلص من هذه المشكلة تخلينا عن طرق المقارنة بين عقود الزواج وعدد السكان أو عدد المواليد ، وقارنا اعداد عقود الزواج فيما بينها من سنة لأخرى . فوجدنا ان معدل معدلات التغير متأرجحة بين زيادة ونقصان ، بحيث يصعب على الباحث تحديد اتجاه التطور ، دون استعمال ادوات احصائية مساعدة . ان التقلبات في الفترة من 1967 ـ 1977 تبدأ حادة ، ثم تخف حدتها منذ عام 1973 مع ميل غير واضح نحو التدني . هذا الميل يصبح واضحاً لدى تجاوز معدلات التغير السنوية في عقود الزواج الى استعمال الوسطي الثلاثي المتحرك (لثلاث سنوات) لمعدل تغير عقود الزواج (زيادة أو نقصاناً) . فإذا عبرنا عن هذه الأرقام بشكل رسم بياني ، وجدنا أمامنا عدة منحنيات محدبة (متقوسة نحو الأعلى) ، كل منحنى ينخفض في مستواه عن المنحنى الذي سبقه ، بحيث سيعطينا اشتقاق المعادلة الرياضية لهذه المنحنيات خطاً بيانياً نازلاً بدرجة زاوية لا بأس بها ، الأمر الذي يدل بشكل مقبول دون اعتراض على اتجاه عام لعقود الزواج نحو التناقص . وعلى أية حال لا يجوز ان ننسى أننا نتعامل مع أرقام عن عقود الزواج المسجلة ، وليس عن جميع عقود الزواج ، علماً ان غير المسجل من عقود الزواج يتناقص مع الزمن . واليكم الارقام المستعملة ، ويمكن لمن يريد التأكد من استنتاجاتنا رسم المنحنى البياني لنفسه :

جدول رقم 1

العام	عدد عقود الزواج	معدلات التغير السنوية ٪	الوسطي الثلاثي المتحرك ٪
1967	32877	- 5,7	
1968	38828	+18,1	+18,1
1969	55089	+41,9	+23,5
1970	60927	+10,6	+10,9
1971	48884	-19,8	+11,8
1972	70676	+44,6	+6,1
1973	66110	-6,5	+11,9
1974	64520	-2,4	+4,8
1975	79595	+23,4	+7,0
1976	79692	+0,1	+4,8
1977	72530	-9,0	

المصدر : المجموعة الاحصائية لعام 1977 ، ولعام 1978

بهذه المحاولات الاحصائية الأربع نكون قد استنفدنا حيلتنا في الكشف احصائياً عن أزمة الزواج في سورية . ونحن ، بالرغم من جميع النواقص ، نعتبر أنفسنا قد برهنا على وجود المشكلة حقيقة ، وعلى أنها مشكلة مستحكمة وليست طارئة .

ب ـ الأسباب المحتملة لأزمة الزواج

في هذا المجال يفرق نادر حلاق[6] بين : أسباب ارادية وأسباب قسرية لعدم الزواج . إلا أن في هذا التفريق بعض الاشكال . فالانسان الراشد ، العادي السليم لا يمكن أن يعزف عن الزواج بارادته ، إلا إذا كان يستطيع تأمين حاجته الجنسية (وهي حاجة أساسية) بطريق اخرى غير الزواج ، سواء كان الزواج مسجلاً في المحكمة ، الشرعية أو المدنية ، أو كان معقوداً بعقود «برانية» . والطرق الاخرى غير الزواج تضم ـ برأينا ـ طريقين رئيسيين : طريق غير صحية وهي «البغاء» ، أي الخدمة الجنسية لقاء مقابل نقدي ، ثم طريق اللقاء الجنسي الحر . أما «الرهبنة» فهي محدودة للغاية لدى المسيحيين وممنوعة لدى المسلمين ، ولا تعتبر لذلك سبباً محتملاً يستحق الدراسة . كذلك لا نعتبر البغاء بديلاً للزواج . هو ، أولاً ، قاصر على العموم في تأمين الارواء الجنسي . وهو ، ثانياً ، متوفر فقط لمن يستطيع الدفع من الرجال . لكن الرجال السوريين الذين يستطيعون مالياً سد حاجتهم الجنسية عن هذه الطريق قلائل جداً ، وخاصة بين الشباب العازبين . أما عامة النساء ، فهذه الامكانية غير متوفرة لهن على الاطلاق . اننا نميل الى الرأي بأن البغاء هو نتيجة لأزمة الجنس في الزواج ، وليس نتيجة ولا سبباً لعدم الزواج .

بذلك يبقى لدينا سبب إرادي واحد فقط يمكن أن ندرسه كسبب محتمل أول لتراجع الزواج ، دون أن ننفي احتمال أن يكون السبب نتيجة في آن واحد .

---

(6) المصدر المذكور سابقاً .

1 ـ السبب المحتمل الأول : العلاقات الجنسية غير الزواجية :

هذا السبب ذكره المحامي محمد المحمود في تحقيق قام به نديم شمسين[7] .
وقد عبر محمد المحمود عن ذلك كالتالي : «وإذا كانت هناك أزمة فمن أسبابها : ضعف التربية الخلقية والدينية ، فالاختلاط قد يؤدي الى شعور الجنسين بالعزوف عن الزواج الشرعي وسلوك طريق اللقاء غير المشروع . .». لنغض النظر عن موقف المحامي المذكور من الاختلاط وعن مفهومه للتربية الأخلاقية والدينية ، ولننظر : هل طريق اللقاء غير الزواجي متوفر لغالبية العازبين ؟

إن الصداقة بين الجنسين ، المترافقة مع علاقات جنسية ، هي بديل خطر للزواج . غير انه يصعب الحكم ، ما إذا كانت طريق اللقاء الجنسي هذه متوفرة بالحجم الذي يرفع سن الزواج على مستوى المجتمع السوري ككل . نستطيع ملاحظة توفرها النسبي لدى فئة المثقفين (العاملين بالكلمة ، لا مجرد المتعلمين) ، وكذلك لدى الفئات البورجوازية المتنورة أو المتفرنجة . أما لدى الفئات والطبقات الاجتماعية الأخرى ، فنشك في أن تكون العلاقات الجنسية غير الزواجية سبباً معتبراً للعزوف عن الزواج او لإرتفاع سن الزواج لدى ابنائها وبناتها . وبصورة عامة ما زال لـ «غشاء البكارة» دوره السحري بهذا القدر أو ذاك لدى ذكور جميع الطبقات والفئات .

كذلك ، للخطوبة الطويلة ـ إذا كانت تسمح باللقاء ـ مفعول مشابه للعلاقات غير الزوجية ، وإن كان اللقاء لا يصل غالباً إلى حد الجماع الكامل . من هذه الناحية لا تختلف العلاقات الجنسية قبل الزواجية كثيراً عن العلاقات الجنسية خارج مؤسسة الزواج . فكلاهما يؤخر أكثر أو أقل سن الزواج . على أن الخطوبة طويلة الأمد بحد ذاتها ليست سبباً ، بل هي في العادة نتيجة لسبب

---

(7) لماذا يهربون من «جنة» الحياة الزوجية ؟ في : جيش الشعب ، العدد 1039 ، تاريخ 30 أيار 1972 ، ص30 .

آخر ، قد يكون أي واحد من الأسباب التي سنذكرها فيما بعد . فبالرغم من أن مؤسسة الخطوبة وجدت من أجل تعارف الطرفين واعدادهما نفسياً للحياة المشتركة القادمة ، فإن الميل العام للمجتمع هو جعل فترة الخطوبة اقصر ما يمكن وإبعاد الطرفين جنسياً عن بعضهما من أجل دفعهما الى الزواج السريع ، ومن أجل تحصين الفتاة ضد الأقاويل والاحتفاظ لها بفرصة زواج اخرى ، فيما لو فشل مشروع الزواج الراهن . الى هذا يميل ويسعى المجتمع ، لكنه يصطدم اكثر فأكثر بالظروف الموضوعية المعيقة للزواج وتكوين اسرة وبالوعي الجنسي المتنامي لدى الاجيال الجديدة . وإذا كانت هذه الظروف الخارجية الموضوعية ، التي سنبحثها بعد قليل ، تحرف أحياناً بالحاجة الجنسية الى البغاء واللواط والسحاق وحتى الاتصال بالحيوانات ، فمن الطبيعي مع التنور الجنسي أن يسود بدلاً من هذه الممارسات الاضطرارية الشاذة طريق اللقاء غير الزواجي أو قبل الزواجي . وهي عندئذ طريق قسرية ، كما هو واضح .

وتتحول جميع العلاقات قبل الزواجية في المجتمع السوري الحالي وفي جميع الأحوال ، إلى ارتباطات زواجية ، حالما تثمر أو يراد لها أن تثمر أطفالاً . فإذا كان النظام الاجتماعي التقليدي قد تخلخل الى حدّ ما ، فأمكن في حدود معينة أن تنفذ منه علاقات جنسية غير زواجية أو قبل زواجية ، فهو ما زال متماسكاً ضد الأطفال غير الزواجيين (غير الشرعيين) . اجتماعياً وقانونياً يصنف أمثال هؤلاء الأطفال على أنهم «أولاد حرام» . وهذا المصير لا يقبل به أي أب لطفله ولا تقبل به أية أم لطفلها في الأحوال الطبيعية ، إذا كان الأمر تابعاً لارادتها . كذلك ما زال للقانون والمجتمع قوة فعالة في منع المساكنة غير الزواجية ، الأمر الذي يزيد في جعل العلاقات غير الزواجية مؤقتة غير مستقرة وغير آمنة .

بصورة إجمالية يمكن القول ، ان العلاقات غير الزواجية كسبب للعزوف عن الزواج متواجدة ، لكنها ذات تأثير اجمالي ضعيف نسبياً على حالة الزواج في القطر العربي السوري . وهي في مفعولها منفذ من منافذ الضغط الجنسي ، مثلها

مثل العلاقات قبل الزواجية . ومن ذلك نستنتج ان أزمة الزواج في سورية هي في نفس الوقت أزمة جنس . هذا يعني ، انها أزمة في تلبية الحاجة الجنسية لدى الراشدين من أبناء الشعب . بذلك نخلص الى نتيجة اخرى ، وهي ان الأزمة لا تتمثل في عزوف الشباب عن الزواج بقدر ما تتمثل في معيقاتهم عن ذلك ، فاسبابها قسرية بالدرجة الأولى والرئيسية . وهذه المعيقات الخارجية تصبح من القوة بحيث تنقلب الى معيقات داخلية ، فتظهر بشكل عزوف عن الزواج ، وهي في الأصل ليست كذلك ، إنما يمكن أن تصبحه حقيقة .

2 ـ السبب المحتمل الثاني : التعليم والتأهيل المهني :

يدرج نادر حلاق[8] هذا السبب بين الأسباب الإرادية لتناقص معدلات الزواج بين العازبين . ونحن لا نشاركه الرأي في ذلك . بطبيعة الحال لن يتزوج الشاب في الأحوال العادية قبل انهاء تعليمه وإيجاد عمل مستمر يدرّ له دخلاً مناسباً . فهو لا يستطيع في فترة التعلم والتأهل المهني تقديم المال والوقت اللازمين لبناء أسرة ، ولكنه على أية حال إنسان ، ولديه حاجة أساسية للعيش مع الجنس الآخر . فلو وجد من يقوم بالنيابة عن الشاب المعني بتقديم المال والخدمة اللازمين لبيت الزوجية ، فهل كان هذا الشاب سيمتنع عن الزواج في مجتمع لا يسمح بعلاقات حميمة بين الجنسين خارج مؤسسة الزواج ؟ الجواب : طبعاً ، لا ، إذا افترضنا ان الشاب المذكور ليس شاذاً . من هذا المنطلق نعتبر ان التعليم أو التأهيل سبب قسري لعدم الزواج ، هذا لا شك فيه ، لكنه قسري بصورة غير مباشرة .

سواء كان التعليم والتأهيل سبباً قسرياً أو إرادياً ، فهو سبب من أسباب أزمة الزواج ، وسبب هام دون أدنى ريب . وقد ذكرته مصادر عديدة وبرهنت

---

(8) الدستور ومؤسسة الزواج ، المصدر المذكور سابقاً .

على وجوده إحصائياً . يقول نادر حلاق : «فلو درسنا . . اثر الحالة التعليمية على سن الزواج في مدينة دمشق فإننا نجد ان اكثر من ثلثي الأميات أو الحاصلات على مؤهل ابتدائي (المتزوجات) كن قد تزوجن في سن يقل عن العشرين في حين ان نسبة المتزوجات من حملة المؤهلات الاعدادية والثانونية اللواتي تزوجن في هذه السن لا تتجاوز 40٪ . أما الخريجات الجامعيات المتزوجات اللواتي تزوجن تحت سن العشرين فلم تتجاوز نسبتهن 8٪ فقط . وبالمقابل فإن نسبة المتزوجات اللواتي تزوجن في سن يتراوح بين 20 و24 سنة بلغت 39٪ من الخريجات الجامعيات و41٪ من حملة الشهادة الثانوية أو الاعدادية و21٪ من حملة الابتدائية أو الأميات . أما المتزوجات اللواتي تأخر زواجهن لما بعد الخامسة والعشرين فهن 11٪ من الأميات أو حملة الشهادة الابتدائية ، 19٪ من حملة الاعدادية أو الثانوية و53٪ من حملة المؤهلات الجامعية»[9] .

ويرى عدنان حباب ، ان الاقبال على التعليم لدى النساء «يعتبر من أهم العوامل التي تؤخر سن الزواج وخاصة في حال متابعة التعليم في المرحلة الجامعية . وقد شهدت فترة السبعينات إقبالاً شديداً منهن . فمقابل كل مئة فتاة كانت على مقاعد الدراسة في عام 1960 هناك 232 فتاة في عام 1970 . كما ان ارتفاع نسبة الفتيات في المراحل الاعدادية والثانوية والجامعية كان أكبر بكثير من ارتفاع نسبة الذكور . ويمكن أن تكون مسايرة الشاب في التعليم هي من أكبر الدوافع لإقبال الفتاة على التعليم ، إذ أن الأهل أدركوا بأن الشاب أصبح يفضل الزوجة المتعلمة . . ، سواء كان يهدف الى أن تشاركه في العمل وتحمل أعباء الحياة أو أنها ستنصرف الى العناية بشؤون البيت . ولذلك أصبحنا نجد أن كثيراً من الفتيات المتعلمات لا يزاولن أي عمل»[10].

---

(9) اثر المستوى الثقافي للمرأةفي عدد مواليدها ، في : البعث ، 1972/9/7 .

(10) تأخر سن الزواج لدى الشباب ، المصدر المذكور سابقاً .

كذلك ترى هدى الأتاسي ، «ان الاتجاه نحو التعليم قد ساهم بشكل كبير في تدني نسبة الزواج ، فارتفاع متوسط سن الزواج لدى المرأة والرجل بسبب إقدامهما على التعليم . . أدى إلى تدني نسبة الزواج ، فقد ازداد عدد طلاب وطالبات الجامعة خلال السنوات 1960 ـ 1973 بنسبة تزيد على 500٪ وعدد طلاب وطالبات المرحلة الثانوية بنسبة 540٪ ، مما أثر على متوسط سن الزواج لدى كل من المرأة والرجل ، فارتفع من 21 سنة الى 28 سنة بالنسبة للرجل ومن 19 سنة الى 21 سنة بالنسبة للمرأة»[11] .

وأوضحت دراسة ميدانية لأوضاع المرأة العاملة في أجهزة الدولة والقطاع العام[12] ، أن سن الزواج لدى المرأة العاملة يرتفع بارتفاع مستواها التعليمي . والجدول التالي يبين ذلك .

إن المصادر المذكورة أعلاه تحصر بحثها في تأثير التعليم على سن الزواج ، لكن المسألة ليست مسألة «تعليم» مجرد بقدر ما هي مسألة «تأهيل» للعمل يتطلب في عصرنا الحالي تعليماً في المدارس والمعاهد والجامعات وما شابه . إن زيادة التعليم أو الثقافة لوحدها أو ارتفاع الوعي لوحده لن يؤثر على الرغبة الجنسية ، بحيث يقلل منها أو يؤخر مفعولها لدرجة تؤدي الى ارتفاع سن الزواج . الأمر الذي يفعل ذلك هو ضرورة امضاء فترة زمنية طويلة يأكل فيها التلميذ والطالب دون أن ينتج ، يحتاج أثناءها الى قوة عمل الآخرين . هذه الضرورة الاجتماعية لا يتحمل تبعاتها المجتمع أو الدولة في بلادنا ، إلا نادراً ، بل تتحمل تبعاتها الأسر افرادياً ، فتدخر بالنيابة عن المجتمع وتستثمر أموالاً في تأهيل أبنائها ، استثماراً قلّما تقطف

(11) لماذا تدنت نسبة الزواج ؟ في ، الثورة 1975/5/14 .

(12) أوضاع المرأة العاملة في أجهزة الدولة والقطاع العام ، صادرة عن المكتب المركزي للاحصاء بالتعاون مع الاتحاد العام النسائي ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ، دمشق ، تشرين ثاني 1975 ، جدول رقم 22 .

ثماره ، إنما يقطفها المجتمع أو الدولة والأسر الجديدة التي ستتكون من هؤلاء الأبناء وأزواجهم .

جدول رقم 2

توزع النساء المتزوجات حسب السن عند الزواج الأول (بالنسب المئوية)

المستوى التعليمي	اقل من 20سنة	20- 24	25- 29	30سنة فما فوق	المجموع
أمية	78	17	4	1	100
ملمـــة	68	20	8	4	100
شهادة ابتدائية	44	29	18	9	100
شهادة اعدادية	23	45	23	9	100
شهادة ثانوية	10	59	26	5	100
شهادة جامعية	7	33	45	14	100
المجموع	33	40	21	6	100

هذه مشكلة حديثة نسبياً ، لم تعرف على مستوى المجتمع السوري (كمشكلة اجتماعية) قبل الخمسينات . في الماضي ، في ظل النظام الاجتماعي الاقتصادي القديم ، لم تكن هناك مشكلة من هذا النوع . فأولاد الفلاح أو الحرفي أو الراعي كانوا يتأهلون مهنياً في نفس الوقت الذي هم فيه ينتجون . وما ان يدخل الواحد منهم مرحلة المراهقة أو يتجاوزها حتى يكون قد تعلم المهنة أو كاد ، وسرعان ما يتزوج وينجب أطفالاً يساعدونه في العمل . فكان النظام

القديم يسمح بالتبكير بالزواج وبالاكثار من الأطفال . الآن شاخ هذا النظام التأهيلي وحل محله كلياً أو جزئياً نظام التعليم الحديث ، الذي فصل بين التعليم والانتاج وجعل فترة التأهيل طويلة جداً بحيث تصل أحياناً الى منتصف متوسط عمر الانسان أو ما يزيد . هذا النظام أخذ ينتشر في البلاد بتسارع كبير في الستينات والسبعينات ، وأصبح يضم نسبة أكبر فأكبر من الفتيان والفتيات ويؤخر زواجهم ، في نفس الوقت الذي أخذ فيه يفرض على الأسر التقليل من أطفالها . كذلك أصبح نظام التعليم الحديث يسمح لعدد متزايد بالصعود على درجات هرمه العالي (من ابتدائية فاعدادية فثانوية فجامعية فدراسات عليا) .

وقد كان تأثير نظام التعليم والتأهيل الجديد على الذكور أكبر منه على الإناث ، كما ظهر ذلك أيضاً رقمياً في المصادر المشار اليها آنفاً . ذلك انه تطلب من الفتاة أكثر من الشاب ، تطلب أولاً خروجها من البيت والمطبخ وثانياً جلوسها الى جانب الفتى على مقاعد التعليم ، فكان من ناحية نظاماً يفترض تحرر المرأة ويحررها في نفس الوقت ، ومن ناحية اخرى كان نظام تعليم وتأهيل . هذا يعني أن «التعليم والتأهيل» لم يكن عاملاً مؤثراً على سن الزواج فحسب ، بل كان نتيجة وسبباً لتغير النظام الاجتماعي الاقتصادي . كان تأثيره مزدوجاً : أولاً من حيث انه يحل محل نظام قديم ذي شروط مختلفة لا تقسر على تأخير الزواج بل تشجع على التبكير به ، وثانياً من حيث أنه يزداد انتشاراً بمراحله العالية التي تتطلب المزيد من العزوبية .

وثمة عامل مؤثر آخر لا بد من ذكره بالارتباط مع عامل التعليم والتأهيل ، عامل هام أشار اليه أحد التحقيقات في معرض الحديث عن سن الزواج : «. . . ان سن الزواج في الحالة العادية أصبح بحدود 30 سنة ، بالنسبة للذين يكملون دراستهم العليا (اجازة مثلاً) ، لأنهم خاضعون حكماً للخدمة الالزامية بعدها ، ثم لمدة معينة لتأمين مبلغ من المال يكفل الحد الأدنى لانشاء بيت

زوجي»[13] . وتنص المادة 40 ـ 1 ـ د من قانون الأحوال الشخصية على أن «يقدم طلب الزواج لقاضي المنطقة مع رخصة بالزواج للعسكريين ولمن هم في سن الخدمة الالزامية» . وأظن أن الشارع أراد عندئذ التثبت من امكانية تأمين هؤلاء لمعيشة الأسر التي يطلبون تكوينها .

3 ـ السبب المحتمل الثالث : المهر وتكاليف الزواج

أغلب المصادر بين أيدينا تذكر «ارتفاع المهور» كسبب للإحجام عن الزواج ، وتعطيه أهمية بالغة ، وخاصة بالنسبة للريف . يقول قاضي الشرع بدمشق محمد الشماع : «لعل السبب الأهم الذي يضطر الشاب للعزوف عن الزواج المبكر ما يصادفه من غلاء المهر ، والبدع التي أخذت تتحكم في مجتمعنا ، والتقاليد التي لا بد منها في احتفالات الخطبة والعقد والزواج . . وان المهر للمرأة ، إنما هو رمز لتكريمها ، لا ثمن لها»[14] .

وعن هذه المشكلة في الريف يقول خليل البري : «المهر ، ذلك الاصطلاح الذي أراده المجتمع أن يكون رمزاً لعملية تكوين الخلايا الاجتماعية من خلال التقاء الطرفين (الشاب والفتاة) أصبح في منتصف العقد السابع للقرن العشرين لا يشكل عقبة كأداء في سبيل انتاج تلك الخلايا فحسب ، بل أصبح يشكل مصدر اضطهاد اقتصادي واجتماعي رهيب بالنسبة للفتاة ، ناهيك عن كونه كابوساً كبيراً يثقل كاهل الشباب ، انعكست آثاره سلبياً على المجتمع بسبب عزوف الأغلبية عن الزواج في السن المعقولة . فالمهر (النقدي) في الريف الذي

---

(13) الاستاذ ثابت جبري في تحقيق أعده عبد الكريم صالح عن «الزواج في سورية» ، نشر في : الفرسان ، العدد 83 ، تاريخ 1977/2/1 ، ص55 .

(14) لماذا يهربون من «جنة» الحياة الزوجية ؟ مصدر مذكور سابقاً .

يشكل نسبة 70٪ من مجتمعنا السوري(*) لا زال يحتل مكانة رفيعة من الأهمية لدى ذوي الفتاة . وأعتقد ، أنني لا أبالغ - ويشاركني في اعتقادي الكثير - إذا قلت ، ان مقياس أفضلية فتاة على غيرها هناك هو ما يدفع فيها من مهر (ثمن) . وهذا المهر يتراوح بين خمسة آلاف وعشرة آلاف ليرة سورية ، إن لم يكن أكثر . أما أقل من الرقم الأول ، فنادراً ما يكون(**) . وهذه الصورة هي التي تطبع علاقات الزواج في الريف وبدون تحفظ» . ويتابع البري قوله : «أما في المدينة فالصورة أقل حدة ، رغم أنها موجودة من حيث الأساس . والفرق بينهما هو أن والد الفتاة في الريف يطلب المهر نقداً ، أو مقايضة ، كأن يأخذ بدلاً من النقد قطعة من الأرض ، أو عدداً من المواشي ، بارودة . . وما الى هنالك من أشكال عهد الرق والاقطاع . وإذا بحثنا عن السبب أو الأسباب في غلاء المهور عنه في المدينة ، لوجدنا من جملتها : العادات البالية المتوارثة من عهد (العثماني) ، التي تنظر الى الفتاة نظرة (سلعية) ، ثم ان الفتاة في الريف بالاضافة لكونها مصدراً للانجاب ، وهذه مسألة حيوية بالنسبة للفلاح ، فإنها تشكل قوة عمل أساسية في الحقل والزراعة والرعي وتربية الماشية . ومن هنا يأتي مصدر الاضطهاد الاقتصادي والاجتماعي . فكلما كان مهر المرأة عالياً ، كلما طلب منها أعمالاً أكثر حجماً وأعمق أثراً . وقد زرت العديد من الحقول والمزارع ، فما وجدت فيها سوى النساء والأطفال . وعندما سألتهم عن الرجال ، أجابوا بأنهم ذهبوا الى المدينة لقضاء بعض الأعمال ، وغالباً لقضاء الوقت في المقاهي والأسواق»[15] .

(*) حسب التعداد العام للسكان في عام 1970 بلغ عدد سكان الريف أقل من 57 بالمئة من مجموع سكان القطر السوري ، ولا بد أن هذه النسبة قد تراجعت منذ ذلك الوقت .

(**) متوسط المهر في القطر السوري أربعة آلاف ليرة سورية ، 3400 ل.س في الريف و4600 ل.س في المدينة ، كما سنرى .

(15) هل يحول المهر المرأة الى سلعة ؟ في : البعث ، تاريخ 1975/3/18 .

ويجمل خليل البري بكلامه ريف حلب والفرات والجزيرة السورية ، وحتى حوران والجبل وسواها من الأرياف .

وترى نهاد حنبلي أيضاً أن ارتفاع سن الزواج يعود ـ فيما يعود ـ الى ارتفاع المهور في معظم الريف السوري ، ولكن بصورة خاصة في ريف محافظة الرقة[16] .

ـ مقدار المهر وتأثيره على الزواج :

ان هذه الآراء تحمل أغلب الحقيقة ، وفيها بعض المغالطات . لنبحث الموضوع عن كثب وباستفاضة ! ثمة بحث ميداني للمهور وتكاليف الزواج قام به الاتحاد العام النسائي بالتعاون مع المكتب المركزي للاحصاء[17] ، وهو دراسة احصائية لعينة من الأسر السورية في منتصف عام 1976 بنسبة 2 بالألف من المجموع (2483 أسرة من مجموعة الأسر السورية البالغ عددها مليون و287 ألف أسرة) . فيما يلي سنعتمد هذه الدراسة ، مع الإشارة الى أنها ليست كالتعداد العام يمكن الأخذ بها كشيء ملزم علمياً لا يقبل الجدال ، خاصة وأن العينة صغيرة الحجم .

يبين البحث المذكور ، ان متوسط المهر المعجل (الذي يدفعه الزوج الشاب السوري قبل الدخول) بلغ في عام 1976 تقريباً 4000 ليرة سورية ، وان متوسط المهر المؤجل (الذي يدفع من قبل الزوج عند الطلاق) بلغ 3000 ليرة سورية . غير ان تكاليف الزواج لا تقتصر عادة على هذا المهر المعجل . فقد بلغت تكاليف مستلزمات الزواج وسطياً 5300 ليرة ، أي بزيادة 1300 ليرة على

---

(16) الفتيات السوريات يتزوجن قبل العشرين ، في : البعث ، تاريخ 1975/3/24 .

(17) بعنوان : تطور المهور وتكاليف الزواج في القطر العربي السوري 1966 ـ 1976 .
اختصاراً سنشير الى هذا البحث بـ : تطور المهور . .

لمهر ، يساهم بها الزوج وأهله (55 بالمئة من الأزواج) كما يساهم بها أهل الزوجة (30 بالمئة من أهل الزوجات) . وقد أظهرت نتائج البحث ، أن متوسط المبلغ الذي يساهم فيه الزوج أو أهله من تكاليف مستلزمات الزواج اضافة على المهر المعجل ـ في حال مساهمتهم ـ يبلغ 3300 ليرة تقريباً . الى جانب ذلك هنالك الهدايا التي تقدم للزوجة من ملابس وحلي ونقود (11 بالمئة من الأزواج يقومون بذلك) ، وكذلك مصاريف حفلة عقد القران والزفاف (52 بالمئة من الأزواج يقيمون حفلة عقد قران و73 بالمئة يقيمون حفلة زفاف) . ويبلغ متوسط الكلفة لحفلة عقد القران 454 ليرة ، ومتوسط الكلفة لحفلة الزفاف 685 ليرة . المجموع 1139 ليرة[18] .

والسؤال الآن :

هل تكاليف الزواج المبينة أعلاه عالية لدرجة أنها تصبح عاملاً حاسماً يتحكم بموقف الشاب تجاه الزواج ؟ وهل الفتاة وأهلها يصرون على مقدار المهر مجازفين بخطر ابتعاد الخاطبين ؟

في رأينا ، ان المهر غال ، ذلك أنه يعادل تقريباً كامل أجر شاب بمستوى الشهادة الثانوية لفترة عام بأكمله . ولكن المشكلة ليست تماماً هنا . فإذا كان هذا التناسب بين المهر والأجر قائماً منذ عشرات السنين ، ولم يكن مقدار المهر وقتذاك يشكل عقبة أمام الزواج ، فلماذا يجب أن يشكل الآن عقبة ؟ هذا يستدعينا الى السؤال عن تطور المهر ومقارنته بتطور الأجر .

يشير البحث الاحصائي المستشهد به آنفاً الى أن المهر قد ارتفع وسطياً خلال السنوات العشر الماضية من 1966 ـ 1976 بنسبة تتراوح بين 87 ـ 90 بالمئة . ولا تتوفر لدينا احصاءات عن تطور كتلة الأجور خلال هذه الفترة .

---

(18) ص11 ، 19 ، 39 ـ 43 . 17 ـ 18 ، 44 ـ 49 من «تطور المهور. . .» .

لكن ، في الفترة 1970 ـ 1976 ارتفعت الأجور بنسبة 60 بالمئة[19] . في حين ارتفع المهر في نفس الفترة بنسبة 75 بالمئة . غير ان ارتفاع المهور لم يكن أكبر من متوسط ارتفاع الدخول عامة . بالعكس ، فقد ارتفع متوسط الدخل للفرد السوري من عام 1970 الى عام 1976 بمعدل 96 بالمئة[20] . وبالمقارنة مع تطور الأجور يلاحظ ان الارتفاع في الدخل الوطني قد ذهب الى جيوب ذوي الدخول الرأسمالية والحرفية . وإذا كانت حصة قوة العمل من الدخل الوطني تساوي الثلث في عام 1966 ، فإنها لا تزيد في عام 1972 على الربع ، ولابد انها نقصت عن ذلك منذ عام 1972 الى عام 1976 .

مما سبق نستنتج ان غلاء المهور في السنوات الأخيرة كان أقل من ازدياد الدخول الرأسمالية والحرة ، وأعلى من ارتفاع الأجور والراتب . وإذا كان غلاء المهور يمثل معيقاً جدياً أمام الزواج(*) ، فذلك بالنسبة للعاملين بأجر قبل الجميع . وفي الحقيقة لم يرتفع متوسط المهور ارتفاعاً معتبراً حتى عام 1971 ثم في عام 1975 . ولعل هذا مرتبط بارتفاع الأسعار . ان ارتباط المهور بالأسعار ليس غريباً . وعلى النقيض من بعض المثقفين الذين يتفننون في تعليل غلاء المهور ، من جشع الأهل الى عادات وتقاليد . . .. الخ ، نرى الفلاّحة الأمية الفقيرة تفسر ارتفاع المهر تفسيراً صائباً دون لحظة تفكير بقولها : «ارتفع ، لأن كل شيء أصبح غالياً . الثوب يكلف 100 ليرة . لازم يرتفع المهر»[21] . فالمهر النقدي يتحول

---

(19) The Economist Intelligence Unit Ltd, quartly economic review of Syria, Lebanon, Cyorus, Ist quarter 1978, P.9.

(20) المجموعة الاحصائية لعام 1977 .

(*) من المفيد هنا أن نشير الى أن هناك مثلاً شعبياً يقول : «من لا يريد تزويج ابنته ، يغلي مهرها» .

(21) متى نصل الى المرأة في ريف قطرنا ؟ تحقيق سلمى كركوتلي ، في : الثورة ، تاريخ 1978/2/22 .

عادة الى مشتريات لصالح الزوجة ومسكنها . وقد ارتفع مستوى الأسعار في الفترة من 1970 ـ 1976 بمعدل 95 بالمئة .

ان المهر المعجل (أو المقدم) هو بمثابة «رسم دخول» في المرأة يدفعه المستفيد ، أي الزوج . والمهر المؤخر (أو المؤجل) هو بمثابة «تعويض» عن العطل والضرر الحاصل للمرأة المطلقة من قبل الزوج . فثمن الاستمتاع بالمرأة هو مهرها ، وبدل امتلاكها هو مؤخرها . «وتستطيع الزوجة التي لم يصلها المهر أن تمتنع عن زوجها ، ولا تدعه يطأها ، دون أن يرى القاضي في ذلك نشوزاً . ان هذا الأمر هو الذي يجعلنا نرى أن حق المرأة يقتضي المهر ويقابله واجبها بامتاع الرجل ، كما ان حق الرجل بالاستمتاع بزوجته يقابله واجبه بدفع مهرها»[22] . هذا من ناحية . ومن ناحية اخرى ، فإن البنية الاقتصادية والأوضاع الاقتصادية تؤثر على تقدير المهر ومقداره . فمع رسملة الاقتصاد والمجتمع يترسمل المهر أيضاً ويخضع بشكل ما لقوانين المجتمع والاقتصاد . ومن ناحية ثالثة ، مع تعمق وتوسع عملية الرسملة والبرجزة نشأت و / أو نمت ثروات وازدادت وتخلخل الهرم الطبقي وتعدل سلم الدخول . .

تلك كانت نظرة عامة الى موضوع المهور ، تشمل جميع البلاد بمختلف مناطقها وطوائفها وطبقاتها وفئاتها الاجتماعية . ولا شك ان هناك حالات كثيرة تشذ عن هذه الصورة العامة ، بحسب الأفراد والمناطق والطوائف والفئات . من هذه الحالات الشاذة الايجابية مثلاً ان المهر عند الشراكسة في منطقة الجولان محدد بمبلغ 500 ليرة فقط ، يدفعه العريس وتشتري به العروس شيئاً لنفسها ، بينما يبلغ المهر المؤخر ألف ليرة فقط . وهذه عادة متبعة منذ مئة عام تقريباً . ويقال

---

(22) زهير حطب : تطور بنى الأسرة العربية والجذور التاريخية والاجتماعية لقضاياها المعاصرة ، معهد الانماء العربي ، بيروت 1976 ، ص95 .

ايضاً ان مقدار المهر في سلقين (محافظة ادلب) ليرة سورية واحدة فقط[23] . أما الحالات الشاذة السلبية فسنجد منها الكثير فيما يتبع . وثمة اعتبار آخر كبير الأهمية : ان الأرقام المذكورة عن المهور وتكاليف الزواج هي أرقام وسطية أولاً ، وفعلية ثانياً . وهذا لا يعني ان جميع العروض والطلبات الزواجية قد التقت على هذه «الأسعار» (المهور) ، بل فقط العروض والطلبات الزواجية المتحققة . ومن يدري ، فلربما كانت هناك عروض وطلبات زواجية كثيرة لم تتحقق ، لأنها لم تستطع الاتفاق على «سعر» محدد .

لقد دلت نتائج البحث الميداني[24] المذكور سابقاً ، على أن وسطي المهر الذي تلتقي عنده جميع العروض والطلبات الزواجية هو 3700 ليرة سورية بينما بلغ متوسط المهر الفعلي 4000 ليرة . فثمة فارق بين شروط العارض (الفتاة وأهلها) وشروط الطالب (الخاطب) ، يعود الى أن الفتاة وأهلها يريدون مهراً قدره /4200/ ليرة ، بينما يعلن الشاب عن استعداده لدفع /3300/ ليرة . وإذا حلّ الخلاف «حبياً» ، فعندئذ يكون المهر 3700 ليرة ، غير أن الأمر لا يقبل الحلول الحبية ، وإذا تم الاتفاق ووقع الزواج ، فإن الشاب يكون عندئذ قد دفع /4000/ ليرة ، التعنت ، اذن ، من الفتاة وأهلها ، فهم لم يتساهلوا كما تساهل الشاب وأهله .

إذا درسنا هذه الناحية في الريف والمدينة ، كل على حدة ، فنجد أن الأوضاع مختلفة . في المدينة يعرض الشاب وسطياً مهراً قدره /3800/ ليرة ، بينما تطلب الفتاة وسطياً /4400/ ليرة . ويتفق الاثنان على مهر قدره /4100/

---

(23) لماذا يعزف الشباب عن الزواج ، اعداد علي عيسى ، في تشرين ، 1977/3/18 . وقد أكد لي أحد أبناء الجولان أن تحديد الشراكسة للمهر بدأ في عام 1952 ، وانه يسري على الشراكسة فيما بينهم فقط .

(24) ص 50 «تطور المهور وتكاليف الزواج» .

ليرة . وهذا حل «حبي» . أما بالفعل فالمهر المدفوع يبلغ وسطياً /4600/ ليرة . عجباً ، كيف يكون المهر المدفوع فعلاً أعلى من رغبات كل من الشاب والفتاة ؟! إن هذا يعود ـ برأينا ـ الى تدخل الأهل . فالمشكلة إذن ذات ثلاثة رؤوس : يأتي الشاب ويعلن استعداده لأن يدفع 3800 ليرة ، فلا ترضى الفتاة وتطالب بـ 4400 ليرة . وبما أن الاثنين راغبان ببعضهما ، فهما يحلان الخلاف ويقبلان بمتوسط الرقمين ، أي 4100 ليرة . وعندما يطلب الشاب يد الفتاة من أهلها ، يرفض هؤلاء المهر المتفق عليه ويطالبون بمهر أعلى . وإذا تم الزاوج ، فإن الشاب يكون قد دفع 4600 ليرة .

في الريف نجد أن متوسط المهر المرغوب أدنى مما يرغبه أهل المدن . وهذا نقيض ما زعمته أغلب المصادر التي تحدثت عن مشكلة المهور . لكن الفجوة بين شروط العارضين وشروط الطالبين في الريف أكبر منها في المدينة . ولا شك أن انخفاض المهر في الريف عنه في المدينة يعود الى انخفاض مستوى مداخيل أهل الريف عن مستوى مداخيل أهل المدينة ، لا لسبب آخر ، كما نظن . يبلغ المهر المرغوب من قبل الذكور في الريف وسطياً /2900/ ليرة ، بينما المهر المرغوب من قبل الاناث هو 4000 ليرة . من هذه الناحية نجد أن مشكلة المهر في الريف أصعب منها في المدينة . على كل حال تلتقي هذه الرغبات المتعارضة عند المهر 3400 ليرة (كحل وسط) . وبالفعل بلغ المهر المدفوع 3400 ليرة . عجباً ، هل فتاة الريف أحسن حظاً من فتاة المدينة ، بحيث يتحدد المهر بدون تدخل الأهل ؟! بالطبع لا ، لكن يبدو أن تطابق الرغبات مع الوقائع في الريف يعود الى عدم تدخل الفتاة في تحديد مهرها ، وليس الى عدم تدخل الأهل . هنا يجري تحديد المهر مرتين فقط ، مرة من الشاب و / أو أهله ومرة ثانية من أهل الفتاة . وإذا حدث الزواج ، فلا يمكن أن يكون المهر الفعلي أعلى من الرغبتين ولا أدنى منهما ، في أفضل الأحوال يبلغ متوسط الرقمين المرغوبين .

القارئ العارف بالأمور سيتذكر سوق الحميدية أو أية سوق مشابهة ويبتسم أسفاً على وضع المرأة . والقارئ طيب القلب سيغضب ويستنكر ان يكون المرأة سلعة تجري المساومة على سعرها . بالطبع ، من السطحية القول ان المرأة تعامل كأية سلعة في سوق الحميدية . هي سلعة من نوع خاص ، لكنها سلعة على أية حال - رغم أنوفنا - كما برهنا وسنتابع البرهان . وقد ألقينا آنفاً ضوءاً جديداً على الموضوع ، فبينا أن مشكلة المهور ليست في الغلاء بحد ذاته ، بل في الخلافات حول مقدار المهر أو مقدار الغلاء . ان يكون السعر موضوع خلاف ، فهذا أمر طبيعي بالنسبة لأية سلعة عادية . أما بالنسبة للمرأة في موضوع الزواج ، فهو أمر بالغ الخطورة . فحيثما تحل التجارة ، ترحل المحبة !

- دور الأهل في غلاء المهور وإعاقة الزواج :

عجباً ، يتساءل المرء : كيف يمكن للمهر أن يكون مقرراً للزواج أو عدمه ؟! أين الحب ، التفاهم ، الاعجاب المتبادل ، الميل العفوي . . ، أين كل المقاييس الانسانية ؟! في رأينا ، يمكن للمهر ان يكون من الناحية الموضوعية مقرراً في الزواج ، إذا كان أمر الزواج بيد طرف ثالث ، غير الفتاة والشاب . لنأخذ أهل الفتاة مثلاً . انهم لن يتزوجوا بأنفسهم الشاب الذي يتقدم لطلب يد ابنتهم . فهم يرون الشاب بغير عين الفتاة وبغير قلبها ، ويحكمون عليه من حيث اهليته الظاهرية للزواج (نظرة خارجية سطحية ، بالضرورة) ومن حيث مصلحتهم هم في هذا الزواج . أهلية الزواج في مجتمع مسعور رأسمالياً تقاس بالمال (الدخل والثروة) . ومصلحة الأهل في مجتمع لا يضمن الشيخوخة ولا العجز ولا البطالة تكمن في مدى الفائدة التي سيجنونها أو يتوقعون جنيها من ابنتهم وصهرهم . وكل هذا لا قيمة له ، لو لم يكن لأهل الفتاة رأي في زواج ابنتهم .

ليس بين أيدينا بحث ميداني يبين بوضوح مدى تأثير الأهل على زواج ابنتهم ، لكننا نعلم من معايشة الواقع ، انه نادراً ما يكون أهل الفتاة بدون تأثير . وهو تأثير يتراوح بين اعطاء الرأي والتحذير ، الى المخاصمة وقطع العلاقات ، الى إعاقة الزواج قانونياً ، وقد يصل لدى بعض التجمعات السكانية (المحافظة ، شبه البدوية) الى القتل . ويمكن ان نستدل على تسلط الأهل من المقارنة بين واقع المهور وآراء العازبات . ففي الدراسة المعتمدة عن المهور وتكاليف الزواج عبرت 21 بالمئة من مجموع العازبات السوريات عن أنهن لا يرغبن لدى زواجهن بأي مهر ، وبلغ عدد الريفيات اللواتي أبدين هذه الرغبة 14 بالمئة . بل ان 71 بالمئة من هؤلاء العازبات الريفيات رغبن بأن يجري تأمين متطلبات الزواج من الزوج والزوجة معاً ، وهذه هي رغبة 73 بالمئة من مجموع العازبات السوريات[25] .

ان غلاء المهور المرتبط بتسلط الأهل مشكلة اجتماعية من الدرجة الاولى ، وهو أحد الأشكال التي تأخذه مشكلة «تحرر المرأة» . وقد أكدت الدراسة المذكورة أعلاه «الشائعة المنتشرة في ريف قطرنا من أن أهل العروس الذين يطلبون مهوراً مرتفعة يأخذون جزءاً منها أو على الأقل لا يصرفونها كلها في تأمين مستلزمات زواج ابنتهم من أثاث وغيره ، بل يقتصدون جزءاً منها لمصلحتهم أو لمصلحة ابنتهم»[26] . ولم يذكر المصدر ريفاً معيناً بالاسم ، لكنه تبين لنا من بعض المقارنات (بين تكاليف مستلزمات الزواج والمهر المعجل) أن هذه الظاهرة موجودة أولاً في ريف الرقة ، ثم ثانياً في ريف ديرالزور والحسكة ، وربما ثالثاً في أرياف اخرى . في هذه الأرياف ، وبالأخص في ريف الرقة ، وباحتمال أصغر في ريف ديرالزور والحسكة ، يغتصب بعض الأهل مهر ابنتهم أو جزءاً منه . هنا يكون

---

(25) ص96 ـ 101 من المصدر المذكور .

(26) المصدر السابق ، ص40 .

المهر بصورة مباشرة ثمنا للفتاة كسلعة مثلها مثل الشاة . ويجدر بالذكر أن أعلى المهور في سورية على الاطلاق نجدها في ريف الرقة (6300 ل.س) .

في بعض المناطق السورية لا تنال المرأة من مهرها شيئاً ، يأخذه الأب ، قد يزوج به أخاها ، أو قد يتزوج الأب نفسه بهذا المهر[27] . «والمقايضة» في الزواج هي مظهر من مظاهر هذا التصرف التسلطي للأهل . ففي هذه الحالة لا نرى للمهر من أثر ، ذلك أنه مهر الواحدة من المرأتين المقايض بهما قد دفع ضمنياً مهراً للاخرى ، هذا يعني ان الرجلين المتزوجين قد استأثرا بالمهر . وجاء حول ذلك في دراسة «المهور وتكاليف الزواج» : «وهناك بعض الحالات القليلة المحدودة يقوم فيها أداء المهر على شكل زوجة مقابل زوجة كأن يكون لدى الشخص الذي يرغب في الزواج أختاً أو ابنة يزوجها لشخص آخر له أخت أو ابنة بحيث لا يدفع أي منهما أي مبلغ كمهر معجل»[28] . ولم تبين الدراسة مناطق انتشار هذه العادة . إلا أننا نرجح وجودها في البوادي والأرياف شبه البدوية وحيثما تسود الى هذا الحد أو ذاك العلاقات العشائرية . وطريقة «الزواج بالمقايضة» هي شكل آخر من أشكال بيع وشراء المرأة ، تكون المرأة فيها «سلعة» بصورة مباشرة . من ناحية اخرى نجد ان غلاء المهور يشجع هذا الشكل من الزواج اللاانساني . يقول أحد الفلاحين من ريف الحسكة حول مسألة المهر : «تلك مشكلتنا ، لقد أنهيت خدمتي الالزامية منذ 10 سنوات ، وأنا أعمل بالليل والنهار ، وأصبح عمري 35 سنة ، ولم أستطع ان أؤمن الـ 15 ألف ليرة مهر العروس . أتصدق ، ان الفلاح يموت بقريتنا وهو عازب ؟! حظي نحس . لو كانت لي أخت ، لكنت (بادلتها) ، ولكان عندي الآن 5 أطفال» . وأضاف : «الواحد منا يتمنى أن

---

(27) متى نصل الى المرأة . . ، المصدر المذكور .

(28) ص14 من المصدر المذكور .

(**يخطف**) ، لكن مصيره معروف : التشرد . وعاداتنا تقضي بقتل المرأة»[29] ، **يقصد** المرأة المخطوفة أو «الشاردة» ، كما يعبر بعض القرويين .

فسواء اغتصب الأب أو ولي الأمر مهر المرأة أو قايض بها ، فهو بذلك **يعاملها** حرفياً كسلعة . تقول احدى النساء من منطقة تل ابيض في محافظة الرقة : «ان المرأة تبدو في بعض مظاهرها على أنها سلعة تباع وتشترى . وهل يمكن ان يترجم المهر سوى انه سعر لسلعة . ان والد الفتاة يأخذ مهرها كاملاً دون أن يكون لها الحق بأن تتصرف بأقل القليل منه . فينتج عن ذلك ان الرجل قبل أن يفكر بأن يعلم ابنته مبادىء القراءة والكتابة فإنه يفكر متى يمكن له ان (يبيعها) ويأخذ المهر الذي يصل في بعض الأحيان الى عشرين ألف ليرة سورية عداً ونقداً»[30] .

ان التفريق بين الشكل السلعي المباشر والشكل السلعي غير المباشر لزواج المرأة في سورية ، يترافق مع شكل تسلط الأهل : أهو مباشر (واضح) ، أم مستتر (غير مباشر) . وهذان الشكلان يتبعان نوعين من العلاقات الاجتماعية الاقتصادية : العلاقات المتخلفة ، والعلاقات الرأسمالية . فالعلاقات المتخلفة ، وهي علاقات قديمة تعيش في غير عصرها ، تضم الروابط العشائرية والعائلية البطركية والطائفية المتقوقعة ، وتنتشر في البوادي وبعض الأرياف وبشكل محدود في المدن (في بعض الأحياء المحافظة المتزمتة) ، وتتمثل في سلطة مباشرة للأهل على الفتاة ومصيرها . أما العلاقات الرأسمالية فتنتشر في المدن وتغزو الآن جميع الأرياف السورية . وبالتالي لم يعد التفريق بين الحضر (أي المدن) والريف معبراً

---

(29) ريف الحسكة والوجه الايجابي ، تحقيق عبد الرؤوف الكفري ، في البعث : 1976/1/14 .

(30) المرأة في مسيرة الثامن من آذار ، في : نضال الفلاحين ، العدد 496 ، تاريخ 1976/3/10 .

في الوقت الحاضر بالنسبة لموضوع بحثنا . ولهذا وجب التفريق بين الريف المتخلف والريف المتطور ، مع العلم ان التخلف والتطور مقاسان بمدى تغلغل وسيادة العلاقات الرأسمالية . هذا بوجه عام ، ولا يمنع مطلقاً وجود علاقات أسرية وزواجية انسانية لم تدسها عجلات التطور الرأسمالي أو لم تفسد مع فساد العلاقات القديمة .

وقد وجدنا في احدى الشكاوى ، المرسلة الى المسؤولين عن طريق الصحافة ، تعبيراً مناسباً عن العلاقات التسلطية المتخلفة في موضوع الزواج . جاء في الشكوى : «باسمي ونيابة عن المواطنين أبناء عشيرة الفضيلي جميعاً نرفع أصواتنا مستنكرين غلاء المهور في جميع مضارب البادية في محافظة السويداء . إذ تجدون الكثير من الشباب عندنا يعجزون ولا يتجوزون ، لأن مهر بنت العم لا يقل عن /5000/ ليرة أو 65 رأساً من الغنم أو الماعز وجمل أو ثمن جمل ، وأما مهر (الغريبة) أي البعيدة عن بنت العم هو من /7000/ ل.س الى عشرات الألوف ، فإذا أراد أحدنا الزواج وكان مقتدراً فإنه يبيع فراش بيته رغم مقدرته ، وأما الفقراء فلا قدرة لهم ولا ما يبيعونه ومعظمنا فقراء . وإذا أجبر أحدنا على اتباع اسلوب (الخطيفة) فإنه يصبح مجرماً بنظر الأحكام (القبلية) ويهاجر من منطقته وأحياناً وطنه الى ان يتعاون جميع أفراد عشيرته على جمع المهر المطلوب ويدفعونه لأهل الفتاة المخطوفة (كصلحة) . وهذا يتم بعد سنوات من الفرار . اننا إذ نستنكر هذه العادات القديمة البالية التي لم تعد تتناسب والمفاهيم الاجتماعية والانسانية الجديدة نطلب اليكم الايعاز للمسؤولين العمل على ردع تلك الشخصيات التي ما تزال باسم المنطق العشائري والزعامات العشائرية المتخلفة تقف وراء هذه العادات»[31] .

---

(31) في : الثورة ، 1973/8/28 ، زاوية «مع الجماهير» .

وليس نادراً ان نرى العلاقات القديمة تختلط بالعلاقات الجديدة ، ينتج عنها «كبّولة»(*) من المتناقضات والمفارقات التي تسم المجتمع الهجين أو الانتقالي . مثال ذلك يعطينا إياه مصدر سابق ، حيث نقرأ : «يضاف الى عدم توفر المدارس الاعدادية والثانوية كسبب من أسباب عدم اكمال الفتاة لتعليمها رغبة الآباء في تزويج بناتهم بشكل مبكر ، خاصة في المناطق التي يأخذ الأب مهراً كبيراً ثمناً لابنته . وهذه ظاهرة تشتهر بها مناطق محافظة درعا . إلا أنه في مقابل هذا الواقع يقف واقع آخر يدفع بالاتجاه الآخر . انه رغبة الشباب بالزواج من فتاة متعلمة . هذا الدافع أصبح أحد العوامل التي تحدو الآباء الى تعليم بناتهم . فقد أصبح الشاب في كل الأحوال يفضل الزواج من فتاة متعلمة ، بل يرفض الزواج من الفتاة الأمية لإيمانه بأن الأم المتعلمة أكثر قدرة على انشاء جيل واع مستنير من الأم الجاهلة»[32] . هذه العلاقات المتناقضة والمتعايشة تسيء الى فهم الاحصاءات وتجعل تفسيرها صعباً . وما كانت هذه الصعوبة لتتواجد ، لو تطابق التقسيم بين الريف والمدينة مع التقسيم الى علاقات قديمة وعلاقات جديدة . ومع ذلك ، فالعلاقات القديمة أكثر انتشاراً في الريف ، والعلاقات الجديدة اكثر انتشاراً في المدينة . وهناك ، كما سبق التنويه ، أرياف أقرب الى المدينة بعلاقاتها الرأسمالية وبالمقابل هناك أرياف أقرب الى البوادي بعلاقاتها العشائرية .

قد يسأل سائل ، وبحق ، ألم تكن العلاقات القديمة في الماضي مضطهدة للمرأة ولا تقف عائقاً أمام زواجها ؟ وإذا كان الجواب بالإيجاب ، فليس من المناسب التحدث عن أزمة زواج حيث تسود العلاقات القديمة . واذا صح ان المشكلة جديدة ، فأسبابها تعود عندئذ الى العلاقات الجديدة . وهذا كلام منطقي . ولكن ، هناك اختلاف جوهري بين أن تسود علاقات قديمة في مجتمع

(*) كتلة من الخيطان .

(32) المرأة في مسيرة الثامن من آذار .

قديم ، أي في مجتمعها ، وبين أن تتواجد في مجتمع حديث ، أي في مجتمع غريب عنها . المجتمع القديم ذو نظام متكامل ، حل بشكل ما جميع مشاكله . لقد انهار المجتمع القديم من ثم ، وخضرم جزء منه استوعبه نظام جديد . هذه العلاقات القديمة المتوارثة لا يستطيع النظام الجديد حل المشاكل التي تفرزها إلا بالقضاء على العلاقات القديمة نفسها . كذلك النظام القديم غير قادر على حل هذه المشاكل . ذلك لأن أسسه قد انهارت .

في الجزيرة السورية ، على سبيل المثال ، (أي حالياً في محافظات الرقة ودير الزور والحسكة) كانت هناك قبائل بدوية تعيش على الرعي وتنظم حياتها علاقات عشائرية مناسبة . ثم تحضرت هذه القبائل في النصف الأول من هذا القرن ، وتحولت الى الزراعة ، وساد في المنطقة في أواسط القرن لأسباب لا مجال هنا لذكرها نمط الانتاج الرأسمالي . هذه «الشربكة»(**) في العلاقات تخلق مشكلات «متشربكة» ، وحلولها تحتاج الى نظام «شربكي» لا وجود له .

المهر في المجتمع التقليدي يشير الى انتماء الزوجين الطبقي ، وبالتالي فهو شرط للزواج يستبعد مرشحين محتملين من طبقات ادنى . ولذلك يتصاعد المهر بتصاعد موقع الزوجين على درجات الهرم الطبقي للمجتمع . وحيث يؤديه الزوج (كما هو سائد لدى المسلمين في سورية) ، فإنه يسمح بزواج الرجال بنساء من طبقات أدنى ، ويمنع زواج الرجال الادنى طبقة بنساء الأعلى طبقة . مقدار المهر متعارف عليه حسب كل طائفة وطبقة وفئة اجتماعية . فحتى لو افترضنا ان المجتمع القديم قد عامل المرأة كما يعاملها المجتمع الحاضر «كسلعة» ، فإن مفهوم السلعة في ذاك المجتمع يختلف عنه لدى هذا المجتمع . إن اقتصاد المجتمع القديم لم يقم بالدرجة الأولى على الانتاج من اجل التبادل ، بل أولاً على الانتاج من اجل الاستعمال الخاص . وبالتالي ، فلو اعتبرنا المرأة سلعة في المجتمع

(**) اختلاط الحابل بالنابل .

القديم ، فإن سعرها يتحدد رغم ذلك على اساس العرف والعادة . الى جانب ذلك كانت الجماعة المعنية بالزواج في المجتمع القديم تتحمل مسؤولياتها المادية تجاه هذا الزواج . التعاون والتضامن القديم كان يظهر في هذا المجال بشكل «النقطة» التي تخفف الى حد كبير من أعباء الزواج على الشاب . وما زالت النقطة متواجدة بشكل محدود في بعض الأوساط الشعبية الريفية والمدينية ، لكنها للأسف تزول تدريجياً ، كما انها لم تعد تقوم بدورها السابق ، فهي لا تغطي حالياً نسبة تذكر من تكاليف الزواج .

واذا كان المجتمع القديم قابلاً بمشروع زواج ما (ولقبوله أسس متعارف عليها) ، وحصل مع ذلك خلاف حول المهر بين أهل الفتاة وأهل الشاب ، فقد كانت هناك سلطات معنوية كلية التأثير وقادرة على فرض الزواج «حبياً» . ومن هذه السلطات شيخ العشيرة أو رأس العائلة الكبيرة أو وجيه المنطقة أو شيخها الديني أو أي رجل مجرب أو شهم حميد السيرة . هذه السلطات غير القمعية ، والتي هي برغم ذلك كلية التأثير ، لم تعد موجودة في الوقت الحاضر ، إلا ما ندر . كذلك فإن العرف والعادة في أمور المهر تركت مكانها لمقاييس شبيهة بقانون العرض والطلب .

من هذه المقاييس ما ذكره خليل البري[33] ، بأن المرأة في أرياف الجزيرة والفرات تعتبر قوة عمل أساسية في الزراعة وتربية الحيوان ، بالإضافة الى اعمالها البيتية . حقاً ، إن المرأة الريفية تعمل خارج البيت في جميع محافظات القطر تقريباً . لكنها في محافظتي الجزيرة والفرات بعكس المحافظات الأخرى هي الأساس في العمل الزراعي . وهذا مرتبط بالتاريخ البدوي لهؤلاء السكان ، كما يبدو لنا . بناء على ذلك ، فالرجل الذي يتزوج هناك يكون على الأرجح قد حصل على قوة عمل «مجانية» . وبالتالي ليس غريباً أن تكون هناك علاقة بين

---

(33) المصدر المستشهد به سابقاً .

ارتفاع المهور والاعتماد على المرأة في الاعمال الزراعية . وبالفعل ، فإن أعلى مهور الريف السوري نجدها في أرياف الرقة ودير الزور والحسكة[34] .

وبهذا الخصوص ورد في أحد التحقيقات عن وادي الفرات : ان الرجل حين يدفع المهر الغالي يعتبر المرأة ملزمة في سداد ما دفعه ثمناً لها ، ولذا عليها ان تعمل أكثر وأكثر . وجاء في هذا التحقيق أيضاً : عندما ينتقي الرجل امرأة ، يفتش فيها عن شيئين ، الجمال والخشونة . الجمال لاستمتاعه ، والخشونة للعمل . هناك من يتزوج ثلاثة أو أكثر ، وليس لغاية الزواج ، بل الغاية الحصول على مزيد من اليد العاملة . كما نوه التحقيق المذكور ، بأن الرجل في تلك المنطقة يشعر بالخجل من العمل ، والمرأة تشعر أنه واجب عليها[35] . . وتقول سلمى كركوتلي : «ما من شك ان ارتفاع مهر المرأة في ريف سورية يرتبط الى حد كبير بنقص الأيدي العاملة الزراعية وبالتالي زيادة الاعتماد على المرأة في أغلب اعمال الزراعة والحياة الاجتماعية ومرتبط الى درجة كبيرة بانخفاض مستوى حياة الفلاح المادية المسببة لهروب اليد العاملة باتجاه المدن أو باتجاه دول النفط حيث يبدو الحصول على المورد المادي أسهل بكثير من الحياة والعمل في القرى والزراعة التي تكاد تفي باحتياجات البقاء على قيد الحياة»[36] . وإذا صح هذا ، فإن عاملاً حديثاً قد أضيف الى العامل القديم وهو أنفة البدوي من العمل الزراعي في الأصل ثم ارساء نظام من استغلال المرأة في العمل الزراعي . بذلك تكون المرأة في المناطق المذكورة قوة عمل مدفوع أجرها سلفاً ضمن مهرها . من زاوية النظر هذه نجد أن «المهر ـ الأجر» ليس مرتفعاً على الاطلاق . فغلاء المهور هنا ناجم عن مجانية العمل ! .

---

(34) تطور المهور وتكاليف الزواج ، ص 79 .

(35) الرهبة والطبقة ، والمظلومة أبداً هي المرأة ، اعداد هاني الحاج ، في الثورة ، 1973/6/3 .

(36) متى نصل الى المرأة . .

ومن دوافع مخلفات المجتمع القديم لإعاقة زواج بناته : المحافظة على الثروة . فلا ينتقل قسم منها مع البنات الى أيد غريبة ممثلة بالصهور (أي أزواج البنات أو الأخوات) . وهذا دافع نلحظه لدى اصحاب الملكيات غير المنقولة ، الصغار منهم والكبار ، في الريف والمدينة . هنا نجد الميل شديداً لتزويج البنت من ابن عمها أو من قريب آخر ، كي تبقى الثروة محصورة في العائلة أو العشيرة . وفي الأرياف حيث تسود أو كانت تسود الملكية المشاعية للأرض (كما في محافظة اللاذقية وطرطوس) ، فإن المرأة لم تكن لتنال حصة من ميراث ابيها ، بل توزع هذه الأرض بالتساوي على الأبناء الذكور فقط . وفي المدينة تتضافر الرغبة في تزويج البنات برجال أثرياء مع الرغبة في عدم تفتيت الثروة الخاصة لتجعل من هؤلاء البنات «عوانس» . وإذا كانت السلطة بيد الأخ (بعد وفاة الأب) ، فإنه يميل الى عدم تزويج اخواته لكي تنحصر ثروة الأب فيه وفي أخوته الذكور وابنائهم ، بينما تبقى الأخت عانساً تخدم الأسرة وتربي اطفال اخوتها . مثال ذلك ماذكرته دلال حاتم عن اختين شقيقتين «فاتهما قطار الزواج منذ زمن طويل ، لا لأنهما قبيحتان ، بل لأنهما غنيتان نشأتا في أسرة ميسورة الحال» . ذلك انهما «عندما بلغتا سن الزواج وقفت ارادة الأب في الطريق . هو يريد لابنتيه عرساناً مناسبين مادياً ومعنوياً . وكلما تقدم واحد وجد فيه عيباً يمنع اتمام الزواج» . بعد موت الأب جاء دور الأخوة الشباب في صد الراغبين : «زواج الأختين يعني دخول اغراب في الأسرة وانتقال الارث الى اسر اخرى وتقسيم الاراضي وتوزيع البيوت والمطالبة بحصة من التحف والرياش التي خلفها الأب» . وبعدم زواج اختيهم يضمنون ان ما نالتاه من ارث «سيعود اليهم في النهاية ، ولن تملك البنتان بعد الآن إلا حق الاستمتاع فقط دون التصرف»[37] .

---

(37) في : جيش الشعب ، العددان 1268 ـ 1269 ، تاريخ 1976/11/30 .

إن اعاقة الزواج من قبل الأهل والمجتمع بشكله التسلطي المباشر ، سواء كانت الاعاقة بجعل المهر عالياً أو بأية طريقة استغلالية أخرى ، هي - كما قلنا - أحد وجوه مشكلة تحرر المرأة . في الحقيقة ، ليس من مصلحة المجتمع أن يعيق التزاوج بين شبابه ذكوراً وإناثاً . التعاليم الدينية تنهي عن ذلك ، والنصوص القانونية تحمي الزواج والأسرة ، والوعي العام ينبذ ممارسات الأهل المعرقلة للزواج . . وطالما ان غلاء المهور وإعاقة الزواج ناجم عن تسلط الأهل وليس عن رغبة الفتاة ، فإن محاربة تسلط الأهل في هذا المجال ممكنة وقوية التأثير . إن حملة قوية مركزة من رجال الدين ومن وسائل الاعلام المختلفة ، مدعومة بنشاط المنظمات الشعبية (الرسمية) ، مترافقة مع تشدد من قبل القضاة والمسؤولين الحكوميين والنقابيين بهذا الاتجاه ، ستؤتي ثمارها ولا شك في فترة ليست بالطويلة . لكن المشكلة هنا ، هي أن تسلط الأهل يبقى تسلطاً ، سواء في أمر الزواج أو غيره من الأمور . الحدود غير محددة نهائياً ، بل هي غير موجودة أصلاً . فمحاربة تسلط الأهل في مجال الزواج يعني محاربة تسلط الأهل في جميع المجالات . وهذا لا يناسب رجال الدولة ورجال الدين . فهم بالطبع لا يرضون عن غلاء المهور وعن استغلال الفتاة الى الحد الذي يمنع الزواج . ولو لم تكن لغلاء المهور وتسلط الأهل تبعة معيقة للزواج ، لما توقفوا عنده لحظة واحدة . بالعكس ، هم يريدون وباصرار المحافظة على هذا التسلط ، شرط أن لا يؤدي الى ازمة زواج . هذا هو الموقف الحرج الذي يجد فيه رجال الدولة والدين أنفسهم . وهم يفكرون هكذا : إذا تمادينا في نزع سلطة الأب عن ابنته في أمر الزواج ، فما الذي يكفل لنا ابقاء هذه السلطة في الأمور الاخرى ؟- في الحقيقة : لاشيء . ولكن . لماذا يريدون بقاء سلطة الأهل على بناتهم الراشدات (في سن الثامنة عشرة وما فوق) ؟! .

ان المسألة ليست مسألة أخلاقية على الاطلاق . فالتأثير الاخلاقي على الابناء والبنات يصبح قليلاً جداً بعد فترة المراهقة . بل ان التكوين الاخلاقي

للفرد في سن الثامنة عشرة يكون شبه نهائي ، تعمقه وتوسعه وتعد له التجارب الشخصية والثقافة التي يجنيها الفرد بنفسه . ان لبقاء سلطة الأهل غاية اخرى ، غاية اجتماعية طبقية ، فالأسرة هي أفضل مكان لاعادة انتاج العلاقات الاجتماعية السائدة . فتسلط الأهل هو من تسلط المجتمع ، أي التسلط الطبقي .

كيفما كان تسلط الأهل ، فهو تسلط . وكل تسلط مرفوض ، ولو كان ـ حقاً أو ادعاء ـ لمصلحة المتسلط عليهم . والمجتمع السوري كرس هذا التسلط في قوانينه التي تمس المرأة[38] .

فباستثناء الاعمال التجارية تتبع المرأة قبل الزواج دائماً لأبيها أو لمن ينوب عنه من الرجال بعد وفاته ، وتتبع دائماً لزوجها[39] . لقد اعطاها المشرّع السوري حق التصرف بمالها دون وصيّ ، لكنه منع عنها هذا الحق تجاه نفسها . وللمقارنة نذكر ، ان العبد في المجتمع العربي القديم كان له الحق الكامل بأمواله الخاصة ، مع أنه عبد .

تحدثنا ناديا صباغ عن فتاة عاملة يرفض أبوها تزويجها لكي لايفقد راتبها ، ثم يرفض أخوها أيضاً بعد وفاة الأب أن يسمح لها بالزواج ، ولنفس السبب . وهكذا ظلت تقدم رواتبها للافواه إلى أن تخرجت وأصبحت تحمل «اجازة الآداب في اللغة العربية» . وهنا تقدم لها شاب ثالث يعمل مدرساً مثلها ، فكان مصيره الطرد . فقررت أن تتحدى للمرة الأولى . ذهبا معاً الى القاضي ففوجئت به يطلب وليها ! من يكون الولي ؟ احمد نفسه ، وخرجت عن طورها وهي تسمع

---

(38) انظر بهذا الصدد الدراسة التي أعدتها سلمى سلمان عن (حقوق وواجبات المرأة العاملة في قوانين القطر السوري) ، صدرت عن الاتحاد العام لنقابات العمال ، سلسلة الاعداد النقابي رقم 19 ، دمشق 1977 .

(39) «ولاية ضم الانثى الى أبيها (وكيلها) تنتهي بزواجها وتنتقل الى الزوج طيلة الحياة الزوجية» . محكمة النقض السورية ، الغرفة الشرعية 198 ، قرار 222 ، تاريخ 1967/5/10

اخاها الفاشل يعدد مساوىء خطيبها ويطعن في أهليته للزواج . . كان يمكن أن يتم زواجها لو أصرت ، لكنها تراجعت»[40] نعم ، لابد من سماع رأي الولي[41] ، والعنوسة هي مصير الفتاة التي لا تصر على حقوقها .

وتسرد علينا هدى الزين قصة «امرأة تجاوزت الاربعين وفاتها قطار الزواج . . فجأة تقدم لها خاطب مناسب. فرحت واستبشرت بأيام سعيدة قادمة تحمل لها الفرح والحب ، والأمومة ، بعد ان كاد اليأس يتسلل الى قلبها : خاصة وهي تعيش وحيدة ، ليس لها سوى شقيق يصغرها بعدة أعوام ، يعيش منذ فترة طويلة خارج القطر . . فجأة تعثر كل شيء وضاع الأمل . فقد طلب القاضي الشرعي أن تأتي بولي أمرها ، ليكون شاهداً وموافقاً على عقد الزواج . ولم تنفع السبل لاقناع القاضي ، بأنها سيدة ناضجة ومتزنة وفي سن تعرف فيه صالحها من طالحها . . »[42] . القانون هو القانون . وإذا أردنا أن يكون الحق هو الحق ، فعلينا أن نغير القوانين الجائرة . ولكن ، أنّى لهذه السيدة الضعيفة أن تُغيّر القوانين ؟! عندئذ عليها أن تخرق القوانين الظالمة من ثغراتها . فلو انها جاءت للقاضي بوثيقة تثبت (ولو كذباً) حملها من نفس الشخص الذي ترغب بالزواج منه ، لما طلب وليها ولما توقف لحظة واحدة عن ابرام عقد الزواج .

ان المرأة تجد نفسها بين نارين : نار تسلط الأهل ، ونار تسلط القوانين . وحتى لو أعطاها القانون حقاً من حقوقها ، فهو غير قادر دائماً على فرضه ضد

---

(40) هذه المرأة وسوء الطالع ، في الثورة ، 1975/5/7 .

(41) «الكبيرة التي أتمت السابعة عشرة إذا أرادت الزواج يطلب القاضي من وليها بيان رأيه خلال مدة يحددها له فإذا لم يعترض أو كان اعتراضه غير جدير بالاعتبار يأذن القاضي بزواجها بشرط الكفاءة» . المادة 20 من قانون الأحوال الشخصية . «إذا زوجت الكبيرة نفسها من غير موافقة الولي ، فإذا كان الزوج كفؤاً لزم العقد ، وإلا ، فللولي طلب فسخ النكاح» . المادة 27 من القانون . «العبرة في الكفاءة لعرف البلد» . المادة 28 من القانون المذكور .

(42) من ضحايا التخلف ، في : تشرين ، 1978/3/6 .

إرادة الأهل . وهذه الإرادة المتسلطة هي نفسها ، سواء أعاقت الزواج طمعا في دخل البنت أو بانتظار زوج ثري محلي أو من دول النفط ، أو أسرعت بتزويج البنت ـ ولو كانت قاصرة ـ لنفس المطامع . تقص علينا ناديا صباغ حكاية امرأة عاملة يزوجها أبوها لرجل من قطر عربي (غني) مقابل عشرة آلاف ليرة . «لكن وفيقة لا تريد الزواج من هذا الزوج . وشكت لزميلاتها وزملائها في العمل ، فوجهوها الى النيابة العامة ، لتقدم شكوى . لكن المحامي أخبرها ، ان النيابة العامة لا تتدخل في مثل هذا الموضوع ، لأنه لا يوجد جرم جزائي في قضيتها ، وان عليها ان تقيم الدعوى لدى المحكمة الشرعية لفسخ الزواج ، لأنه غير قانوني أولاً ، ولأنه تم رغم إرادتها ثانياً . وسألت وفيقة المحامي : وكم تستغرق الدعوى ؟ اجابها : شهر أو اثنان أو ثلاثة . فنظرت اليه بذعر وهي تسأل : وماذا أفعل خلال هذا الوقت ؟! ومن الذي يحميني من بطش والدي ؟ . . إذا اعتدى عليك تشتكين الى الشرطة ، فتحميك . فسألته : ولكن ، ألا يمكن للشرطة ان تحميني قبل أن يقع الاعتداء علي . . بوضوح قال : لا»[43] .

ـ دور الفتاة في غلاء المهور :

حسناً ، إن تسلط الأهل حقيقة واقعة في المجتمع السوري ، لكنها حقيقة قديمة ، وهي مع تحرر المجتمع في طريق التراجع ، وليس في طريق التقدم . وإذا كان للأهل في ظروف العلاقات القديمة الباقية ، وخاصة في الريف شبه البدوي ، تأثير على زواج ابنتهم بحيث يعيقونه بمطاليبهم وشروطهم ، فلا شك أن هذا التأثير ضعيف في ظروف العلاقات العصرية ، وبالتالي ينتظر ان لا يؤدي تأثير الأهل هنا الى انخفاض معدلات الزواج . واذن ، فارتفاع المهور المطلوبة ليس سبباً كافياً لمنع الزواج أو تعويقه ، إلا إذا كان هذا برغبة الفتاة

---

(43) في : الثورة ، 1975/7/30 . وفي مقال آخر من هذا النموذج زوج أحدهم ابنته البالغة من العمر 15 سنة الى ثري سعودي لقاء 50 ألف ليرة ، في : تشرين ، 1976/8/31

خلاصة هذا الرأي : ان المسؤول في الأوساط المحافظة او المتخلفة عن غلاء المهور وإعاقة الزواج هم الأهل ، بينما في الأوساط العصرية تقع المسؤولية على الفتاة . وهنا يمكن ان نسمع الرد : ان سلطة الأهل في المناطق ولدى الجماعات التي تحكمها العلاقات الجديدة ليست معدومة ، ولكنها أقل مباشرة وعنفاً ، وربما لذلك أعمق تأثيراً . ان السلطة القامعة للفتاة بشكل مباشر تحرض لديها رغبات مخالفة لرغبات الأهل السلطويين ، بينما التأثير غير المباشر يتجه نحو الوعي ، يفعل فيه ويصيغ أخيراً رغبات لدى الفتاة كرغبات أهلها . وبالطبع ليست الفتاة بريئة من المسؤولية ، لكنها في نفس الوقت ليست السبب الحقيقي لمشكلتها . ان مسؤولية الفتاة التي ترضخ لتسلط أهلها مثل مسؤولية العمال الذين يرضخون لسلطة رأس المال ، ومثل المحكومين الراضخين لتسلط الحكام . فلا نستطيع ان نقول للعامل انه هو السبب في الاستغلال ، وكذلك لا نستطيع ان نقول للفتاة انها هي السبب في الحرمان من الحب والجنس .

يجب أن نفرق هنا بين مسؤولية المرأة العصرية ومسؤولية المرأة التقليدية . ان العلاقات الحديثة تسمح للمرأة العصرية ان تكون أكثر فاعلية ، بينما يخضع وعيها لتأثيرات تشويهية أقوى . أما العلاقات القديمة فتكبل بممارساتها القمعية المباشرة المرأة التقليدية عن الحركة ، وهنا لا ينفع الوعي كثيراً . وفي كلتا الحالتين تحتاج المرأة الى قوى مساعدة ، وعلى سبيل المثال : الحركات والأحزاب السياسية التقدمية ، المنظمات الشعبية والمهنية ، النصوص القانونية . . وربما ايضاً وقبل الجميع الى منظمة نسائية قوية ولجان حماية المرأة . هذا الى جانب الأعمال الثقافية الموعّية للنساء ، وخاصة في ظروف العلاقات القمعية الحديثة .

اذن ، المرأة العصرية ليست متحررة من تسلط الأهل ، وان اختلف هذا التسلط عن ذلك الذي يقع على المرأة التقليدية . في استفتاء أجرته رباب

السمان[44] مع عشرين طالبة في جامعة دمشق (وهو استفتاء لا يعطي نتائج علمية ملزمة وإنما مجرد مثال) ، أجابت 19 طالبة بأنها لا تقبل بإقامة علاقة مع رجل أساسها الحب دون زواج ديني . وعلى سؤال عما إذا كان هذا الجواب يمثل قناعتهن أم هو مفروض عليهن ، ردت 15 طالبة منهن : «قوانيننا وأعرافنا لا ترحم» . ثم سئلت الطالبات عما إذا كن يواجهن ضغوطاً من أهلهن بما يتعلق بالزواج ، فأجابت ست منهن بالايجاب ، أربع بالنفي ، وعشر بـ «أحياناً» . هذا مثال من الوسط الطلابي الذي يعد من أكثر الأوساط تحرراً بالنسبة للفتيات .

ويتضافر في ظروف العلاقات الجديدة تأثير الأهل مع تأثير المجتمع مع وعي الفتيات ، بل اننا بالكاد نستطيع التفريق بينهم . وتتحدد طبيعة هذا التأثير بالعوامل الجديدة الفاعلة بالمجتمع . فقد خلق المد الرأسمالي التجاري ، الذي اكتسح المدينة والريف ، بين عشية وضحاها دخولاً وثروات جديدة ، كبيرة وسهلة . تبع ذلك الاسراف في سبيل الملذات والانفاقات من أجل الوجاهة ، وأول المجالات لذلك هو مجال الجنس والزواج . هذا ما يفعله رجال الفئات الرأسمالية الارستقراطية ، وهذا ما فعله من ثم رجال الفئات المترسملة المتبرجزة . ولم يكن هؤلاء أو اولئك ليعطوا بناتهم إلا لرجال من هذه النوعية . فثمة طموح أزلي لدى الثروة للحفاظ على ذاتها ولتناميها . من جهة اخرى فالجنس والزواج هو منذ القدم أداة ليس للكسب فحسب ، بل أيضاً أداة لإعادة توزيع الثروة والدخل . وبالتالي فإن ما يسمى «تقليد» الفئات الوضيعة للفئات العالية في الهرم الطبقي ، هو ـ في مجال الجنس والزواج ـ في نفس الوقت محاولة من قبل الفئات الوضيعة لتحصل على حصتها من التقدم الاجتماعي الاقتصادي ، محاولة سهلة ومقبولة من الفئات الاخرى في مجتمعنا . فالمهر ـ كما سبق الذكر ـ يضع حداً لانتقال الثروة من النساء الى الرجال ، أي هو سد أمام

(44) الأسرة الأبوية ونحن ، في : دراسات عربية ، كانون الثاني 1974 ، ص115 .

الرجال ، ولكنه ليس سداً أمام النساء ولا مانع أمامهن لأخذ نصيبهن من الثروة الاجتماعية . وهذا مرتبط بكون الأسرة والمجتمع رجاليين لا نسوانيين ، وبالتالي فالخطر الطبقي يأتي من الرجل لا من المرأة . فإلى الرجل تتبع الأسرة وإليه ينتسب الأولاد وهو الذي يمنح العضوية الطبقية .

وان النزعة الاستهلاكية لدى الفتاة تجد في الزواج فرصة جديدة للارضاء . كذلك فإن الظروف الحالية من الخلخلة الطبقية للمجتمع تجعل الفتاة وأهلها شديدي الرغبة في الصعود الطبقي عن طريق الزواج . وهذا يعني أن المهر لم يعد في الوقت الحاضر يعبر بصدق كما في الماضي عن الانتماء الطبقي للفتاة وأهلها .

لقد عبرت احدى الفتيات عن الحالة الاولى ، وهي النزعة الاستهلاكية ، بقولها : «أعتقد أن موقف الفتاة في الكثير من الأحيان هو موقف سلبي خاطىء في طلباتها المستحيلة التحقيق التي تثقل كاهل الرجل ، وتحول بينه وبين الزواج ، إذ ان بعضهن يطمحن الى ما يشبه المستحيل كطلب السيارة مثلاً والتجهيزات الحديثة الفخمة والأدوات المنزلية العصرية التي لا يمكن أن يقدمها إلا قلة من شبابنا من ذوي الدخول العالية . ثم ما يلبث أن يسيطر الندم عليهن عندما يكتشفن بعد فوات الأوان أنهن كن على خطأ في مثل هذه المواقف والطلبات»[45] .

وعن الحالة الثانية ، وهي الوهم الطبقي ، تحدثت سحر أبو يحياوي فنقلت عن احدى النساء اعترافها : «وحاولت الهرب الى عالم غير عالم الفقر . ويبدو أني آثرت طريقاً ليست لي . لقد تنكرت لكل ما أؤمن به من قيم ومبادىء ، وشباب ثائر ، وقبلت به زوجاً ، بناء على رغبة الأهل والجيران . فهو غني ويعمل تاجراً كبيراً ومشهوراً في بيروت . لكن مشكلته أن له زوجة وستة أولاد كبار . وكان الشرط الوحيد الذي اشترطه علي ، أن لا انجب أطفالاً . كان

---

(45) هل من أسباب تحول دون الزواج ؟ اعداد علي عيسى ، في : تشرين ، 22/4/1977 .

الأمر سهلاً وبسيطاً للغاية وقتها بالنسبة لي ، سيما وأنه قد كتب لي (مؤخراً) كبيراً ، على الأقل لفقيرة مثلي ، عشرة آلاف ليرة سورية . . . »[46] . وفي تحقيق آخر تعرض سحر أبو يحياوي قصة فتاة من أسرة فقيرة ، تحمل الشهادة الثانوية وتعمل متفرغة في منظمة نسائية . هذه الفتاة ترغب عن شاب ترتاح له ، لأنه فقير ، فهو عامل دباغة . وعلى سؤال ، عما إذا كانت ستترك العمل ، إذا تزوجت ، تجيب الفتاة : طبعاً ، وعندها أكون قد وجدت من يصرف علي ، ويريحني من عناء العمل ، ولهذا أريده غنياً»[47] . موقف الفتيات هذا دفع أحد الشباب العازبين الى الشكوى : «ان همي لا تحله السلطات المسؤولة ، وإنما حله في يد أصحاب العقول المظلمة ، اولئك الذين ما زالوا يصرون على ان كرامة بناتهم لن تصان إذا لم يرتفع مهرهن . يريدون من الشاب ان يدفع مهراً كبيراً ، ويؤمن بيتاً للسكن ويجهزه بأثاث مناسب . أما الفتاة فليست مسؤولة عن شيء أبداً . أين الشراكة اذن ؟! وكيف يسمون الزوجة بالشريكة ، إذا كانت طرفاً سلبياً ؟! وإذا قبلنا ذلك ، فمن أين نأتي بالمال اللازم لكل ذلك ؟ لقد حدثت معي عدة تجارب دفعتني للاضراب عن الزواج . فأنا لست تاجراً ، ولا أجيد عقد الصفقات ، والزواج صفقة ليس من حقي أن أشترك بها»[48] .

ان المهر المطلوب أو حتى المدفوع لم يعد يعبر بصدق عن الانتماء الطبقي للفتاة وأهلها ، كما قلنا آنفاً ، لكنه معبر عن الموقع الطبقي أو مستوى الدخل للرجل . وهذا طبيعي ، لأن النزعة الاستهلاكية والتطاول الطبقي لدى الفتاة يتطلبان موقعاً أو مستوى مناسباً لدى الزوج من جهة ، ومن ناحية اخرى لأن

---

(46) متى ستقدم المرأة استقالتها الأبدية لاوكازيون العرض والطلب ؟ في : البعث ، 1976/12/30 .

(47) متى سينتهي عهد الزواج بالوكالة ؟ في : البعث ، 1976/12/28 .

(48) في : تشرين ، 1977/11/7 ، زاوية «هموم» .

الزوج قابل لأن يدفع أو هو يدفع المهر بحسب موقعه الطبقي أو مستوى دخله . وقد بينت الدراسة المستشهد بها عن المهور وتكاليف الزواج[49] ، ان المهر المعجل يرتفع مع ارتفاع الدخل الشهري للزوج ، وان أعلى المهور يدفعها الأطباء والصيادلة (وسطياً 7200ل.س كمعجل و9000 كمؤجل) . وحبذا لو درست تغيرات المهر مع تغيرات الثروة الى جانب الدخل ، فالدخل ليس معبراً كافياً عن الموقع الطبقي . في نفس الوقت أوضحت الدراسة المذكورة ان مهور الزوجات المشتغلات عموماً أعلى من مهور غير المشتغلات . لكن هذا ليس تعبيراً عن الوضع الطبقي للمرأة بقدر ما يعبر عن موقف الرجل ، طالما هو الذي يدفع المهر .

ان النزعة الاستهلاكية والتطاول الطبقي لدى الفتاة السورية عموماً دفع أحد بسطاء الناس ليقول : جميع الفتيات يبغين مهندساً أو طبيباً ، والمهندسات والطبيبات لن يرضين على هذا الأساس أقل من رئيس جمهورية ، وللأسف ليس عندنا سوى رئيس جمهورية واحد . وبالفعل يظهر ان المرأة الأمية ترغب بالمتعلمين ، والمرأة المتعلمة ترغب بمن هو أعلى منها تحصيلاً علمياً . ففي دراسة عن الريف السوري تبين ان اللواتي يتزوجن بمن هم أعلى منهن تعليماً : 23 بالمئة من الأميات ، 44 بالمئة من الملمات ، 44 بالمئة من الحاصلات على شهادة ابتدائية ، 47 بالمئة من الحاصلات على الشهادة الاعدادية ، و41 بالمئة من الحاصلات على الشهادة الثانوية (وليس هناك جامعيات في الريف حسب هذه العينة الاحصائية) . كما تبين ان عدد الحاصلات على الشهادة الاعدادية المتزوجات برجال يحملون الشهادة الثانوية يفوق بنسبة 40 بالمئة عدد الحاصلات على الشهادة الاعدادية المتزوجات برجال يحملون مثلهن الشهادة الاعدادية . كذلك فإن عدد الحاصلات على الثانوية يفوق بنسبة 40 بالمئة عدد الحاصلات

(49) ص11 و21 من المصدر .

على الشهادة الاعدادية المتزوجات برجال يحملون مثلهن الشهادة الاعدادية . كذلك فإن عدد الحاصلات على الثانوية المتزوجات بجامعيين يفوق بنسبة الثلث عدد الحاصلات على الثانوية المتزوجات برجال من نفس درجتهن العلمية (الثانوية) . بالمقابل نجد أن اكثر من 70 بالمئة من الجامعيين قد تزوجوا بحاصلات على شهادة ابتدائية أو ملمات أو أميات ، و84 بالمئة من أبناء الريف الحاصلين على شهادة ثانوية قد تزوجوا بأميات أو ملمات أو حاصلات على الابتدائية[50] .

وليس لدينا احصاء مشابه عن أبناء وبنات المدينة ، لكن الوضع ـ كما نظن ـ لا يختلف عن ذلك . ويشير بحث ميداني لمدينة دمشق «الى أن حوالي 80٪ من الجامعيين تزوجوا من زوجات كن في مستوى الشهادة الثانوية فما دون ، وان 81,1٪ من الأزواج الذين يحملون شهادة ثانوية تزوجوا من زوجات يحملن الاعدادية فما دون . ومن هنا نلاحظ ان الزوج يمكن ان يتزوج من امرأة دونه في المستوى التعليمي . . غير اننا نجد انه من الصعب على الزوجة ان تتزوج من دونها في المستوى التعليمي . . . » وهكذا «نجد ان حوالي 14,3٪ من الجامعيات فقط تزوجن من أزواج دونهن في المستوى التعليمي . . »[15] . إلا أننا يجب ان لا نظن ان هذه الرغبة نابعة من محبة فتياتنا للثقافة والعلم ، بل من عناصر اخرى مرتبطة بالتعليم : طبيعة العمل ومستوى الدخل . فالفتيات الريفيات يرغبن عموماً بالزواج من الموظفين ، ليبتعدن عن الريف والأعمال الزراعية الشاقة . كما

---

(50) الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمرأة الريفية في القطر العربي السوري ، دراسة ميدانية صادرة عن الاتحاد العام النسائي (بالتعاون مع المكتب المركزي للاحصاء) ، دمشق 1976 ، ص40 و69 .

(51) محمد صفوح الأخرس : تركيب العائلة العربية ووظائفها ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق 1976 ، ص191/192 .

ان الرجل المتعلم بصورة عامة أكثر تنوراً وانفتاحاً وتحرراً . فتكسب فتاة الوسط المحافظ بالزواج به حرية ومتعة أكبر بالحياة .

ـ أوضاع «سوق الزواج» :

على أن رغبة الفتاة ليست هي المقياس ، وإن كانت رغبة غير حقيقية ، مأخوذة أصلاً من المجتمع والأهل . في أفضل الأحوال ، فالفتاة هي احدى الجهات المقررة . هناك جهات اخرى تعطي الرأي الحاسم . في السوق تلتقي العروض والطلبات ، ولدى الطالبين أفضليات توجههم نحو هذه السلعة او تلك ، فتؤثر على رواج السلع وأسعارها ، ولذا يضطر العارضون الى مراعاة هذه الأفضليات . هذا في سوق السلع طبعاً ، وهو ما نلاحظه في «سوق الزواج» ايضاً[52] . في الريف نجد ان مهر المرأة يرتفع بارتفاع دخلها ، بحيث أن أقل المهور تناله النساء اللواتي ليس لهن دخل . أما في المدينة فتسري هذه القاعدة اعتباراً من دخل معين فقط (600 ليرة شهرياً فما فوق) .

على هذا الأساس تكون المرأة المتعلمة مطلوبة أكثر من الجاهلة ، وبالتالي فان مهرها سيرتفع مع ارتفاع درجة تعلمها . هذا ما نلاحظه بوضوح في المدن ، فمهر الامية ينقص في المتوسط عن ثلاثة آلاف ليرة ، ويزيد مهر الجامعية على سبعة الاف ليرة . غير أن هذه العلاقة بين مقدار المهر ودرجته تعلم المرأة في الريف تبدو مناقضة لما هو عليه في المدن . فمهر المرأة الريفية يرتفع بارتفاع درجة تعلمها حتى الاعدادية (من 2300 ليرة للامية الى 4500 ليرة لحامله الشهادة الاعدادية) ، ثم ينخفض لدى حاملة الشهادة الثانوية ، ويتابع الانخفاض لدى الجامعية ليصبح 2000 ليرة فقط . من هنا يمكن القول أن ازدياد التعليم في

52) انظر بخصوص الارقام التالية عن المهور دراسة «تطور المهور وتكاليف الزواج» ، ص 14 ، 13 ، 12 .

الريف يؤدي الى انخفاض المهر ، وله بالتالي من زاوية النظر هذه تأثير تقدمي ، بينما ازدياد التعليم في المدينة يؤدي الى ارتفاع المهر ، وليس له من هذه الزاوية تأثير تقدمي . ولعل هذا مرتبط بكون التطور الرأسمالي للبلاد في المدن أقوى منه في الريف ، بحيث تغلبت في المدينة النزعة الرأسمالية على «النزعة الثقافية الانسانية» .

وعلى نفس الاساس السابق يجب أن يتناسب مهر المرأة مع صباها (فتوتها) . وقد تبين أن مهر المرأة يرتفع بازدياد عمرها في المدن من سن 15 سنة الى سن 24 سنة ، ثم ينخفض بعدئذ لدى فئة سن 25 ـ 29 سنة ، ليعود الى الارتفاع قليلا لدى فئة سن 30 ـ 34 سنة . وأقل المهور نجدها لدى فئة سن 35 سنة فأكثر . أما في الريف فيظهر أن المهر لا يتأثر بعمر الفتاة حتى سن 24 سنة (يتراوح حول 3400 ليرة) ، وينخفض لدى فئة السن 25 ـ 29 سنة انخفاضا كبيراً (2900 ليرة) ، ثم يعود الى الارتفاع بشدة لدى فئة السن 30 ـ 34 سنة (4300 ليرة) . وأقل المهور في الريف نجدها لدى فئة السن دون الـ 15 سنة . فأبناء الريف أقل رغبة بالزواج من القاصرات ، بينما ابناء المدينة أقل رغبة بالزواج من المسنات . ان عامل السن يلعب دوراً فعالاً في تحديد المهور ، لكن عوامل اخرى تتغلب عليه لدى فئة السن 30 ـ 35 سنة . ونحن نرجح أن يكون هذا العامل هو درجة التعلم العالية المرتبطة بدخل أعلى أو أن فئة السن دون 15 سنة وفئة سن 35 سنة فأكثر غير مرغوبتين نسبياً في المدينة والريف . وأكثر فئة سن مرغوبة لدى الفتيات العاديات هي فئة سن 20 ـ 24 سنة . ويبدو أنه في احدى سنوات فئة السن التالية (25 ـ 29 سنة) تبدأ «عنوسة» الفتاة العادية .

وقد تبين بالفعل من دراسة ميدانية عن أوضاع المرأة العاملة في عام 1975[53] ، أن 40 بالمئة من النساء العاملات المتزوجات قد تزوجن في سن 20 ـ

---

53) أوضاع المرأة العاملة في أجهزة الدولة والقطاع العام ، دراسة ميدانية صادرة عن المكتب

24 سنة ، و24 بالمئة تزوجن في سن 15 ـ 19 سنة ، و21 بالمئة تزوجن في سن 25 ـ 29 سنة ، و8 بالمئة تزوجن في سن أقل من 15 سنة ، وفقط 6 بالمئة في سن 30 سنة فما فوق . وهذا يؤكد الى حد بعيد كلامنا السابق ، فغلاء المهور بعد سن 24 سنة ليس مرتبطاً بعامل السن . على النقيض من ذلك تقل الرغبة للزواج من بنات هذا السن في الاحوال العادية . ويتضح من الدراسة المذكورة أيضاً ، أن الجامعيات يتأخر زواجهن أكثر من غيرهن ، اذ 45 بالمئة من المتزوجات منهن قد تزوجن في سن 25 ـ 29 سنة ، بينما 33 بالمئة من الجامعيات تزوجن في سن 20 ـ 24 سنة ، و11 بالمئة في سن 30 ـ 34 سنة ، و7 بالمئة تزوجن في سن 15 ـ 19 . بالمقابل فان أكثر من 94 بالمئة من الاميات المتزوجات ، وأكثر من 88 بالمئة من الملمات المتزوجات قد تزوجن قبل ان يبلغن سن الخامسة والعشرين . ولا شك أن النسبة تزدادا عند غير العاملات . بناء على ذلك يمكن التخمين بأن العنوسة تبدأ عند الفتاة غير المتعلمة غير العاملة في سن الخامسة والعشرين ، ولدى المتعلمات العاملات في أحدى السنوات التالية ، ولدى الجامعيات في سن الثلاثين .

أخيراً نجد أن مهور المهندسات أغلى المهور في سورية[54] . وفي المدينة تأتي بالدرجة الثانية مهور الموظفات بأعمال كتابية ، ثم مهور المعلمات . وفي الريف نجد أن مهور الطالبات هي أغلى المهور ، بعدئذ تأتي مهور الموظفات بأعمال كتابية ، ثم مهور المعلمات . أما ادنى المهور في سورية فهي مهور العاملات الصناعيات والمتفرغات للتدبير المنزلي والعاملات الزراعيات . هكذا يعود الوجه الطبقي للمهور الى الظهور بجلاء تام .

= المركزي للاحصاء (بالتعاون مع الاتحاد العام النسائي ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل) ، دمشق ، تشرين ثاني 1975 ، جدول رقم 22 .

54) تطور المهور وتكالف الزواج ، ص 13 ، 22 ـ 23 .

لنلق نظرة سريعة على المهر المؤجل . ونحن لم نعره حتى الان اهتماما ، لانه برأينا لا يؤثر على قرارات الزواج تأثيراً حاسماً . فهو لا يدفع الا عند الطلاق . وبالتالي ، فان اشتراط مهر مؤجل عال لا يعتبر شرطا تعجيزيا . كذلك من الطبيعي أن لا يفكر المرء بالطلاق ، عندما يهم بالزواج ، وبالتالي فان ارتفاع المؤجل لن يثنيه عن عزمه . لقد تبين أن مقدار المهر المؤخر يرتفع وينخفض عادة بارتفاع وانخفاض المهر المعجل . وهذا يعني ان المؤجل يزداد كلما ارتفع المستوى التعليمي للزوجة ، وكلما ازداد دخلها ، وكلما حسن صباها . فأعلى المهور المؤجلة تسجل للمهندسات ، ثم للمدرسات والمعلمات . وادنى المهور المؤجلة تسجل للعاملات الزراعيات ثم للمتفرغات للتدبير المنزلي . زبدة القول ، أن أقل النساء حاجة الى المهر المؤجل ينلن اعلاه ، وأكثر النساء حاجة اليه ينلن أدناه . فما حاجة المهندسة والمدرسة الى المهر المؤجل ، ودخلهن لا يحيجهن الى أي رجل ؟ ! هذه ظاهرة غير عقلانية ، لكنها يمكن أن تفسر بالنزعة الاستغلالية الفظيعة لدى المرأة المعنية ، أو خنوعها الغريب لقرارات أهلها مع انها عالية التعليم والدخل . هنا لا يمكن ان نقول أن المرأة غير مسؤولة . فهي بهذا التصرف تعمل ضد قضيتها كامرأة ، وتنبهنا الى انها ربما كانت وراء الكثير من الأمور المسيئة للمرأة والمعيقة للزواج التي سبق الحديث عنها . اننا نحمل المرأة عالية التعليم وعالية الدخل مسؤولية كبيرة في هذه الأوضاع .

4 ـ السبب المحتمل الرابع : أزمة السكن وأعباء المعيشة

بادىء ذي بدء نود الاشارة الى أن أزمة السكن كسبب معيق عن الزواج تسري على المدن أكثر من الريف . «ان نسبة الملكية للمسكن في القطر تصل الى ٪75 ، ولكن اغلبها في الريف ، حيث تكون النسبة ٪95 فما فوق . وهذا يدل على أن نسبة المساكن المستأجرة هي في المدن ، حيث أزمة السكن ، وخاصة المدن

الكبرى التي تصل فيها نسبة البيوت المستأجرة الى 40٪ مثلا في دمشق وحلب و30٪ في حمص ، حيث الايجارات المرتفعة والمساكن المفروشة التي وصل الايجار فيها الى ارقام خيالية تتجاوز 50 الف ليرة سورية أحياناً للمسكن الواحد خلال عام واحد . . !»[55] . غير أن هذه الارقام عن ملكية المساكن لا تخفف من حدة ازمة السكن على المتزوجين الجدد ، الذين يبحثون عن مسكن جديد ، وإن كانت أسرهم السابقة تملك مساكن خاصة بها . وهذا الوضع يعيشه أبناء الريف أيضاً ، وإن كان بدرجة أقل . ذلك أن أزمة السكن في القطر السوري تتضمن ارتفاعا في اسعار مواد البناء وأجور حرفيي البناء الى جانب صعوبة حصول الريف بخاصة على هذه المواد وعلى هذه اليد العاملة . ومع ذلك فلا نظن أن هذه المشاكل قد وصل تأثيرها في الريف الى درجة التقليل من الزواج . ما سيأتي ذكره يخص اذن المدينة من حيث الاساس .

تطرقت عدة مصادر الى تأثير أزمة السكن على الزواج . فكتب أنور جانو : «وهل تعلم أن مشكلة الزواج في القطر لا توازيها أية حالة في اية دولة اجنبية أو عربية ؟ وهل تعلم أن الزواج يكلف في ايامنا هذه أكثر من عشرة آلاف ليرة ما عدا الروتين والتعقيدات والشروط الاخرى ؟ وهل تعلم أنه حتى اذا توفر مثل هذا المبلغ الضخم ، فأن الزواج يبقى صعبا جداً لان تأمين مسكن أو ما يسمى بعش الزوجية من اعقد المشاكل في القطر ؟»[56] .

واعتبرت هدى الاتاسي عدم توفر المسكن من أهم عوامل تدني نسبة الزواج . «فعدم توفر المسكن المطلوب وغلاء المساكن بشكل هائل قد أدى الى تدني نسبة الزواج ، حيث لايمكن قيام نواة زواجية بدون مكان ملائم . ونجد أثر هذا العامل كبيرا في المدن التي تستفحل فيها الازمة السكنية كدمشق . ويومياً

---

55) هدى الاتاسي : أزمة السكن وتطور حركة البناء ، في : الثورة ، تاريخ 1977/6/2 .
56) في المصدر المذكور سابقا .

نشاهد حالات كثيرة من انفصال الخطيبين عن بعضهما بعد فترة لا بأس بها من الخطوبة لعدم توفر مسكن لهما . صحيح ان ارتفاع سن الزواج معناه وجود تقدم وحضارة في المجتمع ، ومعناه زيادة نسبة التعليم والثقافة . ولكن ، اذا اقتصر السبب على هذا العامل فقط ، فان ذلك يعتبر حسنا ومطلوبا ، غير أن ارتفاع سن الزواج وتدني نسبته في قطرنا لا يعود لهذا السبب فقط ، وانما يعود لاسباب اقتصادية بحتة : فانخفاض مستوى الدخل وعدم توفر المسكن هما العاملان الرئيسيان في تدني نسبة الزواج . . .»[57] .

وجاء في شكوى لشاب مجاز في العلوم من جامعة دمشق : «أنا شاب في الثامنة والعشرين من عمري . تخرجت من الجامعة والتحقت بالخدمة الالزامية ، يعني حتى الان لا أملك سوى شهادتي . وأظن ان هذه الشهادة ليست كافية لفتح بيت وحمل مسؤوليات كبيرة . ولو قمنا بعمل حسابي تقريبي لمعرفة تكاليف الزواج اليوم لتوصلنا الى نتيجة تثبت ان على الشاب أحد أمرين : أما أن يعزف عن الزواج نهائياً ، أو أن يسافر لبلد عربي ويعمل قرابة العشر سنوات ، ثم يعود ويستطيع أن يطلب يد فتاة ويفتح بيتا ، أي لن يكون ذلك قبل الاربعين . فهل هذا وضع منطقي ؟ هل يمكن أن يختلف اثنان حول قيمة استقرار الشاب في انتاجه وعطائه ؟ لكن ، أين هذا الاستقرار ، وما ذنب الشاب ؟ لم نقصر في الدراسة ، ولم نهمل في اداء واجب . بعد ذلك نفاجأ بعدم قدرتنا على تحقيق امر بديهي بسيط . بل أن أي فتاة نطلب يدها ، يطالعنا سؤال محرج : هل عندك بيت ؟ . ساعتها نفر دون رجعة . من أين نحصل على بيت ، والازمة على أشدها ، والمسكن المتواضع لن نحصل عليه بأقل من 200 الف ل . س ، علاوة على المهر والطلبات التي لها أول وليس لها اخر»[58] .

---

57) لماذا تدنت نسبة الزواج ؟ ، المصدر المذكور سابقاً .

58) في : تشرين ، تاريخ 1976/12/10 (زاوية «هموم») .

وجاء في بحث لهاجر صادق (وهي حاليا رئيسة الاتحاد العام النسائي) عن «الاسرة والسكان في سورية» : «فبالنسبة للمدن نلاحظ تفاقم ازمة السكن التي أثرت بشكل مباشر على معدلات تكون الاسر وارتفاع متوسط افرادها ، والتي أدت الى آثار اجتماعية بعيدة ، اذ انها : قللت من معدلات الزواج ، ورفعت متوسط سن الزواج ، وخفضت نسبة الاطفال . .»[59] . وفي أحد تحقيقاتها عرضت سلمى سلمان ثلاث حالات لنساء مخطوبات أو معقود قرانهن منذ سنتين أو ثلاث سنوات ولم يتزوجن لعدم تمكنهن من تأمين مسكن . وتقول إحدى هؤلاء النساء أن اولى نتائج ازمة السكن التقليل من الزواج والحد من تكاثر المجتمع ، فينحصر الزواج في محيط الطبقة العليا بين اولاد اصحاب الرأسمال ، حيث تتوفر شروط الزواج وفي مقدمتها السكن[60] .

لو تناولنا المشكلة من الناحية الموضوعية . لما وجدنا لها سببا أهم من التفاوت الكبير بين الحاجة المتزايدة الى شقق سكنية صغيرة مستقلة من ناحية وعدم مسايرة نشاط البناء لهذه الحاجة كما ونوعا . غير أن الذي يجعل من هذه المشكلة أزمة متفاقمة ، أو بالاحرى الذي ادخلها فى زقاق مسدود لا مخرج منه في الظروف الراهنة ، ليس التفاوت بين الحاجة والامكانية ، بل التفاوت بين الايجارات أو أسعار المساكن والقدرة على الدفع لدى المواطنين . إن الايجارات تتناسب مع قدرات السياح العرب (وخاصة رعايا دول البترول) ومع قدرات الدبلوماسيين والخبراء الاجانب ، ولا تتناسب مع دخول المواطنين العاملين بأجر ، مهما ارتفعت درجة علمهم أو حتى درجة وظيفتهم الادارية .

---

59) في : المرأة العربية ، العدد رقم 76 ، كانون الثاني وشباط 1975 .

60) أزمة السكن وانعكاسها على الزواج ، في : المرأة العربية ، العدد 121 ، تاريخ 20 كانون الثاني 1978 .

ورد في بيانات المكتب المركزي للاحصاء عن الايجارات ، أن الايجار الشهري لمنزل في دمشق اصبح في عام 1976 بقدر 3,3 اضعاف ايجاره في عام 1970 ، وارتفع في عام 1976 عن العام الذي سبقة بمعدل 36 بالمئة . وفي حلب بلغ الايجار الشهري في عام 1976 بقدر 3,2 ضعف ما كان عليه في عام 1970 ، وارتفع في عام 1976 بمعدل 25 بالمئة بالمقارنة مع عام 1975 . وفي بقية المدن السورية لم يكن الوضع أفضل بكثير مما في دمشق وحلب ، وفي بعضها كان أسوأ مما في حلب ، كما في طرطوس وحمص والحسكة واللاذقية . هذا مع العلم أن المكتب المركزي للاحصاء يهون كثيراً في احصائياته من حدة الازمة ، فيعطي ارقاما غير واقعية . مثال ذلك ، أن ايجار المنزل في دمشق بلغ 375 ل.س في الشهر ، في حلب 250 ليرة ، في طرطوس 290 وفي حمص 267 ليرة في الشهر . . . الخ[61] . على الاقل في مدينة دمشق ، ومن خلال الكثير مما كتب ونشر عن ازمة السكن ، يمكن القول ان الرقم الذي يذكره المكتب المركزي للاحصاء يمثل ايجار غرفة واحدة ، وليس ايجار منزل أو شقة سكنية[62] . وقد بلغت نسبة الانفاق على الايجار من الدخل خلال عام 1976 في دمشق 45 ـ 50 بالمئة ، وفي حمص وحلب 40 ـ 45 بالمئة[63] . وهي نسبة عالية قلما نجد لها مثيلا في العالم .

---

61) المجموعة الاحصائية لعام 1977 ، 440 .

62) يتراوح ايجار الغرفة من 180 ـ 400 ليرة في الشهر بحسب الحي ونوعية الغرفة . انظر مثلا : تشرين ، اعداد 5 ـ 11 ـ 1976 ، 10 ـ 11 ـ 1976 ، 16 ـ 12 ـ 1976 ، 13 ـ 2 ـ 177 ، 27 ـ 4 ـ 1977 . البعث ، اعداد 25 ـ 2 ـ 1976 ، 19 ـ 9 ـ 1976 ، 20 ـ 12 ـ 1976 . الثورة ، عدد 18 ـ 12 ـ 1976 . في زوايا «هموم» ، و«الرقابة الشعبية» ، و«مع الجماهير» .

63) هدى الاتاسي ، أزمة السكن وتطور حركة البناء . . .

وحسب تحقيق لسلمى كامل تدفع الاسره السورية 20 ـ 50 بالمئة من دخلها على المسكن . انظر «ازمة السكن والطريق المسدود» : البعث ، تاريخ 1974/11/1 .

وفي عام 1977 وعام 1978 ازدادت ازمة السكن حدة . هذا في الوقت الذي نرى فيه عشرات الالوف من المساكن الخالية في دمشق والمدن الرئيسية الاخرى تنتظر السياح والخبراء ، وقد لا تجدهم . وكما قال احد المواطنين : «ففي دمشق 40 الف مسكن يقف دون ان ينتهي بناؤه تماما ، يعني بحاجة لعمل قليل فيكون صالحا للسكن . لكن تاجر البناء يجعلها مادة للتداول ، فالعقار ينتقل خلال شهر واحد بين ثلاثة أو اربعة اشخاص . طبعا ، كل مرة يزيد سعره . فاليوم ، فلان اشترى بيتا بـ150 الف ل.س ، غدا يبيعه بـ200 الف ، بالتالي صاحبه الجديد يبيعه بـ250 الفا ، وهلم جرا . . . . »[64] .

وهذا ما دفع خالد نقشبندي للقول : «هناك اسباب كثيرة لازمة السكن ، وهي تنجم بشكل رئيسي عن القطاع الخاص حيث يرتزق تجاره وسماسرته بسبب وجود هذه الازمة ويحققون ارباحا خيالية ، حيث التاجر الذي يشيد بناية كلفتها 150 الف ل.س لا ريب سيحقق ارباحا تصل الى 300 الف ل.س بشكل وسطي . . . »[65] ومن هذه الزاوية يمكن ان نفهم قول سلمى كامل : «ان ازمة السكن مفتعلة بالكامل ، فالارض ومواد البناء ، هي ملك للدولة ، وتستطيع ان تبني مجمعات سكنية وضواحي شعبية . وتجاهل الحلول هذا تآمر غير مباشر على المواطنين ، سواء كان بسوء او بطيب نية ، لافرق»[66] . المقصود ، ان ازمة السكن ممكنة الحل ، لو وجدت حدود لسلطة الرأسمال العقاري واطماعه في الارباح الفاحشة .

على انني ارى لزاما علي (كاقتصادي) ان اشير الى ان معدلات الارباح العقارية ليست اعلى من معدلات الارباح في التجارة او في الخدمات ، اذا

---

64) تشرين ، تاريخ 1976/9/6 . زاوية «هموم» .

65) ازمة السكن في حلب ، واقعها وابعادها ،في : الثورة ، بتاريخ 1977/5/7 .

66) ازمة السكن والطريق المسدود .

استثنينا مضاربات الاراضي . وفي الحقيقة ، ليست الايجارات عالية جدا ، اذا اعتبرناها تعويضا عن امتلاك الشقة السكنية خلال عشر سنوات ، بتعبير اخر : اذا رضينا للمالك العقاري ان يسترجع رأسماله المستثمر في الشقة خلال عشر سنوات . ان المشكلة تكمن من جهة في التضخم العالي الذي يصل الى معدل 20 ـ 25 بالمئة سنويا ، والذي يوجب على كل مستثمر ان يحسب حسابه ويضيفه الى ارباحه . وتكمن المشكلة من جهة اخرى في تراجع الاجور الحقيقية ، اي الاجور النقدية بعد حسم معدل ارتفاع الاسعار . فالاجور الحقيقية هي المتدنية بشكل مذهل ، لا الايجارات عالية بشكل مذهل ! الا ان عامة المواطنين يتملصون ـ كما يبدو ـ من اعباء الارباح العالية للتجارة والخدمات ، عن طريق البسة «البالة» وعن طريق الاستغناء عن خدمات المطاعم والفنادق والملاهي وامثالها ، في حين ان حاجتهم الى السكن تظهر اكثر الحاحا واقل مرونة .

هناك بعض المصادر اشارت الى ناحية هامة في ازمة السكن ، وهي رغبة الزوجين في وحدة سكنية مستقلة . فذكر انور جانو من اسباب ازمة السكن : «عزوف الاسر الجديدة (بعد الزواج) عن السكن مع ذويهم ورغبتهم في الاستقلال في مساكن خاصة بهم . ان التطور الاجتماعي في القطر والتغير الكبير في المفاهيم واختلاف الرأي بين الاولياء والابناء قد جعل الشبان يتطلعون الى تكوين اسر منفصلة عن ذويهم ، بعد ان كانت الاسرة الواحدة تشمل اكثر من نوبة ، وكل نوبة تكتفي بغرفة واحدة»[67] . وبالنسبة لاحمد رسلان تنتج مشاكل السكن ، الى جانب عوامل اخرى ، عن : «الانتقال المفاجىء والسريع من طراز الحياة القديمة ، التي كان يعيش فيها الاب وابناؤه المتزوجون في حوش واحد ، الى الاستقلال كل بيت منفرد وحديث تتوفر فيه الراحة الافضل»[68] .

---

67) القرارات ومعالجة ازمة السكن ، في : الثورة ، تاريخ 1975/6/19 .

68) تقرير خطير حول ازمة السكن ، في : الثورة ، تاريخ 1977/6/15 .

ثمة اذن تغيير في العلاقات الاجتماعية وفي نمط الحياة ، فالزوجة الشابة لم تعد ترغب بالعيش مع اهل زوجها ، تريد ان تكون سيدة بيتها ، فتبعد لذلك عن حماتها . والزوج الشاب يبتعد عن ابويه وسلطتهما ، فهو يريد بناء حياته الزوجية والعائلية على غير ما بناها ابوه وامه . لقد انتهى عمر الاسرة الكبيرة ، واصبح مجتمعنا يقوم بشكل اساسي على الاسرة الصغيرة (ذات النمط البورجوازي) المؤلفة من الزوج والزوجة واطفالهما . وهذا التطور يجلب معه ، او يقتضي ، بالتأكيد تغيرا مناسبا في نظام البناء ، وينعكس اخيرا بزيادة الحاجة الى المساكن على شكل شقق صغيرة مستقلة . فالبيت الكبير الذي كان يضم الجد والجدة مع ابنائهم وكناتهم واحفادهم اصبح من الضروري استبداله بعدة مساكن منفصلة عن بعضها ، لكل زوج وزوجة مسكن .

غير ان هذا التطور ليس حديث العهد ، بل بدأ منذ عشرات السنوات . من حيث الاساس يعود الى عملية تهديم اسس المجتمع القديم ، التي بدأت ـ برأينا ـ في النصف الثاني من القرن الماضي . ومع ذلك لم تظهر ازمة السكن في ذلك القرن ، ولا حتى في النصف الاول من هذا القرن . وبالرغم من عملية تهديم المجتمع القديم قد تسارعت بعد الاستقلال ، وخاصة في النصف الثاني من الخمسينات ، فان ازمة السكن لم تظهر بهذه الحدة حتى اواخر الستينات ، ولم تتفاقم الى درجة تؤثر فيها على الزواج حتى السبعينات .

لا شك ان انقسام الاسرة الكبيرة الى عدة اسر صغيرة سيؤدي الى ازمة سكن خطيرة ، ان لم يرافقه حركة بناء ونظام بناء مناسبين . كما قلنا ، عملية الانقسام الاسري قديمة العهد ، ولم تحدها حتى الستينات حركة البناء . وبالتحديد في السبعينات نشطت حركة البناء بشكل لا مثيل له ، بعد جمود نسبي في النصف الثاني من الستينات . اما نظام البناء فقد تطور هو الاخر ، لكن تطوره كان ناقصا في نواح عديدة . من ذلك ، «ان متوسط المساحة لبيت السكن في القطر ككل حوالي 100 م2 للشقة الواحدة ، بينما في دول اخرى كالسويد مثلا

نجد ان وسطي المساحة للشقة هناك لا يتعدى 55 م2 وفي الاتحاد السوفيتي 37 م2 ، وبالتالي فكل البيوت نتيجة الواقع الاجتماعي هي بيوت اقتصادية وعلى مستويين سواء المستوى الفردي او المستوى الاقتصادي القومي ككل ، بخلافنا تماما»[69] . هناك مصادر تعيد ذلك الى رغبة المواطن ، والحقيقة انها رغبة التاجر . من الطبيعي ان يفضل المرء ـ لو خيِّر ـ الشقة الواسعة الفسيحة ، ولكنه يريد ان يسكن وبايجار مناسب . ولذلك فالمواطن العادي مضطر للبحث عن الشقة الصغيرة ، ويسعد ان وجدها . «لكن سيطرة تاجر البناء على السوق تجعله يبني الوحدات السكنية الاكبر مساحة ، لانها تباع للقادرين على الدفع ، ولا يمكن ان يبني الوحدات السكنية الصغيرة والتي تلبي حاجة المواطن ، اذا لم نحدد له مساحة الارض»[70] .

ومع ذلك فنحن لا نظن ان انقسام الاسر هو احد اسباب ازمة السكن الحالية ، بل ربما كانت ازمة السكن هي السبب في اعاقة عملية الانقسام الاسري المذكورة . يشير التعداد العام للسكان ، ان متوسط حجم الاسرة السورية قد ارتفع من 5,3 فرد للاسرة الواحدة في عام 1960 الى 5,9 فرد للاسرة الواحدة في عام 1970 . وتشير بعض المصادر الى ان من اسباب هذا التطور ازمة السكن التي دعت الى اشغال المسكن الواحد من قبل اكثر من عائلة واحدة[71] . بخصوص الوقت الحاضر لا توجد احصائيات عن متوسط حجم الاسرة ، او بالاحرى لا توجد احصائيات عن متوسط عدد الافراد القاطنين في المسكن الواحد . وقد ازداد عدد الابنية السكنية (وحدات سكنية وغرف) من عام 1971

---

69) ازمة السكن بين الهم الشعبي والهم الرسمي ، تحقيق اعده صدر الدين الماغوط ، الحلقة الخامسة ، في : تشرين ، تاريخ 1976/5/24 .

70) ازمة السكن والطريق المسدود .

71) انظر : تنظيم الاسرة في قطرنا واجب قومي تمليه ضرورات التطور ، في : البعث ، تاريخ 1974/1/12 . ايضا نادر حلاق ، في البعث ، تاريخ 1973/5/3 .

الى عام 1976 بمعدل 84 بالمئة (بالارقام من 18781 في عام 1971 الى 34517 في عام 1976)[72] ، وهو اعلى من معدل نمو السكان .

إذن ازمة السكن ليست مجرد مشكلة اقتصادية ، بمعنى ان الحاجة تزيد موضوعيا على المساكن المتوفرة ، بل هي ذات اسباب «اجتماعية اقتصادية» ، مرتبطة بعلاقات الملكية وظروف السوق الرأسمالية . فمن ناحية هناك ملكية فردية للمساكن ، في حين ان آلية التوازن الرأسمالية لسوق السكن معطلة . فالقانون يجمد الايجارات ويمنع الاخلاء مع وجود معدلات تضخم عالية . وهذا يمنع المالكين من التأجير لابناء البلد (لديمومة سكنهم) . وفي كل الاحوال يفرض عليهم رفع الايجارات تحسبا للمستقبل . ومع تعطيل آلية التوازن المناسبة لنظام الملكية الفردية ليس هناك اجراءات بديلة ، كالمصادرة ، تخفف من حدة الازمة . والمخرج من هذه الورطة الاجتماعية الاقتصادية لا يمكن ان يكون بارتفاع اكبر لمتوسط حجم الاسرة ، فهذا ضد التطور الاجتماعي ، وسيكون الناس اميل الى تأجيل الزواج بدلا من السكن مع ذويهم . واذن ، لن يكون الحل الا على مستوى النظام الاجتماعي الاقتصادي ، اما بحرية السوق ، او تأميم المساكن الموضوعية للاستثمار والتجارة الحكومية للمساكن . . . اوكما كان قبل السبعينات كحل توفيقي ، الملكية الفردية وحماية المستأجر والمصادرات . .

وتتضافر ازمة السكن مع غلاء المعيشة ليكوّن العاملان سدا مانعا امام الزواج . وها هو احد الحلاقين (وهؤلاء من الحرفيين الذين جنوا ثمرات التطور الرأسمالي المتسارع في البلاد) يشكو من عدم قدرته على الزواج ، مع ان دخله الشهري يبلغ 2000 (الفي) ليرة ، وهو دخل يقارب اجور اربعة موظفين جامعيين عاديين : «انا شاب . المفروض ان أتزوج ، وأفتح بيتا . لكن ، لا استطيع تحمل اعباء الزواج وتكاليفه . أول اعبائه ضرورة الحصول على بيت ،

---

72) المجموعة الاحصائية لعام 1977 ، ص247 .

بما في ذلك من صعوبات شديدة ، بالاضافة الى الغلاء الذي لا يقف عند حد . فالواحد منا أحجم عن الزواج بسبب الظروف الحالية الخانقة»[73] .

ان ارتفاع تكاليف المعيشة يمكن ان يؤثر على الزواج ، فيما اذا اصبح دخل الشاب المعني متدنيا الى درجة يعرف هو او تعرف خطيبته وأهلها ، ان هذا الدخل ليس كافيا لمعيشة الاسرة الجديدة ، حتى لو استطاع ان يستأجر بيتا ويغطي بطريقة ما تكاليف الزواج . وتأثير وضع كهذا على الزواج يصبح حاسما ، اذا كانت الزوجة غير عاملة او اذا كان الرجل مضطرا الى تحمل تكاليف معيشة الاسرة لوحده . ان الشرع والقانون السوري يكلف الرجل وحده بنفقات البيت والمرأة ، فالنفقة حق للزوجة على الزوج . والزوجة العاملة تستطيع بالتالي ، شرعا وقانونا ، الاحتفاظ بدخلها لنفسها ، فيما لو أرادت . ويبدو ان عادة احتفاظ الزوجة بأجرها ليست قليلة الانتشار في المدن السورية . وهي عادة اصبحت تشكل معيقا للزواج ، كما هو الامر مع عادة تحمل الزوج منفردا عبء المهر وتكاليف الزواج . لقد اصبح القانون متخلفا عن الواقع ، معيقا للتطور ولحل الازمات . غير ان القانون لا يمنع المرأة عن الاكتفاء بالحد الادنى من المهر ولا يمنعها عن المشاركة في تكاليف الزواج ولا عن المشاركة في تحمل تكاليف معيشة الاسرة . واذا كان تسلط الاهل ـ فرضا ـ يجبر الفتاة العاملة على طلب المهر ويمنعها من المشاركة في تحمل تكاليف الزواج ، فان تسلط الاهل لن يصل الى بيت الزوجية ليرغمها على الاحتفاظ بدخلها لنفسها . وهنا يظهر مدى جدية المرأة في التضحية من اجل تحررها . فهي بين امرين ، اما تحميل الزوج نفقات الاسرة والخضوع له بموجب القانون ، واما التفاهم والتعاون . هناك مكسب مادي ، وهنا مكسب انساني ، فأيهما تختار المرأة ؟ . وفي الحقيقة ، لا معنى للاستقلال الاقتصادي الذي يعني دخول المرأة في عملية الانتاج الاجتماعي ، اذا لم يصبح دخل المرأة ثمنا لحريتها . اما ان تطلب المرأة

73) في : تشرين ، تاريخ 1977/11/28 (زاوية «هموم») .

اعالتها ومساواتها في نفس الوقت ، فهذا دليل على عدم جديتها في مطالبتها بالتحرر والمساواة ودليل على انها لا تستحق وضعا افضل مما هي فيه .

5 ـ السبب المحتمل الخامس : اللقاء والتعارف بين الجنسين :

يبدو ان عدم التعارف واللقاء بين الجنسين يمثل مشكلة تقف عائقا امام الزواج . وقد رأت المحامية غادة مراد ذلك ، فعددت من الاسباب الداعية الى احجام الشباب عن الزواج اسبابا نفسية «كخوف الشاب من أن تكون الفتاة التي يتقدم لخطبتها غير صالحة له كزوجة مدى الحياة ، وخوفه من تحمل مسؤولية هذا الامر» ، وتعدد اسبابا اجتماعية «كعدم قدرة الشاب في التعرف على الفتاة الملائمة»[74] . وما انتقيناه هنا من الاسباب النفسية والاجتماعية هو في الحقيقة سبب واحد اوجزنا تسميته بمشكلة التعارف واللقاء بين الجنسين .

وهذه فتاة ريفية من بلدة «القريتين» تقول : «المشكلة لعينة ومقيتة . صار عمرنا اكثر من عشرين سنة ولم نتزوج . فقط لاننا نرفض ان نتزوج عن طريق الصدفة . انا ارفض ان اتزوج انسانا لا اعرفه . يجب ان اعرفه ، ان احدثه ، وان اجد تفكيره منطبقا على تفكيري ، والا سأبقى دون زواج . الشباب يغادرون القرية ، الى الجامعات ، والى الاعمال المربحة ، الى . . . والفتيات يبقين مع من بقي . ينتظرون . . . النصيب . ينتظرون امرأة عجوزا او شيخا يطرق الباب ومعه انباء عن العريس . فيا له من عرس ؟! ويا لها من حياة جديدة سنبدأها !»[75] . وفي تحقيق اخر اتفقت ثلاثة فتيات «على ان المشكلة الاساسية للزواج هي عدم معرفة الفتاة كيف تختار الشاب الذي يمكن ان تعيش معه حياة زوجية سليمة . . . .»[76] .

---

74) لماذا يهربون من «جنة» الحياة الزوجية ؟ .

75) الحب والزواج في قرية صحراوية ، في : الثورة ، تاريخ 1977/5/24 .

76) الزواج في سورية ، مصدر مذكور سابقا .

هذا المطلب الطبيعي البسيط ، بأن تعرف الفتاة عريسها قبل الزواج ، ليس متعارفا عليه لدى جميع التجمعات السكانية في القطر العربي السوري . . . والعادة لدى بعض هذه التجمعات ان لا تعرف المرأة عريسها وان لا تراه قبل الزواج[77] .

ونقول «بعض التجمعات» ، لانه لا يمكن التعميم بسهولة في المجتمع العربي السوري ، بل لدراسة موضوع التعارف والاختيار يجب التفريق بين مختلف التجمعات السكانية والطوائف والقوميات . كما يجب الانتباه الى التطور السريع الذي يخضع له هذا الامر مع تطور المجتمع اقتصاديا وثقافيا .

يفرق صفوح الاخرس بين عصرين : عصر الحجاب وعصر التطور الاجتماعي . «مسؤولية انتقاء الزوجة في زمن الحجاب تقع على عاتق الام مباشرة ، ويشاركها الاب في تحمل جزء من هذه المهمة باعتبارهما مسؤولين عن تأمين زوجة المستقبل لابنهما» . . «وتجري عملية الخطبة على مراحل متعددة تبدأ بخروج والدة الشاب مع بعض قريباتها للسؤال عن فتيات هن في سن الزواج» . . «وهكذا فالخطبة ، كما كانت تتم في الماضي ، وكما هي موجودة عند بعض العائلات وبعض الجماعات المحلية في الوقت الحاضر ، تتمثل في عدم رؤية الخطيبين بعضهما لبعض ، اذ أن عملية الاختيار تتم عن طريق الاهل مباشرة دون أن يكون للفتاة أو الشاب أي دور فعال في اتمام هذه العملية . . .» . والسؤال الهام الآن : كم يمثل زمن الحجاب في مجتمعنا الحالي ؟ اعتمادا على

---

(77) انظر مثلا : الطلاق في مجتمعنا ، تحقيق بسام جبارة ، في : الثورة ، تاريخ 1975/10/25 . سؤال الى الاب : «هل تعرف انت خطيب ابنتك حتى وافقت على تزويجه ؟» . جواب : «لا ، ولكن سألت عنه فقيل لي انه يتمتع باخلاق حسنة وقادر على إعالة زوجه» . سؤال : «هل تعرفه ابنتك وهل رأته ؟» . جواب : «لا ، لم تره ولم تعرفه وهذا ليس بضروري . وعاداتنا لا تسمح برؤيته لها الا بعد الزواج» .

صفوح الاخرس نجد في مدينة دمشق (من خلال عينة احصائية) ان 51 بالمئة من الزوجات الدمشقيات يخرجن متحجبات بحجاب عادي أو شرعي ، و28 بالمئة يخرجن بغطاء رأس (المنديل المسمى «اشارب») و21 بالمئة يخرجن سافرات . هل يعني هذا ان زمن الحجاب ما زال يمثل على الاقل 51 بالمئة من مجتمعنا ؟ ولنأخذ بالحسبان هامش خطأ تفرضه طبيعة الاحصاءات بالعينة ، وان الارقام المعطاة وسطية في موثوقيتها ، فنجد اعتمادا على نفس الباحث الاحصائي ، انه على اقل تقدير هناك 41 بالمئة من نساء دمشق يرتدين حجابا عادياً أو شرعياً ، وفي أعلى تقدير هناك 25بالمئة سافرات [78] . فهل يحق لنا الاستنتاج أن الخطوبة ما زالت تتم بنسبة 41 بالمئة على الاقل من وراء ظهر الفتاة والشاب ؟ أو أن الخطوبة تتم على أعلى تقدير بنسبة 25 بالمئة فقط بقرار واختيار الفتيات والشبان ؟ .

قبل الاجابة على هذا السؤال نرى التأكيد على أننا نبتعد عن الواقع ، عندما نساوي بين الشاب والفتاة في أمر الخطوبة . لا شك أن الشاب في «عصر الحجاب» لا يملك الحرية المطلقة في اختيار زوجته ، لكنه على أية حال يبقى أكثر حرية من الفتاة ، كما هو معلوم عن المجتمع الرجالي . ونحن نميل اكثر الى رأي سلوى خماش عندما تقول : «ان الاسلوب السائد الذي يتم به الزواج في المجتمع العربي عموما ، والمجتمع المصري كواحد من المجتمعات العربية ، يعكس بصورة واضحة التركيب الطبقي للمجتمع والذهنية المتخلفة ، وعدم توافر حرية القرار وحرية الاختيار بالنسبة للمرأة ، حتى المتعلمة منهن . ففي تحقيق صحفي أجرته مجلة حواء في 30 كانون الأول سنة 1967 مع عدد من الفتيات الجامعيات والموظفات في شركات تجارية وغيرها تحت عنوان [الفتاة الجديدة ، هل هي مهددة بعدم الزواج] كانت الشكوى العامة التي اتفق عليها رأي معظمهن هي : [عدم حرية البنت في اختيار زوجها]»[79] .

(78) تركيب العائلة العربية . . مصدر مذكور سابقا ، ص 107 ـ 109 ـ 226 .

(79) المرأة العربية والمجتمع التقليدي المتخلف ، دار الحقيقة ، بيروت ، 1973 ، ص 85 .

من هنا نتلمس الجواب على تساؤلنا السابق ، متذكرين ما قلناه سابقاً في معرض الحديث عن المهور وتسلط الأهل ، فنشك في صحة الربط بين «الحجاب» وعدم حرية الاختيار . ثمة طوائف مسيحية واسلامية لم تستخدم الحجاب (للوجه) ، لا في الماضي ولا في الحاضر ، بل تسمح لنسائها بالخروج سافرات أو بغطاء للرأس (اشارب) . ويمكن في هذه التجمعات السكانية المذكورة الى حد معين التعارف واللقاء غير الجنسي بين الجنسين . لكن هذا لا يعني ان اختيار الزوج بيد الفتاة . اذن ، ربما كان السفور دليلا على السماح باللقاء بين الجنسين ، غير ان المرأة السافرة قد تكون في وضع مماثل تماما للمرأة المتحجبة من حيث حرمانها من حق اختيار الزوج . على اننا لا ننكر ، ان المجتمع المختلط أقرب الى أن يتقبل حرية الاختيار من المجتمع الذي يفصل بين الجنسين .

بناء على ما سبق يجب التفريق أيضا بين موضوعي التعارف والاختيار . ويكون للتعارف أهميته الكبيرة عند وجود حق الاختيار ، لان التعارف يسمح بالاختيار ، ولا خيار حقيقي بدون معرفة . واذا لم يكن هناك حق اختيار ، فلا يعتبر «التعارف واللقاء» سبباً محتملاً لأزمة الزواج ، وان كان يسبب أزمة جنس وأزمة عواطف . بهذا المعنى هو مشكلة في التجمعات السكانية التي تعطي حق الاختيار للشاب والفتاة أو للشاب دون الفتاة ، والتي نود تسميتها «تجمعات منفتحة أو متطورة» . ولا أهمية هنا لأن يكون الاختيار حقيقيا أو شكليا . ويمكن أن نعرّف التجمعات المتنورة أو المتطورة في سورية بأنها تسمح ضمن حدود بالتعارف واللقاء غير الجنسي بين الجنسين ، وتعطي حرية شكلية مطلقة للشاب وحرية شكلية مقيدة للفتاة في اختيار الشريك . أما التجمعات السكانية المغلقة أو المحافظة فهي التي قد تسمح أو لا تسمح بالاختلاط ، ولا تسمح بشكل مطلق للفتاة وبشكل نسبي للشاب باختيار الشريك الزواجي . ولا نريد أن ندخل في تكهنات حول حجم كل من هذين النوعين من التجمعات ضمن

المجتمع السوري ، وان كنا نرى في السبعينات انفتاحا وتطورا شكليا قوياً وسريعاً .

ولدى كلا النوعين من التجمعات السكانية السورية تنحصر المبادرة [80] بيد الشاب و/أو أهله ، وللفتاة و/ أو أهلها الرفض أو القبول . وبالتالي فان اختيار الفتاة ـ ان وجد ـ يبقى اختياراً سلبياً ، بينما يختار الشاب اختيارا ايجابيا . هذا يعني ، ان الشاب ينتقي واحدة من بين جميع النساء اللواتي يجزن له ، ويخاطر بأن ترفضه هذه الواحدة ، لكنه يستطيع متابعة الانتقاء حتى يجد من تقبل به . أما الفتاة فتنتقي واحداً من بين الطالبين ليدها ، وهم محدودو العدد ، ولا تقوم بأية مخاطرة ، سوى أن ترفض واحدا من أجل رجل آخر قد لا يتقدم لخطبتها . ولأن المبادرة ليست بيد الفتاة ، فالخطر يتهددها ـ إن قامت باختيار ايجابي أو شبه ايجابي ـ ان تصبح عانساً ، في حين لا يخشى الرجل خطراً كهذا .

اعتمادا على ما تقدم ، سنتابع البحث من موقع الشاب (المبادر) في التجمعات السكانية السورية المنفتحة . فأين المشكلة ؟

يقال في الاوساط الشعبية : «من خيرّك ، حيرّك» . وحيرة الشاب نابعة من محدودية اللقاء والتعارف مع الجنس الآخر . أين يلقى الفتاة ؟ ان الامكانية الكبرى للقاء والتعارف تكمن في محيط الأقارب ، ثم في محيط الجيران والأسر الصديقة . هذه الامكانيات تبدو ضيقة جدا أمام انسان يتمتع بحق الاختيار ، وبالتالي يقوم اختياره على عاطفة الحب او على اعتبارات ذاتية وموضوعية أخرى هي في نفس الوقت ـ من وجهة نظر الشاب ـ «فضائل» أو «تميزات» للفتاة

---

(80) الفتاة ، هل تخطب الشاب ؟ هذا السؤال كان مدار بحث قامت به سامية الساعاتي من القطر المصري . وقد جاءت الاجابات التي تناولت أربعمائة فتاة وفتى من مختلف الاقطار العربية طريفة . وتبين ان الفتاة ترفض التقدم الى الشاب طالبة يده بنسبة ساحقة وصلت الى 97٪ ، أي أن 3٪ فقط من الفتيات اللائي يقبلن التقدم الى الفتى . كما ان الاغلبية من الفتيان ونسبتهم 98٪ لا يقبلون ايضا . انظر : الثورة ، تاريخ 1977/6/12 .

المعنية ، وبالتالي فهي شروط نادرة الى هذا الحد او ذاك تنطبق على فتيات نادرات . حتى عاطفة الحب ليست اعتباطية ، ومهما بدت ذاتية فهي تقوم أيضا على أسس موضوعية غير ظاهرة للعيان ، لا تثيرها أول فتاة مناسبة يلقاها الشاب . «فتاة الاحلام» نفسها ليست أكثر من نموذج نسائي كوّنه الشاب في مخيلته من أمة والنساء اللواتي أحبهن في حياته السابقة ، بالاضافة الى تأثيرات تربوية وثقافية . وقلما يكون النموذج شيئاً ملموسا نصادفة على أرض الواقع .

الامكانيات المذكورة للتعارف واللقاء تبدو ضعيفة أيضا أمام انسان يبغي أو مفروضة عليه علاقة أحادية دائمة أو شبه دائمة مع الجنس الآخر . فلو كانت المسألة مجرد اشباع حاجة جنسية لهان الأمر ولسهل الاختيار ، لكنها مسألة جنس ومسألة حياة مشتركة ودائمة .

فكلما كانت العلاقة المطلوبة أكثر ديمومة ولا تنحصر في الجنس ، وكلما زاد عمر الشاب وزادت ثقافته وبالتالي كبر عقله وكثرت مطاليبه ، كان اللقاء والتعارف أكثر اشكالا ، لأنه يصبح أكثر أهمية للاختيار . فلا يكفي محيط الأقارب والجيران والأسر الصديقة ، وتفرض نفسها ضرورة اللقاء والتعارف مع الغريبات . وهذه الضرورة ليست نابعة من عمق العلاقة الزوجية واتساعها ومن المتطلبات الكبيرة للشاب فحسب ، بل أيضا من ان المجتمع المنفتح يجعل الغريبات عرضة للاختيار مثلهن مثل الجارات والقريبات ، عن طريق الاحتكاك الاجتماعي : الرؤية ، التحادث العرضي ، الزمالة ، البيع والشراء الخ . . هذا اللقاء والتعارف العرضي الذي يفرضه المجتمع المنفتح قد يثير الدافع الى اللقاء والتعارف الهادف وعن كثب على طريق الخطوبة والزواج . لكن كيف بصورة ملموسة ؟ . ليس هناك سوى مجال ضيق لمثل هذا اللقاء في سورية : أماكن التأهيل المختلطة (الجامعات) وأماكن العمل (الاداري بصورة خاصة) ، اذا صدف ان اتجهت الرغبة نحو زميلة الدراسة أو العمل . وربما كانت زميلة العمل أيسر للتعارف القريب الهادف . أما زميلة الدراسة الجامعية فالاختلاط معها يقيد

بشتى العوائق ، ويحتاج الأمر الى اختلاق أسباب للتحدث معها والى جرأة واقدام ، وربما مخاطرة من قبله ومن قبلها للسير أو الجلوس معا في أماكن عامة . ثم ان علاقة التعارف نفسها محددة بأن لا تصل الى الزواج قبل التخرج ، وبالتالي محكوم عليها بأن لا تصل الى شيء بسبب سطحية اللقاء والتعارف ، وهي سطحية مفروضة من الخارج ، من المجتمع .

فالمحدودية اذن ليست محدودية كمية فحسب ، أي قلة الفتيات اللواتي يستطيع الشاب التعرف عليهن عن قرب وبشكل مقصود ، بل أيضا المحدودية في نوعية اللقاء التعارف . وقد قلنا سلفا ، ان اللقاء والتعارف الجنسي قبل الزواج ممنوع في عموم المجتمع السوري .

خلاصة القول ، ان الشاب السوري قد يستطيع في التجمعات المنفتحة الاختيار من محيط الاقارب والجيران والاصدقاء ، وضمن حدود من محيط العمل والدراسة ، اختيارا يستند الى تعارف ولقاء غير جنسي وغير آمن وغير مزمن . فاللقاء الثنائي يتم غالبا بالسر ، ولا يجوز له أن يطول دون خطوبة وزواج ، والجميع (عواذل) يراقبون الحركات والتحركات . وماذا بقي من امكانيات التعارف واللقاء ؟ التحرش في الشوارع والاماكن العامة بالفتيات وتلطيشهن وأحيانا الاعتداء عليهن . وما هذه الاعمال غير اللائقة الا لصعوبة الاحتكاك الحر بين الجنسين مع وجود الدافع القوي اليه .

ويمكن أن نؤكد اخيرا ، انه في التجمعات السكانية المنفتحة من المجتمع السوري تمثل صعوبة التعارف واللقاء معيقا للزواج يضاف الى المعيقات الاخرى ويرفع سن الزواج . ولعله من المفيد أن نقارن أنفسنا بعض الشيء بالمجتمعات الاوروبية . هناك محيط الاقارب والجيران والاصدقاء ضيق الى حد غريب ، بحيث لا يشكل هذا المحيط امكانية للتعارف والاختيار . بالمقابل هناك امكانيات كبيرة للتعارف مع الجنس الآخر في محيط التأهيل المهني والعمل . تضاف الى ذلك الفرص الكبيرة للقاء والتعارف في المراقص العامة بالدرجة الاولى ثم في المقاهي

والمطاعم وأمثالها . ولا ننسى امكانية التحدث الى الجنس الآخر في أي مكان يلتقي فيه الناس . والتعارف هناك يختلف عنه عندنا في أنه قد يصبح بسهولة جنسيا ، وهو آمن عموما ، ويستطيع أن يمتد كما يريده الشاب والفتاة . كما تختلف نوعية العلاقة المطلوبة ، فقد تكون علاقة ترويح عن النفس ، أو صداقة ، أو مجرد ارضاء حاجة جنسية ، أو زواج . على أن الزواج كثيرا ما يكون تحصيل حاصل ، غير مطلوب لذاته بشكل مسبق . ما يبحث عنه الشاب الاوروبي وما تبحث عنه الفتاة الاوروبية لا يتعدى شيئين : الجنس والحب ، وكل ما عدا ذلك ثانوي . وربما تعوض هذه العلاقات الجنسية الثنائية الواسعة عن العلاقات الاجتماعية الجماعية الضيقة الى حد بعيد في المجتمعات الرأسمالية الاوروبية . غير اننا يجب أن لا نتوهم ، ان المجتمعات الاوروبية لا تعاني من مشكلة التعارف واللقاء . فثمة اعداد كبيرة من الناس هناك لا تجد من فرصة لذلك الا عن طريق الصحف والمجلات وعن طريق مكاتب خاصة ، فتزخر هذه بطلبات التعارف والزواج . وقد يكون الدافع الى ذلك هو الرغبة في اقامة علاقات أكثر عمقا وعاطفة وديمومة من العلاقات التي تقدمها امكانيات اللقاء والتعارف الأخرى ، بالنظر الى طغيان الناحية الجنسية البحتة في تلك العلاقات ، الأمر الذي يتناسب مع طغيان المال والأنانية في المجتمعات المذكورة .

6 ـ خلاصة الدراسة لاسباب ازمة الزواج

ان العلاقة الجنسية قبل الزواج وخارج مؤسسة الزواج ليست سببا لأزمة الزواج في سورية ، بحكم محدودية هذه العلاقات حتى الوقت الحاضر . بالغاء هذا السبب المحتمل تصبح جميع أسباب أزمة الزواج غير إرادية ، أي أن أصحاب العلاقة مرغمون على تأجيل الزواج أو التخلي عنه .

ان التعليم والتأهيل المهني سبب من أسباب أزمة الزواج ، لانه ليس للتلميذ والطالب دخل يعيل به نفسه ، فكيف أسرته القادمة . في حين أن

العازب صاحب الدخل ، والذي قد يستطيع إعالة نفسه وأسرته القادمة ، قد لا يقدم على الزواج لأنه لا يستطيع تأمين المهر وتكاليف الزواج . وبالتالي فان ارتفاع المهر وتكاليف الزواج سبب هام ايضا من أسباب أزمة الزواج . ومن الأسباب الهامة أيضاً تأمين السكن والمعيشة ، وخاصة مع انخفاض الرواتب والأجور وأزمة السكن وارتفاع تكاليف المعيشة . الى جانب هذه الاسباب الأربعة الهامة هناك سبب خامس لأزمة الزواج يفعل فعله في التجمعات السكانية السورية المنفتحة التي تعطي شكليا حق الاختيار لطالب الزواج ، وهو صعوبة اللقاء والتعارف مع الجنس الآخر بهدف اختيار شريك الحياة .

ج - تبعات أزمة الزواج

العوامل المؤثرة في المشكلات الاجتماعية كثيرة عادة ، تكون ظاهرة وقد تكون متسترة . وهي عوامل مركبة غالبا غير بسيطة ، ومتشابكة فيما بينها ومع عوامل اخرى غريبة عن المشكلات المدروسة . لذلك يصعب انتقاء العوامل المؤثرة في هذه المشكلات وعزلها عن العوامل والمشكلات الاخرى ، كما يصعب أعطاء كل من العوامل المنتقاة ثقلا مناسبا . كذلك من الصعب تحديد التبعات المباشرة وغير المباشرة ، الانية السريعة والمستقبلية الممتدة لهذه المشكلات . وقلما يجد المرء للمشكلات المدروسة تبعات خالصة ، ناجمة عنها لوحدها ، ويلقى صعوبة كبيرة في تحديد دور كل عامل أو مشكلة فيما يلاحظه من تبعات أو مشكلات جديدة . لهذه الاسباب فان التبعات التي سنأتي على ذكرها ناجمة عن أزمة الزواج وعن عوامل ومشكلات أو أزمات أخرى ، ولن نستطيع أن نحدد بدقة الثقل التأثيري لازمة الزواج في هذه التبعات التي هي بحد ذاتها مشكلات أو أزمات جديدة .

1 ـ التبعة الأولى : العلاقات الجنسية غير الزواجية

كنا قد ذكرنا «العلاقات الجنسية غير الزواجية» كسبب محتمل من اسباب ازمة الزواج ، وقلنا انه سبب ضعيف لمحدودية انتشار هذه العلاقات في القطر السوري حتى الوقت الحاضر . والان نذكر نفس العامل كتبعة من تبعات أزمة الزواج . فالحقيقة ، ان العلاقات غير الزواجية هي سبب ونتيجة في آن واحد . واذا كانت هذه العلاقات سببا ضعيفا لازمة الزواج ، فهي نتيجة قوية لهذه الازمة .

ان الزواج الحالي بصفته يقوم على حياة جنسية واقتصادية دائمة ومشتركة بين رجل وامرأة واحدة بصورة عامة ، أي ما يسمى بـ «الزواج الاحادي» ، هو مؤسسة اجتماعية محدثة وإن كانت قديمة . فالانسان عرف في حياته ، منذ أصبح انسانا ، أنواعا عديدة ومختلفة للعلاقات بين الجنسين . وليس هناك ما يجعلنا نظن ان الزواج الاحادي سيبقى الى أبد الآبدين . ومن الملاحظ في عصرنا الحالي أن عامة الناس المتزوجين ينتهزون أول فرصة تسنح لهم لكي يخرجوا عن الزواج الاحادي ، ومن ذلك البغاء والخيانة الزوجية وتعدد الزوجات والطلاق والهجر وغير ذلك . ويتكاثر بسرعة العازبون في البلدان المتقدمة اقتصاديا ، الذين يستبدلون كليا او لفترة طويلة من حياتهم العلاقات الزواجية بعلاقات الصداقة الجنسية .

وقد اثبت العديد من العلماء ، وفي مقدمتهم فريدريك انغلز[81] ، ان الزواج الاحادي نتج تاريخيا عن نشوء الملكية الخاصة للارض وسيطرة الرجل . ونقرأ لدى ول ديورانت : انه مما لا شك فيه ان الشهوة الجنسية ليست هي التي دفعت الناس الى نظام الزواج ، لانك لا تجد في الكثرة الغالبية من الشعوب

---

81) اصل العائلة والملكية الخاصة والدولة .

الفطرية الا قليلا ـ ذلك ان وجدت شيئا على الاطلاق ـ من القيود المفروضة على العلاقات الجنسية قبل الزواج ، ولان الزواج بكل ما يسببه من مضايقات نفسية وبكل ما فيه من قيود ، يستحيل عليه ان ينافس الشيوعية الجنسية في اشباعها للميول الجنسية عن الانسان ، كلا وليس نظام الزواج الفردي بمهيىء في بدايته جوا لتربية الاطفال يبدو بالبداهة انه خير لتربيتهم من عناية الام واسرتها وعشيرتها . اذن فلا بد ان يكون الدافع الى الزواج وتطوره عوامل اقتصادية قوية الاثر ، وارجح الظن (وهنا ينبغي ان نتذكر مرة اخرى اننا لا نعرف من بدايات الاشياء الا قليلا) ان هذه العوامل التي دفعت الى نظام الزواج كانت مرتبطة بنشأة نظام الملكية»[82] .

فاذا تغير النظام الاجتماعي الاقتصادي بخط مضاد للملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، فان الميل العام للناس سيكون نحو تلبية اكثر تحررا للحاجة الجنسية ، هذا يعني عن غير طريق الزواج . كذلك اذا اشتد التناقض بين الحاجة الجنسية وامكانية تلبيتها بالزواج ضمن اطار النظام الاجتماعي الاقتصادي الحالي ، اي اذا بقيت ازمة الزواج الحالية ، فان احد المنافذ القريبة للتخلص من هذا التناقض غير المحتمل عند اقل تسامح من المجتمع وعاداته واخلاقه ومن الدولة وقوانينها هو العلاقات غير الزواجية التي لا تحتاج الى مهر وتكاليف زواج ولا الى مسكن جديد ولا الى اعباء اقتصادية جديدة .

ان الجوهري والثابت في هذه المسألة هو «الحاجة الجنسية» ، وارضاء هذه الحاجة قد يأخذ طرقا واشكالا عديدة . ومن المعروف ايضا ان الحاجة الجنسية اكثر الحاجات الاساسية قابلية للكبت . لكن الحاجة الجنسية في نفس الوقت

---

82) قصة الحضارة ، الجزء الاول من المجلد ، نشأة الحضارة ، ترجمة زكي نجيب محمود ، منشورات الادارة الثقافية لجامعة الدول العربية ، الطبعة الثالثة ، القاهرة 1965 ، ص70

«طاقة» جنسية لابد من تصريفها ، بل انها تبحث لنفسها عن منفذ ، لا محالة . وفي حالة ازمة الزواج وتعذر اقامة علاقات جنسية حرة ، يمكن ان تجد هذه الطاقة المكبوتة منافذ في : التصعيد ، الرهبنة ، والتصوف ، الاحتلام والاستمناء ، اللواط والسحاق ، الشذوذ مع الحيوانات الخ . . . غير ان هذه المنافذ ، وبغض النظر عن كونها قاصرة او مؤقتة او محرمة ، فهي منافذ فردية ، لا تعتبر منافذ اجتماعية . وذلك لسببين : اولهما انها لا تصلح لعموم المجتمع من عدة نواح اهمها بقاء المجتمع المتلازم مع التزاوج والتكاثر . على مستوى الافراد يمكن التخلي عن الانجاب والاحتفاظ بمتعة الجنس . اما على مستوى المجتمع فمن الممكن التخلي عن متعة الجنس ، لكن مسألة تجديدالمجتمع وازدياده تبقى مسألة اساسية .

ولنلق الان نظرة سريعة الى كل المنافذ المذكورة التي هي في نفس الوقت تبعات لازمة الزواج . فنرى ان التصعيد طريقة مخففة للرغبة الجنسية غير ملبية لها ، فهي عملية استبدال للمتعة الجنسية بمتعة اخرى ، كما يعبر فرويد[83] ونرى ان الاحتلام والاستمناء طريقتين مؤقتتين ناقصتين لتلبية الحاجة الجنسية لا تغنيان عن اللقاء الجنسي الكامل مع الجنس الاخر ، وما هما سوى لقاء جنسي وهمي . اما اللواط والسحاق فهما غالبا طريقة اضطرارية لتلبية الحاجة الجنسية ، واذا كانت ظاهريا غير اضطرارية فترافق عادة علاقات جنسية مع الجنس الاخر . وفي هذه الطريقة يتغير موضوع الجنس inversion مثلها في ذلك مثل الاعتداء الجنسي على الاطفال والشذوذ مع الحيوانات . وهنا يكثر المرضى النفسانيون بين الذين يستخدمون هذا المنفذ الجنسي ، كما لا يخلو مستعملو المنافذ الاخرى من المرضى .

---

83) Sigmund Freud: Drei Abhandlungen zur Sexualtheorie, Fischer Buecherei 1961, S.75

يتضح مما سبق انه قد تتفرع من ازمة الزواج ازمتان : ازمة جنس فردية قد تتحول الى اجتماعية ، وازمة تكاثر اجتماعية . وقد يهدف المجتمع (بوعي او دون وعي) الى الحد من تكاثره في ظروف اقتصادية طارئة ولفترات قصيرة ، فيشجع مثلا الرهبنة او اللواط . . . ، لكنه في الاحوال الطبيعية يعمل على بقائه وتكاثره ، وقد لا يرى في الجنس غير التكاثر . من هنا نصل الى السبب الثاني لاعتبار المنافذ المذكورة اعلاه منافذ فردية لا اجتماعية ، وهو انها حلول وسط بين النقيضين ، الحاجة الجنسية الملحة للافراد من طرف والعوائق الاجتماعية عن تلبيتها بطريق التزاوج بين الجنسين البشريين من طرف آخر . فهي ملاجىء للافراد من المجتمع نفسه ، وبالتالي ليست منافذ للمجتمع .

تعتبر هذه المنافذ اذن اضطرارية قاصرة او مؤقتة او مرضية . والمجتمع العربي السوري يحرم او يمنع الشذوذ واللواط او السحاق ، ويكره الاستمناء ، ويسكت على الرهبنة والتصوف ، ويشجع التصعيد . والنتيجة من كل ما سبق هي ان المنافذ المذكورة ليست حلا عاما ولا دائماالازمة الزواج ، الامر الذي يجعل من العلاقات غير الزواجية اهم تبعة من تبعات ازمة الزواج الجنسية .

2 ـ التبعة الثانية : الحد من التوالد

قلنا انه قد تتفرع عن ازمة الزواج ازمة تكاثر اجتماعية ، وخاصة مع انتشار الممارسات الجنسية غير التزاوجية اي التي لا يحدث فيها لقاء جنسي بين الرجل والمرأة . كما قلنا ، ان المجتمع قد يهدف الى الحد من تكاثره ضمن ظروف اقتصادية معينة ولفترات قصيرة نسبيا .

وقد اكتشفنا في بداية الحديث بوادر ازمة كهذه في القطر السوري (انظر آ ـ 3) . ولاحظ عدنان حباب ، انه انخفضت نسبة الاطفال بعمر اقل من سنة من 4.2 بالمئة من مجموع السكان في تعداد 1960 الى 3,7 بالمئة في تعداد

1970[84] . واذا صح اكتشافنا وبقيت ملاحظة عدنان حباب صحيحة حتى الان ، فمن الممكن ان يعود السبب الى تحول مجتمعنا من الزراعة الى التجارة والخدمات والصناعة ، وتحول السكان من الريف الى المدينة ، وتحول العلاقات الاجتماعية الاقتصادية الى رأسمالية في جميع الارجاء وجميع القطاعات والمجالات . . . وما رافق هذه التحولات من غلاء وانخفاض مستوى معيشة عامة الشعب المنتجين . مع هذه التغييرات فقدت الاسر كثيرة الاطفال امتيازها على الاسر قليلة الاطفال ، اذ انقلب الاطفال من معيلين الى عالة عليها . فالاقتصاد الريفي الفلاحي والمديني الحرفي ، حيث يقدم الاطفال خدمات جلى دون ضرر بنموهم الجسمي والعقلي ، اخلى الديار لاقتصاد رأسمالي في المدينة والريف ، لا يجد فيه الطفل غير اعمال الكبار ، فلا يستخدم في هذه الاعمال لعدم الحاجة او هو لا يقدر عليها او لا يسمح القانون بتشغيله . . .

من الطبيعي والحالة هكذا ان يميل الناس الى التقليل من عدد اطفالهم ويجري ، كما يبدو ، منذ سنوات تشجيع ذلك بشكل غير رسمي[*] . على اننا من وجهة نظر موضوعية واقتصادية بحتة ، اي بغض النظر عن التغييرات المشار اليها آنفا ، لا نرى ان بلدا كسورية باتساعه وامكانياته الطبيعية والقلة النسبية لعدد سكانه يحتاج الى تحديد النسل ، الا اذا كان هذا التحديد نابعا من رغبة فردية حرة للاسرة المعنية .

---

48) الاثار الاقتصادية والاجتماعية لزيادة الرواتب ، في البعث ، تاريخ 12/ 4/ 1973

*) سهولة منع الحمل والاجهاض رغم قانون العقوبات ، اقامة شعبة تنظيم الاسرة في وزارة الصحة وجمعية تنظيم الاسرة باهداف تؤدي الى ذلك . انظر : حول تنظيم الاسرة السورية ، في : البعث ، 28/ 1/ 1973 . عدنان حباب : الاسرة بين الدستور والواقع العملي ، في : البعث ، 15/ 3/ 1973 ؛ تنظيم الاسرة في قطرنا واجب قومي ، في : البعث 1974/2/12 ؛ مستقبل تنظيم الاسرة في قطرنا ، في : البعث ، 1974/2/13 . نديم شمسين : الاسرة ومشاكلها في قطرنا ، في : الثورة ، 1974/9/14 . معتز العويني : مقابلة مع الدكتورة وحيدة العظمة ، في : تشرين ، 1977/11/4 . عبد الوهاب الزعيم : جمعية تنظيم الاسرة بين الطموح والتنفيذ ، في : تشرين ، 1978/7/18 . مقابلة مع وزير الصحة ، في : البعث ، 1978/9/19 .

ان بوادر ازمة نمو السكان موجودة ، وازمة الزواج سوف تساهم بانعاش هذه الازمة وتقويتها ، طالما ان انجاب الاطفال مرتبط بالزواج ارتباطا وثيقا . فالانسان العادي سوف يسعى في ظروف ازمة الزواج الى حل مشكلته الجنسية بأسلم الطرق الممكنة ، ولن يفكر بانجاب الاطفال قبل حل هذه المشكلة . فالحاجة الجنسية تأتي في سلم الاولويات قبل الحاجة الى الاطفال ، الحاجة الجنسية اقوى من مشاعر الابوة والامومة . واذا ما استطاعت العلاقات غير الزواجية ان تخفف جزئيا من ازمة الزواج ، فانها ستؤثر في نفس الاتجاه ، اي باتجاه الحد من النسل ، طالما لم يحل المجتمع مسألة «ابن الحرام» ولم يحضر نفسه للحلول عند الضرورة محل الابوين في تبني الاطفال غير الزواجيين .

3 ـ التبعة الثالثة : العنوسة

«العنوسة» مسألة هامة من مسائل المرأة العربية ، لم تلق الاهتمام الذي تستحقه من الباحثين والصحفيين . وربما وجد مثل هذا الاهتمام ، لكنه لم يستطع التعبير عن نفسه في وسائل الاعلام . ومؤلف هذا الكتيب على علم بأن مجلة «المرأة العربية» رفضت في عام 1977 / 78 ان تنشر مرة دراسة ومرة اخرى تحقيقا صحفيا عن ذلك ، لما سيسببه التحقيق او الدراسة من حرج للعوانس السوريات في الاتحاد النسائي وخارجه . وللانصاف نقول ، ان بحث الموضوع ليس محرما ، غير ان بعض النساء ـ كما نعلم ـ يشعرن بالاهانة لمجرد ان يسأل المرء عن عمرهن . والان امامنا فرصة للبحث في هذا الموضوع ، ونرجو المعذرة من القارىء ، اذا ما انتهزنا هذه الفرصة واطلنا الحديث .

خلال تتبعنا الطويل للادبيات السورية ، جمعنا الكثير مما كتب عن المراة ، وخاصة في الصحافة منذ العام الدولي للمرأة . وكان اقل القليل من هذه الكتابات حول «العنوسة» ، ولم يتطرق احد اصحاب هذه الكتابات الى العنوسة

كتبعة من تبعات ازمة الزواج . كتب احدهم في جريدة الثورة ، انه في «مجتمعاتنا» . . «يصبح عدم زواج الفتاة (العنوسة) مسألة منغصة تدعو الى الاتهام من قبل الاخرين والى الاحساس بالنقص من قبل الفتاة»[85] . وتحدثنا ناديا صباغ عن امراة تهافت عليها «الخطاب» عندما كانت في الثامنة عشر ، واثناء دراستها الجامعية تقدم لها عدد اقل من الخطاب . . . لكنها كانت ترفض دائما وتصر على مواصلة الدراسة . ثم سافرت الى الخارج وعادت تحمل شهادة »الدكتوراه» . والان عمرها ثلاثة وثلاثون عاما ، ولا تجد من يتقدم لها ، وهي لا تستطيع ان تختار .

«لقد لاحظت ان الرجل في بلادنا مهما بلغت درجة ثقافته وتحصيله العلمي لا يرغب بالزواج من امرأة تشكل (ندا) له . . الا في حالات استثنائية قليلة ! . لاحظت أيضا ان الرجل يسأل أول ما يسأل ومهما كانت ثقافته عن عمر المرأة ولا ينظر اطلاقا الى ثقافتها ومدى السنين التي بذلتها في تحصيل العلم . لقد لاحظت بألم ان الرجل يعنى كثيرا بمسألة العمر . . وظنت لوهلة أن الرجل يشتري جارية عندما يتزوج . لعله يكون مؤسفا ، اذا قالت ، انها نادمة ! ليتها لم تدرس ! ليتها تزوجت !! . . ورغم انها وضعت الان مسألة الزواج في مكان هامشي من تفكيرها ، الا أن أمها الطيبة تربت على كتفها وتقول بحسرة : ألم أقل لك يا بنتي ، بكره بتروح عليك ، شو رح تعمل الشهادة والعلم . وفي لحظات الضعف تهز برأسها موافقة»[86] .

احدى القارئات كتبت عن «الخوف من العنوسة» كعامل معيق لتحرر المرأة : «وقد لاحظت لدى بعض زميلاتي ميولاً للتمسك بالتقاليد التي تحد من حرية المرأة ، لا عن إيمان بالتقاليد ، وانما عن رغبة في الاستسلام والمسايرة

---

85) عدد 26/ 3/ 1975

(86) هذه المشكلة ، في : الثورة ، تاريخ 1975/5/21 .

والهروب من المواجهة ، حتى في الامور التي يفترض ان تملك فيها حرية الاختيار تتنازل بلا مبالاة عن حريتها ، لتسلم بما يختاره لها الآخرون وتقبل به وكأنه من اختيارها ، زاعمة ، أن الرجل يخشى من تحرر امرأة ويحجم عن التقدم لخطوبتها بسبب تحررها ، وان حظ المتزمتات في الزواج أفضل من حظ المتحررات . وقد يكون في زعمها نصيب من الصحة ، ولكنه ليس مبررا مقبولا للتواكل والتخلي عن الحقوق المشروعة»[87] .

بعد هذه اللمحة عما كتب محليا عن «العنوسة» نتناول بدورنا الموضوع ، مبتدئين بالسؤال : من هي «العانس» ؟

ان «العانس» هي المرأة التي تجاوزت ـ في عرف المجتمع ـ سن الزواج ، دون ان تقيم علاقة جنسية مع رجل ، بما فيها علاقة الزواج . فالمرأة ، التي لها علاقة جنسية مع رجل ، بزواج أو بدون زواج ، لا تعتبر عانساً . كذلك المطلقة والارملة ليستا من العوانس . بناء على ذلك ، فان أزمة الزواج لوحدها غير كافية لخلق مشكلة العوانس ، لولا أن العلاقات غير الزواجية شبه مستحيلة . وأزمة الجنس لوحدها لا تخلق بالضرورة هذه المشكلة ، فثمة مجتمعات تفرض بأعرافها الزواج وتسهل أموره . أما سن الزواج فيختلف باختلاف المجتمعات والأزمان .

تتواجد «العنوسة» ، اذن ، في مجتمع متزمت جنسيا ، متأزم زواجيا . ولا وجود لها ـ كحالة اجتماعية ـ في المجتمعات المتحررة جنسياً مثل البلدان الاشتراكية أو حتى البلدان الرأسمالية المتقدمة ، لأن الفتاة قادرة منذ سن معينة أن تصادق شابا ، وتستطيع أن تبقى بلا زواج ، حتى ولو أنجبت طفلا . فهذه الأمور تعتبر شحصية ولا يتدخل فيها المجتمع أو الدولة ، الا في حالات خاصة ، وان كان ينظر اليها وأحياناً نظرة غير حسنة . في المجتمعات ما قبل الرأسمالية ،

---

(87) في : تشرين ، تاريخ 1977/4/22 .

وبالتحديد في العصور السابقة للامبريالية ، يتحدد سن الزواج ما بين البلوغ والنضج الجنسي .

مقياس أهلية الزواج لدى المرأة في هذه المجتمعات : ان تكون قادرة على الجماع وعلى انجاب الأطفال . وقد أعطى المجتمع القديم للمرأة فترة بضع سنوات للزواج ، بعدها اعتبرها غير صالحة أو بضاعة كاسدة . غير أن هذه الأنظمة الاجتماعية القديمة ، قبل تفسخها ، لم تكن تعرف مشكلة يمكن تسميتها «مشكلة عوانس» . والمجتمعات التي كانت تعاني لأمد طويل نقصا في الرجال ، لاعتمادها على اقتصاد الغزو أو بسبب الحروب ، كانت تسمح دائما بتعدد الزوجات ، تجنبا لبقاء قسم من نسائها دون زواج . فكل نظام اجتماعي أصيل ، غير هجين ولا مغتصب من الخارج ، ينظم ـ ما دام متماسكا ـ أمور الحياة الاساسية ، أولا بشكل يتوافق مع كيانه أو بالأحرى مع بقائه كنظام ، وثانيا بشكل يلبي فيه حاجات عموم أفراده الاساسية مهما كانت هذه التلبية قاصرة أو غير عقلانية .

هذا بصورة عامة ، ولا يمكن الادعاء بشكل مطلق انه لم يكن في المجتمع القديم عوانس ، وخاصة في عصور التفسخ وفترات الحروب . . لكنها حالات استثنائية أو افرادية لا تمثل حالة اجتماعية عامة . وقد وصف كاظم الداغستاني [88] حالة عامة من العنوسة في فترة النصف الثاني من القرن التاسع عشر الى ما بعد الحرب العالمية الاولى ، وذلك في «البيت الشامي الكبير» ، هذا يعني لدى الأسر الغنية من المجتمع الدمشقي . وحول الدافع الى هذه العنوسة ، يقول كاظم الداغستاني : «لقد كان أمجد باشا . . من وجهاء الشام الاغنياء ، ومن أرباب البيوت الكبيرة والقديمة ، وكان دائماً . . هو واخوته والرجال المتزوجون ، وبعض

---

(88) حكاية البيت الشامي الكبير ، دمشق 1971 ، وخاصة ص 13 ، 14 ، 20/19 و84/83 .

أولاده الذكور ، شديدي الرغبة في أن يحولوا دائماً دون زواج بنات الأسرة ، حتى تنحصر الثروة الكبرى فيهم وذويهم . وتبقى لهم ولاولادهم من بعدهم ، كما كان شأن الكثير من الاسر الشامية الغنية في بيوتهم الكبيرة . وقد ساعدهم على تحقيق غاياتهم تلك التقاليد القديمة المتبعة ، ومن أهمها الحجاب الشديد الذي كان يفرض على النساء ، اللواتي كن يجبرن على ملازمة بيوتهن ، فلا يخرجن الا عند الضرورة المبرحة» . وثمة سبب آخر للعنوسة ، وهو «المهر (النقد) الذي كان يترتب على الخطيب أن يدفعه عدا ونقداً لأهل الزوجة . ويتراوح مقدار المهر ، كما كان متعارفا عليه إذ ذاك ، بين الثلاثمائة والخمسمائة دينار من الذهب ، وقد يبلغ الألف ذهبا ، يضاف اليه ما كان على أهل الزوجة وذويها ، أن يؤدون لاعداد الجهاز ، وتحضير لوازمه التي تحتاج الى نفقات قد لا تقل في البيوت الشامية الكبرى عن المهر ذاته» . ومن الواضح ان هاتين الحالتين لا تشملان بنات الاسر الشعبية . من جهة أخرى كان «البيت الشامي الكبير» والمجتمع الشرقي على العموم في مرحلة الاحتضار .

ونتعرف في التاريخ المسيحي على العوانس الراهبات . غير أن الراهبات عوانس باختيارهن ، على الأقل ظاهريا ، وكان بمقدورهن نظريا أن يتزوجن . أما العنوسة لدى بقية النساء فهي مفروضة ، فرضها الرجال أو المجتمع الرجالي : أولا بتقنين العلاقات الجنسية ضمن مؤسسة الزواج ، ثانيا بتحديد سن الزواج . وثمة اختلاف آخر بين الراهبة والعانس . فبينما ينظر المجتمع المعني الى الراهبة نظرة احترام تصل الى درجة التقديس تقريبا ، نراه ينتقص من قيمة العانس ، ينظر اليها نظرة دونية ، متهما اياها بأنوثتها وانسانيتها . ان هذه النظرة الاجتماعية القاسية الى المرأة العانس لهي أكبر دليل على انها لم تكن لتختار العنوسة بمحض ارادتها أو بكامل وعيها ، ناهيك عن أن العنوسة تتناقض وطبيعة المرأة كانسان ذي حاجة جنسية ولا تخلو في أسوأ الاحوال عن شيء من مشاعر الأمومة .

بعد هذا ننتقل الى الحديث عن العنوسة في القطر السوري . بالنسبة لاواسط السبعينات تبين لنا سابقاً (انظر ب ـ 3 ـ أوضاع سوق الزواج) ، ان سن الزواج يتراوح في سورية بين 15 ـ 24 سنة . وقد خمنا ـ بناء على معطيات احصائية ـ ، ان العنوسة تبدأ عند الفتاة غير المتعلمة غير العاملة في سن 25 سنة ، ولدى المتعلمات العاملات في احدى السنوات القليلة التالية ، ولدى الجامعيات في سن الثلاثين . وهذا ليس أكثر من تخمين يقوم على أساس إحصائي . على اننا نرى ضرورة التنويه بان المرأة قد تتزوج بعد تخطيها سن الزواج ، أي رغم كونها عانسا ، ولكن ان تزوجت فمن موقع ضعيف تفقد فيه حق الاختيار السلبي الذي كانت تملكه قبل العنوسة (انظر ب ـ 5 من هذه الدراسة) . وبصورة عامة يبدو حظ العانس في الزواج قليلا ، لاسباب خارجة عنها ولأسباب أخرى كامنة فيها كعانس .

لنحاول الان تحديد حجم المشكلة في القطر العربي السوري . من أجل هذه الغاية لا نجد بين أيدينا بيانات أحدث من نتائج التعداد العام للسكان . استنادا الى التعداد المذكور بلغ عدد اناث القطر غير المتزوجات من ذوات الاعمار 30 سنة فأكثر 28790 أنثى ، منهن 8883 في الريف و19907 في المدن . وهذا ـ في زعمنا ـ هو عدد العوانس ، على أقل تقدير . ففي الاعمار المذكورة تصبح المرأة السورية عانسا ، سواء كانت عاملة متعلمة أو أمية غير عاملة ، جامعية أو غير جامعية . وتبلغ نسبة هؤلاء العوانس من مجموع النساء في سن الثلاثين فأكثر 3,4 بالمئة ، في الريف 1,8 بالمئة وفي المدن 5,7 بالمئة . هذا يشير الى أن مشكلة العنوسة في المدن أكبر بكثير مما هي في الريف . الا انه يجب الانتباه الى أن العنوسة تبدأ في الريف قبل المدن ، بمعنى أن سن الزواج في الريف أبكر منه في المدينة ، هذا بغض النظر عن الحالة التعليمية أو العملية للفتاة . وهذا الاختلاف بين الريف والمدن في تحديد سن الزواج والعنوسة ناجم عن الاختلاف النسبي في العلاقات الاجتماعية الاقتصادية . وبالذات الى هذا الاختلاف ، الذي هو

اختلاف حضاري في نفس الوقت ، يعود الفرق في حجم مشكلة العنوسة بين الريف والمدينة .

لدى مراعاة الحالة العملية والتعليمية للمرأة يمكن أن نعدل الارقام السابقة عن حجم العنوسة ، فنضيف الى العوانس في المدن النساء العازبات غير ذوات النشاط الاقتصادي في سن 25 ـ 29 سنة ، اللواتي يبلغ عددهن 7319 ، فيصبح عدد العوانس في المدن 27226 أنثى . ونضيف الى العوانس في الريف النساء العازبات في سن 25 ـ 29 (مراعاة للاختلاف المشار اليه آنفا بين الريف والمدن) اللواتي يبلغ عددهن 8311 ، فيكون مجموع عدد العوانس في القطر 44420 أنثى ، على أعظم تقدير . نسبتهن من مجموع نساء القطر في سن 25 سنة فأكثر 4,3 بالمئة ، في الريف 2,9 بالمئة وفي المدن 6,2 بالمئة . وتبلغ نسبة غير ذوات النشاط الاقتصادي من هؤلاء العوانس ما بين 78 ـ 82 بالمئة ، حسب التقدير الذي نأخذ به ، التقدير الادنى وهو الاول أم التقدير الأعلى وهو التقدير الثاني المعدل . وربما كان هذا الرقم ردا على بعض المزاعم ، بأن العوانس يقبعن في المكاتب ، والحقيقة أن أغلبهن يقبعن في بيوتهن . على كل حال ، لا ننسى ان هذه الارقام والنسب تعود الى التعداد العام لعام 1970 ، وخلال السنوات الثماني المنقضية نرجح أن الأرقام والنسب قد ازدادت ، وكبرت معها المشكلة .

في بداية الحديث عن العنوسة حددنا سبب المشكلة ، ولكن بصورة عامة تنطبق على جميع المجتمعات والازمات تقريبا . ومن المفيد أن نتطرق الآن الى أسباب او اشكالات الانتقال الى العنوسة في القطر السوري بالذات . من أجل ذلك ، ولعدم توفر مراجع ميدانية ، استعرضت بالتعاون مع سيدة صحفية العوانس اللواتي نعرفهن معرفة شخصية ، فبلغن حوالي أربعين امرأة . ثم سجلنا باختصار تجربة كل منهن ، وحاولنا من هذه التجارب الافرادية أن نجرد نماذج لحالات العنوسة :

حالة رقم 1 : تسعى الفتاة الى الصعود الطبقي عن طريق الزواج ، لكنها لا تلقى خاطبا يحقق لها هذا الطموح . وعندما تتخلى عنه ، يكون الوقت قد فات . وينبع هذا الطموح من وعي خاطىء ، قد يعود الى المستوى التعليمي العالي للفتاة الذي يبرر لها ذاتيا الزواج برجل من طبقة أعلى . وقد يعود أيضاً الى الاختلال الطبقي ضمن المجتمع ، هذا الاختلال الذي قد يصل الى أسر الفتاة نفسها ، كأن تكون هي أمية وأخوها مهندس مع ان أصل الاسرة ريفي مثلا من المالكين الصغار . وبالنسبة للفتاة ، من الطبيعي ان تتزوج واحدا بمستوى أخيها . وربما ترى الفتاة قريباتها وقد تزوجن برجال من طبقة أعلى ، مع انهن لسن أفضل منها .

حالة رقم 2 : لظروف أو ضرورات أسرية تغض الفتاة النظر مؤقتا عن لزواج ، وعندما تتحرر من هذه الالتزامات تجد قطار الزواج قد فات . مثال ذلك أن تعيل أهلها الذين لا مورد لهم ، أو أخوتها الصغار بعد وفاة المعيل . وقد يسعى الأهل أنفسهم الى عدم تزويجها بشتى الحجج والمبررات والاساليب ، لحاجتهم الى دخلها أو ربما أيضا خوفا من الوحدة بعد زواج البنت . وتعتبر هذه الحالة تضحية مازوخية من قبل الفتاة ، فهذه الالتزامات هي التزامات المجتمع ألقاها على كاهل الفتاة .

حالة رقم 3 : عدم تزويج الاسرة لبنتها خوفا على الثروة (وهي الحالة التي ذكرناها سابقاً بشواهد من كاظم الداغستاني) أو طلبا للمال ، كما رأينا في مسألة المهور . وهذه هي حالة تسلط الأهل المباشر على الفتاة .

حالة رقم 4 : قد تختار الفتاة شابا لا يقبله الأهل ، ويختار الاهل للفتاة زوجا لا تقبله . وبما أن الأهل لا يفرضون على الفتاة اختيارهم ، والفتاة بدورها لا تخرج عن رأي أهلها لما لهم من تأثير معنوي عليها ، فان عدم التقاء الاختيارين قد يدوم سنوات ، ثم لا تجد الفتاة بعدئذ من يطلب يدها . وتعتبر

هذه الحالة من حالات تسلط الاهل غير المباشر على الفتاة ، مثلها مثل الحالة رقم 2 .

حالة رقم 5 : التفاوت بين مستوى الفتاة ومستوى بيئتها الاجتماعية . فقد تكون متعلمة بدرجة عالية ووسطها جاهل عموما ، فيأتيها خاطبون غير مناسبين من هذا الوسط . او قد تكون متحررة في وسط منغلق ، فيفرض عليها الخطيب وضع الحجاب أو ترك العمل وما الى ذلك مما يناقض عقليتها ونمط حياتها ، فترفض هذه الشروط ، ويتقدم بها العمر لتجد نفسها غير مرغوبة حتى من شباب وسطها الاجتماعي الذي رفضته سابقا . وقد يحدث العكس ، فتكون الفتاة بسيطة منطوية على نفسها في وسط عصري منفتح ، فلا تجد راغبا بها .

حالة رقم 6 : ضيق الوسط الاجتماعي ومحدودية الاختيار . وهذه حالة نجدها لدى بنات الاسر الارستقراطية ، فلا يجدن الخطيب الارستقراطي المناسب الا بصعوبة . هذا ، في حين ان الشاب الارستقراطي أكثر مرونة ، فيتزوج بفتيات غير ارستقراطيات . ونجد هذه الحالة أيضا لدى بنات الأقليات الطائفية والقومية اللواتي لا يتزوجن الا من بيئاتهن الأصلية ، مع انهن ربما يعشن في بيئة أخرى .

حالة رقم 7 : العنوسة بسبب محاربة المجتمع . والمجتمع يحارب الفتيات الخارجات عليه بالسمعة السيئة ، فيبعد الخاطبين بأن يخيفهم من الزواج بهؤلاء الفتيات . والخروج على المجتمع قد يكون بالاستهتار بأعرافه وأخلاقه ، أو بالتحرر أكثر مما يسمح ، فيشيع المجتمع أو الوسط المعني عن هذه الفتاة المستهترة أو المتحررة انها بغيّ ، أو انها «غير شريفة» ، فيخاف الرجال من أن تخونهم بعد الزواج . على أن إساءة المجتمع قد تتعدى هذه الفتاة الى اخواتها ، فيبتعد الرجال أيضا عن اخوات الفتاة المتحررة أو المستهترة ، فيتحمل هؤلاء الاخوات ذنوب أختهن . وهذا ظلم واضح يقوم به المجتمع منذ مئات وآلاف السنين .

حالة رقم 8 : العنوسة بسبب التنادد (التناظر) مع الرجل . فحتى الرجل المثقف في مجتمعنا ، يدعو الى المساواة ويطالب المرأة بأن تكون ندا للرجل ، لكنه نادرا ما يتزوج هذه المرأة المتساوية معه أو الند له . انه يقبلها صديقة ، رفيقة ، زميلة ، لكنه يخافها ويبتعد عنها كزوجة . والفتاة التي تعقد صداقة مع شاب على طريق الزواج ، تخاطر بأن لا يقبلها رجل ، حتى لو حافظت على غشاء البكارة : انه يريدها غرّة ، ولذلك تراه يركض وراء المراهقات .

حالة رقم 9 : أوهام الحب والزواج . من هذه الاوهام تكوين زوج غير موجود على صعيد الواقع ، نموذج متناقض تمضي الفتاة عمرها في البحث عنه ولا تجده . ومما يشجع على هذا الوهم أن تكون الفتاة جميلة ، فتجيز لنفسها رفض جميع طلبات الزواج ، والتعالي على الطالبين ، الأمر الذي قد يقطع الطريق على طلبات لاحقة خشية الرفض المتعالي أو الساخر . ويدخل ضمن هذه الحالة أن يكون للفتاة تجربة سيئة في الحب ، فتصاب بالخيبة وتفقد ثقتها بجنس الرجال ، وترفض لذلك أية علاقة جديدة مع هذا الجنس . وهذا الموقف الرافض يشير الى تصور غير واقعي للحب وفهم خاطىء للرجال ، سواء قبل الفشل أو بعده .

حالة رقم 10 : فهم خاطىء للحياة . من ذلك التفريق بين الدراسة والزواج ، فتؤجل الفتاة الزواج أو أية علاقة بالجنس الآخر حتى انتهاء تحصيلها العلمي أو المهني ، فتكبر بالعمر وتعجز عن جذب الخاطبين . وفي بداية الحديث استشهدنا بمثال عن هذه الحالة (الشاهد رقم 86) . غير أن الحياة واحدة لا يمكن تقسيمها قسرياً ، يتعلم فيها الانسان ويعمل ويغازل ويحب وقد يتزوج . .

حالة رقم 11 : أسباب نفسانية ، مثل النفور من الجنس والرجال وبالتالي رفض جميع طلبات الزواج . وراء هذا الموقف يكون عادة مرض نفسي أو تربية مضادة للجنس . . ولهذه الأسباب النفسية أهميتها في مجتمع مضاد للجنس ويعطي في نفس الوقت الحرية للمرأة في الزواج .

حالة رقم 12 : أسباب جسمانية ، كأن تكون الفتاة قبيحة أو مشوهة ، فلا يرغب بها الرجال وتبقى عانساً .

هذه هي النماذج التي استطعنا أن نجردها من جملة تجارب العنوسة لنساء نعرفهن ، مع ملاحظة ان بعض التجارب تضم أكثر من نموذج واحد ، فلا تتبع بالضرورة كل عانس الى واحد من النماذج المذكورة . وقد تكون هناك نماذج أخرى لم ننتبه الى وجودها في الواقع السوري .

بعد هذا قد يتساءل القارىء : ما أهمية أن يبقى أو يهدد بأن يبقى 5 أو 6 بالمئة من نساء القطر دون زواج وجنس ؟ ان المشكلة تقوم أولا على أساس انه من غير الانساني أن يحرم عدد لا بأس به من النساء من تلبية حاجة أساسية لديه هي حاجة الجنس ، وأن يحرم بالتالي من امكانية انجاب أطفال قد يرغب بهم مدفوعا بعاطفة الأمومة أو أي دافع انساني آخر ، وأن يجد نفسه من بعد في أواخر العمر وحيدا دون معيل أو أنيس . فمشكلة العانس مشكلة انسانية قبل كل شيء . وهي أيضاً مشكلة اجتماعية ، ليس فقط لأن حجم المشكلة كبير نسبيا ، بل لأنها ناجمة عن أزمة اجتماعية متمثلة أصلاً في موانع الزواج وتحريم العلاقات الجنسية غير الزواجية . لذلك فالمشكلة أبعد وأخطر من مشكلة عوانس ، انها أزمة في العلاقات بين الجنسين اللذين يتكون منهما المجتمع ، تنعكس تأثيراتها على جميع نواحيه وتهدد كيانه بالذات .

العانس ضحية هذا المجتمع ، ضحية النظام الاجتماعي الطبقي الرجالي ، احدى ضحاياه في معركته ضد الحاجات الانسانية لفرض حاجاته الاجتماعية . والمجتمع يحتقر «نعجة الفداء» هذه ، يحتقر فيها العقم الذي سببه هو نفسه ، العقم من العطاء الانساني المتبادل مع الجنس الآخر ، ومن العطاء الانساني الخالق للجنس البشري . وهل هناك أي اعطاء آخر ، اقتصادي مثلا أو سياسي ، يعوض عن ذلك العطاء الانساني الضائع ؟!! بل كيف يكون العطاء الاقتصادي أو السياسي وافراً عند مخلوق يفتقد الحرارة الذاتية التي تنبع منها جميع

العطاءات ؟ . لقد صدأت العواطف ، وبرد القلب ، وخمل الجسم . وحيث تهدأ الحياة ، ينتعش الموت .

لكن الحياة لا تنتهي بسهولة . الحاجات الانسانية تسكت ظاهراً بفعل الكبت ، وتنشط سرا في اللاوعي ، وعندما تسنح الفرصة تظهر من جديد عنيفة أو شاذة أو مشوهة . . ولا يعي المجتمع الطبقي الرجالي المتسلط ، ان الضحية العانس قد تهمد وتنطفىء ، وقد تنقلب عدواً شرسا ، يتقد كرها وحقدا وانتقاماً ضده وضد رجاله . كمعلمة هي جلاد الأطفال ، وكموظفة أم الروتين والعراقيل ، وفي البيت هي المتسلط الذي يثور لأتفه الاسباب . وهي دائما «العذول» الذي لا يرحم المحبين ، الساهرة على «الفضيلة» الجنسية المزيفة ، تريدها أن تدوس بعجلاتها الساحقة جميع الفتيات كما داستها هي قبلاً . موقفها من الرجل ، رب المجتمع ، موقف النفور الشديد . فبقدر ما كانت بحاجة اليه ، تبتعد الآن عنه ، كارهة النسمة التي تحمل رائحته . العانس لا تعرف الرجل ، ولا تفهمه ، فكأنه مخلوق من مجرة أخرى . لقد انتهى الأمر ، ولم تعد تريد معرفة الرجل ولا فهمه . على طريق «التصعيد» قد يعوض العمل ، والاستهلاك أيضاً ، وأكثر منهما يعوض التدين الشديد ، التدين الشكلي المتعصب أو تدين الاستسلام المميت .

4 ـ التبعة الرابعة : التدهور الاخلاقي

في مجال الحديث عن العلاقات غير الزواجية كتبعة من تبعات أزمة الزواج (ج ـ 1) ذكرنا بعض المنافذ التي تنطلق منها الطاقة الجنسية المحبوسة ، ومن هذه المنافذ ما هو في نظر مجتمعنا الحالي «لا أخلاقي» ، مثل : الاستمناء ، اللواط والسحاق ، الشذوذ مع الحيوانات . وطبعا لا تتساوى هذه المسالك الجنسية في «لا أخلاقيتها» بالنسبة لمجتمعنا ، كما انها لم تخضع لنفس التقييم الاخلاقي في

جميع المجتمعات المعاصرة أو في المجتمع الانساني عبر التاريخ . في المجتمع الفارسي القديم مثلا حدث أن كان عقاب هتك العرض واللواط والاستمناء الاعدام ، مثله مثل القتل أو خيانة الوطن [89] ، بينما بعض المجتمعات والفئات المتنورة من عالمنا المعاصر لا ترى في اللواط ـ برضى الطرفين الراشدين ـ فعلا لا أخلاقياً ، وتعتبر استمناء (ذوي الحاجة) أمرا طبيعياً ، ولا تعتبر الاتصال الجنسي بدون زواج عند رغبة الطرفين الراشدين هتكاً للعرض أو زنى بل فعلا مشروعا لا غبار عليه . ونحن ، وإن كنا كذلك نؤمن بالحرية الجنسية للفرد الراشد ، فاننا نعطي أهمية للتمييز بين الأفعال المختارة والأفعال القسرية ، سواء اعتبرناها مشروعة أو غير مشروعة ، أخلاقية أو غير أخلاقية . فالاخلاق الجنسية لم توضع أو توجد عبثا ، بل لاغراض معينة ، في مقدمتها تنظيم الجنس والارث . من أجل ذلك وجدت مؤسسة الزواج ، ومنعت أو حرمت الى هذا الحد أو ذاك أية ممارسة جنسية خارج هذه المؤسسة . ولكن ، اذا لم يكن أمام الناس خيار من خرق هذه الموانع أو المحرمات بسبب أزمة الزواج ، فمن اللا عقلانية واللا معقولية أن نعتبر قيامهم بالخرق المذكور «لا أخلاقيا» ، اذ نكون قد تصرفنا كقول الشاعر : ألقاه في اليمّ مكتوفا وقال له / إياك إياك أن تبتل بالماء . وبناء على ذلك نستنتج أن في النظام الاخلاقي لمجتمعنا ثغرات أساسية ذات خطر كبير على الحياة الاجتماعية .

فالانتقاد الأول لنظامنا الأخلاقي في الجنس هو إذن «لا معقوليته» أو ـ بتعبير آخر ـ تناقضه الذاتي Paradox . بالاضافة الى ذلك نجد في هذا النظام لا عقلانية نابعة من أنه يخدم مجتمعا طبقيا رجاليا ما قبل رأسمالي . فاذا حررنا

(89) ول ديورانت : قصة الحضارة ، الجزء الثاني من المجلد الاول ، ترجمة محمد بدران ، منشورات الادارة الثقافية في جامعة الدول العربية ، الطبعة الثالثة ، القاهرة 1961 ، ص 419 .

فكرنا من المصالح الطبقية الرجالية الضيقة ، نرى أن «اللا أخلاقية» يمكن أن تقاس : أولاً ، بالتغرير بالقاصرين أو الاعتداء عليهم ، وفي مقدمتهم الأطفال . ثانيا ، بقسر الطرف الآخر (المرأة) على ممارسة الجنس بأي شكل من الأشكال ، وذروة هذا القسر هو الاغتصاب ، ولا ننسى محاولة الاغتصاب . ثالثا ، باستغلال الجنس لاغراض تجارية ، وفي مقدمتها البغاء والقوادة ، ومن ذلك أيضا استغلال الجنس للدعاية التجارية . رابعا ، بالانانية وعدم مراعاة الشريك الجنسي ، بما في ذلك التنصل من تبعات ممارسة الجنس أو من مسؤولياتها ، إن وجدت . خامسا ، بممارسة الجنس مع البهائم ، فهذا يعتبر اعتداء . يضاف الى هذه المقاييس الخمسة جميع النقائص الاخرى التي يمكن أن تمارس في مجال الجنس ، مثل الكذب والخداع وأمثالهما .

هذه المقاييس تتفق في قسم منها مع المقاييس الاخلاقية لمجتمعنا ، ويبقى حيز اخلاقي تختلف فيه هاتان المجموعتان من المقاييس الاخلاقية . وكيفما كان ، فهما تختلفان في الأساس أو المنطق . فالأخلاق الجنسية للمجتمع هي أخلاق زواجية بالدرجة الاولى وانسانية بالدرجة الثانية ، في حين أن المقاييس الأخرى المذكورة انسانية بالدرجة الاولى والاخيرة . ومع ذلك ، من الضروري أخذ النظام الأخلاقي للمجتمع بعين الاعتبار لدى دراسة التغيرات الأخلاقية ، لأن مقاييسه هي المطبقة فعلا وذات تأثير على الواقع .

انطلاقا من كلا المفهومين السابقين للاخلاق يتضح لنا أن «سوء الاخلاق» (الجنسية) لا يعود الى أزمة الزواج لوحدها ، اذ هناك سوء أخلاق في الزواج وخارجه ، كما لا يعود الى أزمة الجنس لوحدها ، فهناك غايات تجارية تستغل الجنس ، وإن كانت أزمة الجنس تسهل هذا الاستغلال . ان الاخلاق الجنسية يصعب فصلها عن الاخلاق العامة ، فتدهورها من تدهور الأخلاق العامة ، كما أن تدهور الاخلاق الجنسية يشد بالأخلاق العامة نحو الانحدار . وفي نهاية المطاف يتأكد لنا ، أن أزمة الجنس والزواج وأزمة الأخلاق هما نتيجتان مختلفتان

لأسباب مشتركة نجدها في تغييرات اجتماعية اقتصادية أتينا على ذكر بعض جوانبها فيما سبق من الدراسة .

لقد ترافقت التغييرات الاجتماعية الاقتصادية في بلادنا مع أزمات اقتصادية معيشية ، مثل أزمة السكن وأزمة النقل والغلاء وفقدان السلع الاستهلاكية الضرورية . . وغيرها . هذه الأزمات تسيء الى الأخلاق . فنحن لا نستطيع الا أن نعيش ، وهذا يعني ان نأكل ونسكن ونلبس ونعمل ونتنقل . . لا نعيش الا بالعمل ، ولا عمل في المدن الكبيرة بدون وسائط نقل ، ولذلك ترانا كالذئاب ننقض على ابواب الباصات القليلة جدا بالنسبة لعددنا ، غير مبالين بالعاجزين والضعفاء ، غير مبالين بمن يقع بين الأرجل . فلا شيء يتقدم على حفظ البقاء ! وقد تخلى الانسان عن حرية وأخوة ومساواة العصر البدائي وانتقل الى العبودية في سبيل حضارة تقيه شر الموت جوعاً ، فأصبح انسانا متحضرا . لكن «الحضارة» شبه لباس يهم الانسان بخلعه في أي وقت لا يرى في هذا اللباس حفظا لبقائه أو ـ بتعبير آخر ـ تلبية أضمن وأفضل عموما لحاجاته الأساسية . عندئذ تراه مستعدا لأي فعل ، أخلاقي أو غير أخلاقي ، ولن يحجم عن استعمال الجنس من أجل تأمين معيشته ، بل وربما أيضا من اجل تحسينها فقط . ومن ناحية أخرى فالجنس حاجة ، مثلها على الاقل مثل الحاجة الى السكن والنقل ، عندما تستحيل أو تصعب تلبيتها بالشكل الذي حدده النظام الاجتماعي ، قد يدفع الشخص المعني الى مسالك أو منافذ «غير أخلاقية» ، كالتي أتينا على ذكرها منذ قليل .

ان الاخلاق تتغير عادة بتغير النظام الاجتماعي الاقتصادي . فكل نظام اجتماعي يفرض في الأحوال الطبيعية أخلاقاً تناسبه . وعندما يتخلخل هذا النظام أو ينحل ، يتخلخل نظامه الاخلاقي أو ينحل أيضاً . ومن المحتمل أن تضعف القيم القديمة ومن ضمنها القيم الاخلاقية وتزول حرمتها قبل أن يفرض نفسه نظام للقيم الجديدة ويكوّن لنفسه حرمة . يمكن القول ، انها فترة فراغ

أو تشويش اخلاقي قد يمر بها المجتمع المعني لزمن محدود [90] ، وهي فترة تدهور أخلاقي معروفة في تاريخ تطور المجتمعات . وقد تكون عبارتا «فراغ» و«تشويش» غير موفقتين ، ففي هذه الفترة تجري معارك ـ بشكل صراع بين الأجيال أو نزاعات داخلية في ذوات الأفراد ـ بين القيم الجديدة والقيم القديمة ، لكن الحرب تكون سجالا بين الطرفين ، ولا يندر أن تصمد بعض القيم القديمة وتعيش في ظل النظام الاجتماعي الجديد أو تدعه يعيش في ظلها . أما تدهور الاخلاق في الفترة المذكورة فهو نابع ، كما يسهل الاستنتاج ، من تعايش النقيضين الاخلاقيين وبالتالي أو بسبب زوال حرمتيهما .

من الأمثلة على تضارب الاخلاق بتغير النظام الاجتماعي الاقتصادي : معركة الحجاب والسفور المعروفة في تاريخنا الحديث ، وإن كانت قد حسمت لصالح السفور(*) . على أية حال تتعايش في مجتمعنا حاليا : أخلاق الحجاب وأخلاق السفور ، أخلاق العرض والشرف وأخلاق تحرر المرأة . والانتقال من هنا الى هناك وبالعكس ليس شيئاً نادراً ، وكثيرا ما نلاحظه عند الخطوبة أو الزواج ، وعند الانتقال من مدينة الى أخرى ، وحتى عند الانتقال من حي الى آخر ، وبعد تجارب شخصية قاسية . والمرأة تعاني من تعايش هذه المتناقضات أكثر من الرجل ، مثلا ان كان الرجل متحررا أسفرت عن وجهها وشاركت في الحياة الاجتماعية ، وان كان «متعصباً» حجبت وجهها واحتجبت . فهي تفتقد الأساس الاخلاقي الخاص بها ، وبالتالي تفتقد البوصلة الذاتية لتوجيه سلوكها

---

(90) «والمشكلة في هذه المجتمعات المتخلفة في هذه الحقبة من الزمن انها مجتمعات بلا معايير ، لا يعرف فيها المرء كيف يكره وكيف يحب ، وماذا يقبل وماذا يرفض ، وفي أحيان كثيرة لماذا يفعل كذا ولا يفعل ذاك» . حسام الخطيب ، في : الثورة ، تاريخ 1978/6/18 .

(*) ولعل عودة هذه المعركة الى الاندلاع في ايران بعد نجاح الثورة الشعبية ضد النظام الشاهنشاهي دليل باهر على أن التناقض ما يزال حياً ، وان ما نظنه حسما ربما لم يكن أكثر من هدنة .

وتصرفاتها . وقد تكون الفتاة في مستوى تعليمي عال ، ومع ذلك يمنعها أهلها من الخروج مع الشاب قبل الزواج ، فتقبل بذلك غير مقتنعة ، فتتبع أخلاقا غير مؤمنة بها وتؤمن باخلاق لا تطبقها . وقد تخرج مع الشاب ، ولكن بطرق ملتوية هي طرق الكذب والاحتيال على الأهل . ونتيجة هذا كله أن تتدهور أخلاقها

وثمة إمكان أن تتغير العلاقات الاجتماعية الاقتصادية القديمة وتزول ، في حين تصمد الأخلاق المرتبطة بالعلاقات القديمة أمام هذا التغيير وتبقى حية في النفوس خلال زمن قد يقصر وقد يطول. لكن هذه الأخلاق القديمة قد لا تتناسب مع العلاقات الجديدة . والسلوك النابع من العلاقات الجديدة قد يوصلنا إلى انحراف أخلاقي غير محدد المسار ، ربما ينسجم مع أخلاق العلاقات الجديدة (التي ما زالت نظرية) وربما لا ينسجم . لكنه يبقى في نظر الأخلاق السائدة سوءاً يتحمل الشخص المعني تبعته التي قد تكون عقوبة قاسية . مثال ذلك أن مجتمعنا قد أصبح في علاقاته الاجتماعية الاقتصادية بورجوازياً ، لكنه ما زال في بعض أخلاقه «شرقياً» كالطائفية في العلاقات الزواجية . وكم من فرد وقع في هذه الورطة Dilemma ، فما خرج منها إلا خاسراً : منبوذاً من الوسط العائلي والطائفي ، هارباً متخفياً ، منحوراً أو منتحراً . والمشاحنات ، التي يحدثها خرق تحريم الزواج بين الطوائف ، ضمن الأسرة أو الطائفة دافع لتصرفات منافية لحسن الأخلاق بأي مقياس قسناها .

وللقوانين دور هام في مسألة بقاء الأخلاق مع تغير العلاقات الاجتماعية والاقتصادية . فمن المعلوم أن للأخلاق عامة قوة اجتماعية ، ولها كلها أو لجزء منها علاوة على ذلك قوة قانونية . فإذا حدثت التحولات الاجتماعية الاقتصادية وصمدت الأخلاق القديمة بقوتيها الاجتماعية والقانونية ، فإنها تصبح عائقاً قوياً أمام التطور الاجتماعي ، في حين أن تعديل القوانين بما يناسب التحولات المذكورة ينزع عن الأخلاق القديمة قوتها القانونية ويسهل عملية تغييرها . حقيقة ، ان تغيير القوانين بدون أساس اجتماعي اقتصادي لا فائدة منه البتة .

بينما مع وجود الأساس المادي المذكور يكون هذا التغيير ذا فائدة ، وإن كانت الأخلاق القديمة تلقى دعماً اجتماعياً قوياً . وإذا ما توزع الدعم الاجتماعي بين الاخلاق القديمة والجديدة ، فإن للقوانين عندئذ قوة تأثير عظيمة ، سلباً أو ايجاباً . وللأسف وقفت القوانين في بلادنا حتى الآن دائماً إلى جانب الأخلاق القديمة بمجرد أن تلقى هذه الأخلاق بعض الدعم الاجتماعي . ولو أمكن للقوى الاجتماعية المتعارضة أن تتفاعل فيما بينها ، لتأكد لنا مدى هشاشة الدعم الاجتماعي التي تستند إليه بعض الأخلاق القديمة التي تبدو لنا الآن راسخة كالجبال ، متوهمين أن لها سنداً دينياً أو طائفياً .

لنفرض الآن أن التطورات الاجتماعية الاقتصادية قد ترافقت مع تطورات مناسبة في القيم والأخلاق . غير أن القيم الجديدة لا تكون بالضرورة إيجابية أو سلبية ، إلا بحسب زاوية النظر إليها . وقد تحدثنا سابقاً عن غزو رأسمالي لعلاقات الناس وعقولها ، هذا يعني : قيم جديدة رأسمالية تحكم تعامل الناس فيما بينها . في مجال الحديث عن «دور الفتاة في غلاء المهور» أشرنا إلى نزعتين لدى قسم من الفتيات السوريات ، وهما نزعة الصعود الطبقي والنزعة الاستهلاكية . وهاتان النزعتان تعبران عن قيم اجتماعية بورجوازية لا نعتبرهما حياديتين أخلاقياً ، بل نعدهما بمقاييسنا الإنسانية قيماً وضيعة ، بحكم أنهما يقيمان الإنسان بالمال والاستهلاك .

إن معبود المجتمع الرأسمالي هو المال ، وكل شيء يقاس بالمال ، حتى الإنسان . بالطبع ، من الناحية الاقتصادية لا بد أن تقاس الأشياء بمقياس ما من أجل تبادلها ، ومن الإنسان تقاس قوة عمله . المجتمع الرأسمالي يصل فيه اقتصاد التبادل إلى الذروة ، ومقياسه المال ، وبالمال يقيس قوة العمل . غير أن المجتمع الرأسمالي لا يرى في الإنسان سوى قوة عمله (أو رأسماله ، إن كان رأسمالياً) ، ويقيمه بالتالي تقييمه لقوة عمله كسلعة يخضع سعرها للعرض والطلب . وهذا يعني ما يسمى في الأدبيات الماركسية بـ «التشييء» الرأسمالي للإنسان ، أي

اعتباره «شيئاً» أو سلعة . من هذه الناحية يلتقي النظام البورجوازي من حيث الجوهر بالنظام العبودي الذي كان يشتري البشر العبيد ويبيعهم مثل أي شيء أو حيوان . وتقييم الإنسان بقوة عمله يختلف جوهرياً عن تقييمه بعمله أو أفعاله ، بل أن الصراع ما يزال قائماً منذ القدم بين أن يقاس الإنسان بالعمل أم بالمال ، وهو ليس مجرد صراع بين مقياسين ، بل هو صراع بين معسكر العمل ومعسكر الرأسمال ، بين أن تكون الأشياء خادمة للإنسان أو يكون الإنسان خادماً للأشياء . وهو أخيراً صراع بين نظامين للأخلاق : أخلاق الإنسان وأخلاق المادة .

منذ أوائل السبعينات أصابت الناس في بلادنا حمى رأسمالية ، أصبح المجتمع عامة مسعوراً بالرأسمال . طغت «المادة» ، والمادة لا عقل لها ولا قلب . إن لم تسيرها بصيرة الإنسان ومهارته ، داست على جميع القيم والعواطف البشرية التي بدونها لن يسعد الإنسان ، مهما حصَّل من الخيرات وكدس من الثروات . ولنعط أمثلة أخرى على ما فعلته الحمى الرأسمالية بأخلاق الناس وكرامة الإنسان ، بالإضافة إلى ما ذكرناه سابقاً من الأمثلة الخاصة بموضوع المرأة والزواج :

ـ إحداهن اشتركت «بإحدى الجمعيات السكنية . فلما حل وقت التخصص ، علمت بطريقة ما أنها لن تستطيع الحصول على البيت ، لأن زوجها يملك بيتاً . وكادت تصعق لهذا النبأ ، وراحت تضرب مع زوجها أخماساً بأسداس ، وتفتق ذهنهما عن طريقة جهنمية ، فعمدا إلى الطلاق وانفصلا عن بعضهما ، حتى أثبتت أنها لا تملك بيتاً فتخصصت في بيت ، ثم عادت إلى زوجها»[91] .

---

91) دلال حاتم : من أجل بيت للسكن ، في : البعث ، تاريخ 1978/3/22 .

ـ «أحد أصحاب البيوت طالب المستأجرين بإخلاء شقة يملكها بسبب تدني الايجار . مع أزمة السكن كان من المستحيل أن يستجيبوا لطلبه . أخذ بمضايقتهم ، وقطع عنهم الماء والكهرباء في فترة انتشار الكوليرا ، وعندما لم تجد هذه المضايقات لعدة شهور ، هدم المنزل على رؤوسهم : الأب غائب ، الأم في المطبخ ، الأطفال نيام ، دوي هائل ، السطح ينهار ويتسرب النور من السقف ، أكوام البحص والحجارة تنهال على ما حوى المنزل من أثاث وأطفال»[92] .

ـ مالك آخر أقام دعوى قضائية على مستأجر للإخلاء . وبعد مد وجزر لفترة سنوات حصل المالك على الحكم بالإخلاء وصادقت عليه محكمتا الاستئناف والنقض وأعطيت المهلة القانونية للتنفيذ . وفي مساء اليوم المحدد للتنفيذ شهر المستأجر مسدسه وقتل اثنين من أسرة المالك وجرح ثلاثة . الجاني شاب ذو سمعة طيبة . يقول أبو الجاني ، انه ليس فقيراً ومع ذلك لم يستطع تأمين بيت آخر ، لأن الإيجارات تتراوح بين 20 ـ 60 ألفاً من الليرات السورية في السنة ، هو وابنه ضحايا ، الأيجار الفاحش ، ولدى مالكي البيت أملاك وعقارات عديدة ودكاكين ومخازن[93] .

ـ «وعندما وصلنا إلى عيادة الدكتور طلب الممرض 25 ل.س فقط لينادي الطبيب من المنزل . فأعطيته مبلغ مئة ليرة سورية وقلت له : أسرع ، المريضة في حالة خطر . وبعد دقائق كان الدكتور موجوداً في العيادة . وقبل أن يسأل عن المريضة وعن حالتها مد يده يطالب بمئة ليرة سورية قائلاً : وصلني مئة ليرة وبقي مئة أخرى ، أعطوني الباقي حتى أجري العملية . كل ذلك والمريضة تصرخ من ألمها ، وهو غير مكترث إلا للمئة ليرة . فقلت له : دكتور ، أجر العملية ونحن عندك رهينة إذا لم نقدم لك المئة ليرة . قال : المئة ليرة أولاً ثم العمليه . وخرجت

---

92) تحقيق أسعد عبود ، في : الثورة ، تاريخ 1977/11/5 .

93) تحقيق نصري عقيل ، في : تشرين ، تاريخ 1977/10/31 .

من عنده أبحث عمن يقرضني المبلغ ، ولما حصلت وعدت ، كانت المريضة قد شارفت على الموت ، والطبيب غير مكترث»[94] .

ـ «قبل عدة أيام أقدم أحد الأطباء على ضرب مريض له في المستشفى بعد يوم من إجراء عملية جراحية له . السبب هو (الجشع) ، ولأنه أفشى لمريض آخر أجرى عملية مماثلة ، أنه دفع أجراً للعملية أقل مما هو مطلوب منه بـ 150 ليرة !»[95] .

ـ «يوم الأحد الماضي جرح أربعة أشخاص : خبيران ألمانيان وبلجيكي ومترجم سوري . نقلوهم إلى مستشفى الطلياني فلم يستقبلهم قائلاً : لا نريد مرضى . نقلوهم إلى الرازي ، فقالوا عن الباب : معكم مصاري ؟ فأكدوا أنهم سيدفعون . ولم يقبل الرازي ، بالاقناع ، بالواسطة ، بالرجاء . الجواب : اذهبوا ودبروا دفعة على الحساب . ذهب المترجم ودبر 700 ليرة ، فقبل الرازي وعظامه التراثية أن يدخلوهم للإسعاف»[96] .

ـ نشرت «البعث» في عددها رقم 3102 بتاريخ الاثنين 1973/4/16 الرسالة التالي من وزير الداخلية : «السيد رئيس التحرير . نشرت صحيفتكم في عددها 3077 الصادر بتاريخ 1973/3/18 في زاوية (الرقابة الشعبية) تحت عنوان (حكاية جثة في شوارع دمشق) منوهة بأن المواطن . . . . كان ماراً بالقرب من مشفى المجتهد فوجد جثة رجل ملقاة على الرصيف والناس متحقلون عليها ومروقت طويل وأعلم الأهالي المخفر والمشفى ومرت دوريات النجدة أكثر من مرة دون اكتراث أحد . تبين من التحقيق ما يلي : نظم ضبط في قسم الميدان برقم 4220 وتاريخ 1972/11/19 يشعر بتجمهر المارة قرب مشفى المجتهد حول

94) زاوية «مع الجماهير» ، في : الثورة ، تاريخ 1975/10/25 .
95) غازي جريدة : الطبابة إلى أين ؟ ، في : الثورة ، العدد رقم 3355 .
96) زاوية «الرقابة الشعبية» ، في : البعث ، تاريخ 1977/11/18 .

جثة ، حيث جرى تأمين نقلها بسيارة اسعاف إلىٰ المشفىٰ الوطني ولدى تفتيش ثيابها لم يعثر على هوية صاحبها ، ثم استدعيت هيئة الكشف فقرر الطبيب أن الوفاة ناجمة عن سوء التغذية وأذيع البحث عن ذوي الجثة . وبتاريخ 1972/11/27 حضر المدعو . . . حيث تعرف على الجثة أنها جثة والده . . . الذي كان قد أدخل مشفى السويداء ونقل منه إلى مشفى المجتهد بسيارة اسعاف ولم يعلم بعدها ما جرى لوالده ، ورفض استلام جثة والده لفقره ، فدفنت بمعرفة مكتب دفن الموتى بموافقة النيابة العامة . واتضح بأن المواطن المذكور لم يقبل في المشفى المذكور فقبع على زاوية مشفى المجتهد يعيش على صدقة المحسنين حتى توفي في ساعة مجهولة من تاريخ 1972/11/19 ، علماً بأنه قد اتخذت الاجراءات اللازمة بحق المقصرين» .

ـ بائع جملة ، يكلفه البنطال الواحد 7 ليرات ، يبيعه إلى بائع المفرق بـ 18 ليرة ويعطيه فاتوره بـ 25 ليرة ، لأن الدولة تحدد ربح تاجر المفرق بنسبة 40 بالمئة فقط (!) من ثمن الشراء ، فيصل البنطال الى المواطن بسعر 35 ليرة . وهكذا ، فإن سعر المستهلك يبلغ خمسة أضعاف سعر الكلفة ![97] .

ـ «ألبسة البالة» هي ثياب مستعملة يجلبها التجار من الدول الرأسمالية الغنية ويبيعونها لنا . أحد الصحفيين يعلل غلاءها وتدني نوعيتها في السنوات الأخيرة : صار التجار يأتون إلى شارع الثورة ، وكل منهم على موعد مع أحد باعة الألبسة الجاهزة . فيفتح له التاجر بالة كنزات مثلاً (أو معاطف) ، فينتقي البائع كل القطع الجيدة ويدفع ثمناً مغرياً ، ثم يأخذ الكنزات (أو المعاطف) وينظفها ويعرضها في محله ويبيعها على أساس أنها بضاعة مستوردة[98] .

ـ قال طالب ثانوي لزميله أول افتتاح المدرسة : «أنظر ، هذا الطقم

---

97) هاني الراهب : زيارة جديدة لبلاد العجائب ، في : الثورة ، تاريخ 1977/11/12 .

98) كنعان فهد : نطالب بتأمين البالة ، في : الثورة ، تاريخ 1977/4/5 .

الساعة الالكترون من مال الفرنك» . والمقصود بمال الفرنك ، أن هذا الطالب عمل في العطلة الصيفية جابي باص ، وكان يتناسى أن يرد «الكمالة» أو يدعي أنه لا يوجد معه خمسة قروش . والمثل يقول : من هنا شعرة ومن هناك شعرة منعمل لحية . . فالحرام صار عندنا شطارة ومكسباً[99] .

ـ «ولقد كشف أحد الزملاء في تحقيق صحفي النقاب عن أحد المتسولين شريك في مطبعة بدمشق وأن آخر وجد بجيبه 70 ألف ليرة سورية ، وأن مجموع ما يحصل عليه الأطفال من هبات الناس يخسرونه في القمار وينفقونه في شراء علب السجائر والمشروبات الروحية»[100] .

ـ «في عام 1972 أرسلت إلىٰ جريدة الثورة ـ زاوية «مع الجماهير» مقالاً يتحدث عن عمليات الغش التي تمت في أقنية المشروع الرائد أثناء تنفيذها ، وأثبتت للجان التي قامت بالتحقيق هذا الغش ، إلا أن الجهات المسؤولة موهت هذا الموضوع وطوته . والآن وصل المشروع إلى النتيجة التي حذرت منها قبل خمس سنوات . وقد أثارت جريدتكم ـ تشرين ـ هذا الموضوع منذ شهرين فعلاً . أتمنى أن تتم محاسبة المسؤولين عن هذا الغش الذي وقع في أقنية الري ، فالمتعهد الذي نفذ الأقنية هرب إلى الكويت»[101] .

ـ «لقد وصلت الأمور في بعض القطاعات والمؤسسات إلى درجة باتت تشكل خطراً على مسيرة حزبنا . فالحديث عن الرشوة بات حديثاً عادياً ، والحديث عن الفوضى والمحاسيب كاد يطغى على كل الأحاديث . وكنا ننتظر أن تستقيم الأمور ، لكن ـ على ما يبدو ـ حسب البعض أن الفوضى باتت قاعدة ،

---

99) يوسف المحمود ، في زاوية «إلى من يهمه الامر» في : الثورة ، تاريخ 1978/4/20 .

100) رياض درويش : هذا التسول ، أما له نهاية ؟! في : الثورة ، تاريخ 1978/5/26 .

101) كيف تتراءى لجنة المحاسبة لمواطنينا في الرقة ؟ ، تحقيق صحفي ، في : تشرين ، تاريخ 1977/9/12 .

والنظام بات شواذاً ، فراحوا ـ وفي أكثر الأحيان ـ يسرقون أموال الشعب ، ويخونون الثقة التي منحهم إياها الشعب عن طريق قائده»[102] .

ـ إن المحاسبة (للإثراء غير المشروع) إدانة لجانبين : « ـ جانب يشمل أولئك الأفراد الطفيليين الخائنين لوطنهم ولقضية الجماهير . ـ وجانب يشمل الثغرات القائمة في النظام السياسي ، تلك الثغرات التي أتاحت لظهور هذه الفئة الاجتماعية التي تعكس آثارها الاقتصادية والسياسية والثقافية على الجماهير بخلق اللا ثقة وظواهر اللا مسؤولية والتسيب والرشوة . . الخ في نفوس جماهير الثورة . وتلك مسألة على غاية من الأهمية كافية لإدانة تلك الفئة التي لم تفسد نفسها فحسب ، وإنما اندرج افسادها على الجماهير المؤمنة بالنظام الاقتصادي الاجتماعي الاشتراكي أو ـ على الأقل ـ المهيأة لتشارك وتساهم في بناء هذا النظام»[103] .

ـ «يقال ، إن ظاهرة الفساد والإفساد ظاهرة عالمية . وهذا صحيح . فالامبريالية وشركاتها الاحتكارية والرجعيات المحلية المتواطئة معها تسعى بكل جهودها لتوهين قوى البلدان الأخرى ، وخاصة النامية ، ولتحقيق المكاسب عن طريق شراء الذمم والضمائر ، والرشوة والإفساد ، بغية تمرير صفقاتها من جهة ، وإضعاف البلد الذي يرفض الركوع أمامها من جهة أخرى ، بتخريب اقتصاده ، وتهديم تنميته ، وخلق طبقة من الأثرياء الجدد الذين ترتبط أو سترتبط مصالحه بها في آخر المطاف ، وجعل الفساد ظاهرة خلقية عامة تجر إلى التفسخ واللامبالاة والتسيب وإماتة الضمير الوطني والحس الاجتماعي والشعور بواجبات المواطنة

---

102) «تشرين» تسأل ، والمواطنون يجيبون ، تحقيق سمير صارم ، في : تشرين ، تاريخ 1977/8/28 .

103) أحمد درغام : المحاسبة كضرورة ومبدأ ثوري ، في : البعث ، تاريخ **1977/9/20** .

على حد سواء . إنها النفعية التي تتورم معها المصلحة الفردية ، ويصير التسابق إلى اقتناص المغانم بأية وسيلة هو العملة الدارجة في حسابها أولاً وأخيراً»[104] .

ـ على خط اللاذقية المزيرعة «كنا نركب سيارة (داتسون) مخصصة للنقل الزراعي ، وكنا نزيد عن عشرة أشخاص محشورين على خشبتين موضوعتين على جانبي السيارة . وقبل أن يصل السائق إلى مكان وجود دورية من شرطة المرور ، أنزل الستار على مؤخرة السيارة وتحول قلب السيارة إلى ليل مظلم . وعندما وصل السائق إلى مكان الشرطة ، أوقفوه ، وقال له أحدهم : ماذا تحمل في سيارتك ؟ فرد السائق : أبقار . ولكن الشرطي أراد أن يتأكد ، فأزاح الستار ونظر إلى الداخل ، ليجد أكواماً بشرية ، فابتسم بسخرية وقال : صحيح ، لو لم يكونوا بقراً ، لما ركبوا معك . وتركه دون مخالفة»[105] .

ـ «قبل أشهر صدم سائق رجلاً وبقرته الهولندية ، وتبين بالتحقيق أن الرجل مسؤول عن حادث الصدام بنسبة سبعين بالمئة . ولأن (ديته) عشرة ألاف ، فيكون على السائق دفع ثلاثة آلاف فقط لأهله كدية له ، أما البقرة التي ثمنها أربعة آلاف ، فلم تكن مسؤولة طبعاً ، ولذلك دفع السائق ثمنها كاملاً . أي بالنتيجة كان ثمن الرجل ثلاثة آلاف وثمن البقرة أربعة . فمن هو أثمن رأسمال بربكم !!»[106] .

ـ ن . ق . تقول : «إن الغيرة تنتاب كل امرأة ، ففي كل يوم تطالعنا أزياء ـ خير الله ـ ولكن ماذا تفعل البنت إذا كان دخلها الشهري 150 ـ 200 ؟» . و ر . ح . تقول : «إن الجامعة لا تطعم خبزاً ، ولا توفر لنا الحاجات الضرورية . والأفضل هو البحث عن رجل يستطيع تنفيذ متطلبات حياتي»[107] .

---

104) نجاح العطار : لا حازمة للفساد والإثراء غير المشروع ، في : الثورة ، تاريخ 1977/9/1 .

105) زاوية «الرقابة الشعبية» ، في : البعث ، تاريخ 1977/2/19 .

106) زاوية «متشائل» ، في : البعث ، تاريخ 1977/10/16 .

107) الموضة ـ روح الاستهلاك ، في : الثورة ، تاريخ 1978/6/25 .

- فتاة مراهقة ضايقها بعض الشبان في الطريق ، صديق لأخيها خلصها من ملاحقتهم . جلسا (ظهراً) في حديقة عامة . رآهما رجال الشرطة ، أخذوهما إلى المخفر ، اتهموهما بأنهما كانا يقومان بأشياء لا أخلاقية ، ضربوا الشاب ، شتموا الفتاة وهددوها بالفحص الطبي ، سلموها لأبيها ، أخذها الأب إلى البيت ، ضربها بقسوة ، ومنعها من الخروج من البيت[108] .

- أم ريفية جاءت تبحث عن ابنها في المدينة : «أريد أن أقول ، ليت الحكومة تعيد أبناءنا إلى بيوتهم وشبابنا إلى قراهم ، ليتها تمنعهم من العمل في دمشق ، على أن تجد لهم عملاً في قراهم . فابن القرية يضيع في المدينة ، حيث ينزل إليها دون أن يعرف ماذا يفعل فيها . . .»[109] .

وبالفعل ، إن الهجرات والاختلاطات السكانية ، وخاصة هجرة الريف إلى المدينة ، تؤثر في مجتمع - بالأصل - غير مندمج سكانياً ، تؤثر من عدة جوانب على الأخلاق . إن المجتمع والاقتصاد العربي السوري «ما قبل الرأسمالي» كان مجتمعاً واقتصاداً يحتوي عدة وحدات اجتماعية اقتصادية . وقد بدأ الاندماج منذ عشرات السنين ، لكن تواتر الاندماج تسارع في السنوات الأخيرة . في نفس الوقت وبالارتباط مع ذلك تزايدت هجرة الريف لأسباب عديدة ، تعود في مجملها إلى التطورات الاجتماعية الاقتصادية التي سبق البحث فيها . ونذكر من تأثيرات هجرة الريف والاختلاطات السكانية : أولاً - أن الأخلاق تكتسب قوتها قبل كل شيء من «السلطة الأدبية» التي يقدمها الوسط الاجتماعي لهذه الأخلاق ، ولدى هجرة الريفيين مثلاً إلى المدينة ينتقلون من وسط يعرف فيه كل واحد الآخر إلى وسط لا أحد فيه تقريباً يعرف الآخر . وبذلك تزول نسبياً تلك السلطة الأدبية الكبيرة التي كان يمارسها الكل على الفرد ، مما يسمح أكثر بالانحراف في السلوك والأخلاق . ثانياً - إن المجتمع غير المندمج اجتماعياً اقتصادياً هو إلى حد

108) رواية فتاة كانت برفقة شاب ، في : الثورة ، تاريخ 1977/6/18 .

109) زاوية «هموم» ، في : تشرين ، تاريخ 1977/9/14 .

لا بأس به أيضاً غير مندمج أخلاقياً ، أو بالأحرى غير موحد بالعادات والتقاليد . والاختلاطات الواسعة والمفاجئة تنقل عادات وتقاليد إلى غير أوساطها ، مما يدعو إلى تصرفات خاطئة تؤدي بدورها إلى سوء في الأخلاق . وقد لاحظنا هذه الناحية لدى حضور المدنيين إلى الأعراس والأعياد الريفية في الساحل السوري ، إذ يقبل الذكور من مجتمع منفصل الجنسين إلى مجتمع مختلط ، فيجدون فرصة للتحرش بالنساء ويسيئون التصرف .

5 ـ خلاصة الدراسة لتبعات أزمة الزواج

إن العلاقات الجنسية خارج مؤسسة الزواج قد تكون سبباً للإحجام عن الارتباط بعقود الزواج ، وقد تكون أيضاً تبعة ، بل ملجأ من أزمة الزواج . وإذا لم تلعب العلاقات غير الزواجية هذا الدور ، فإن أزمة الزواج تترافق بأزمة جنس ، مما يضطر الأشخاص المعنيين إلى تفريغ طاقاتهم الجنسية بالبغاء أو بطرق أخرى غير الاتصال الجنسي بين الرجل والمرأة . وبعض هذه الطرق ، بما فيها البغاء ، يعتبرها المجتمع لا أخلاقية . ويعتبر الحد من التوالد تبعة ثانية لأزمة الزواج .

أما ظاهرة العنوسة لدى النساء فهي تبعة لأزمتي الزواج والجنس ، وتتواجد هذه الظاهرة في المجتمعات المتخلفة المتزمة جنسياً . كذلك رأينا في «التدهور الأخلاقي» تبعة من تبعات أزمتي الجنس والزواج . وقلنا ، ان تدهور الأخلاق الجنسية مرتبط بتدهور أو تحسن الأخلاق العامة . من هذا المنظور رأينا أن أزمة الزواج والجنس وكذلك أزمة الأخلاق هما نتيجتان مختلفتان لأسباب مشتركة نجدها في التحولات الاجتماعية الاقتصادية في بلادنا ، بما فيها من أزمات واختلاطات وهجرات سكانية ، واتجاه التحولات المذكورة نحو علاقات رأسمالية ، وفي إشكالات التوافق بين التحولات الاجتماعية الاقتصادية والتغييرات في القيم والأخلاق .

مطبات في مسيرة المرأة العربية على طريق التحرر والمساواة

ليس من السهل أن نتكلم عن «المرأة العربية» ، ذلك لأنه ليس هناك نموذج نسائي نستطيع أن نرى فيه ممثلاً لجميع النساء العربيات ولا حتى لغالبيتهن . «المرأة العربية» أنواع وفئات ، بل ومراحل تاريخية حضارية متفاوتة . لكن ، ما يهمنا هنا : اتجاهات خط التطور الذي قطعت فيه المرأة في المجتمعات العربية شوطاً أو بعض الأشواط ، أو الذي بدأت تسير عليه ، أو تتأهب للسير عليه ، أو الذي يبدو أنها ستسير عليه في المستقبل غير البعيد . فإذا صحّت رؤيتنا لخط التطور ، وهو خط التطور التحرري المساواتي ، نكون بهذه الحالات الأربع المذكورة آنفاً قد شملنا ببحثنا القسم الأعظم من النساء العربيات ، دون أن يعني هذا أن مقولاتنا هنا لا تنطبق على النساء غير العربيات ، بنفس القوة التي نستطيع أن نقول بها إن هذه المقولات لا تنطبق على جميع النساء العربيات .

من المعلوم تاريخياً أن الإنسان أجرى في العصر البدائي أول تقسيم للعمل البشري : بين الرجل والمرأة . الرجل ساد في الخارج ، وسادت المرأة في البيت وحواشيه . ومع أن الخارج يعني لنا الطبيعة والمجتمع ، فإنه يبدو أن المرأة عموماً هي التي بدأت الحضارة في مسيرة البشرية . فعندما كان الرجل يغلب على عمله الصيد والقنص ، كانت المرأة أكثر انشغالاً بالتقاط الثمار البرية . وبحكم طبيعة

عملها الرئيسي كانت أقرب إلى أن تبدأ الشكل الأولي من الزراعة حول المسكن . ثم بحكم كونها أكثر تواجداً في المسكن أو بالقرب منه ، فإنها كانت أولى بالعناية بالحيوانات الصغيرة المأسورة ، وهذا هو الشكل الأولى لتدجين الحيوانات . فيما بعد ظهر أن نشاطي الرعي والزراعة أكثر انتاجية من نشاطي الصيد والتقاط الثمار ، فبدأت البشرية تزداد اعتماداً عليهما . ومن المنطقي أن عصر الأمومة ، الذي سيطرت فيه المرأة على المجتمع البشري ، قد ارتبط بهذه البداية النسوية للحضارة . لكن الذي حدث بعدئذ أن الرجل احتكر السلطة على هذين النشاطين الحضاريين ، وتحولت المرأة إلى فلاحة أو راعية مساعدة في البيت وحوله ، إلى جانب مهامها في أعمال البيت وتربية الأطفال .

يقال ، إن التقسيم الجنساني للعمل جاء عفوياً . على أية حال كان عمل الرجال في الخارج يعرّضهم جسمياً وذهنياً ونفسياً للصدام مع الطبيعة أكثر مما يعرض المرأة . وحتى عندما كانت المرأة تساعد زوجها الراعي أو الفلاح في تربية الحيوان والزراعة ، فإن احتكاكها مع الطبيعة لم يكن من نوعية احتكاك الرجل ومقداره . فالأعمال القاسية والخطرة والبعيدة والصعبة ، بما فيها حل مشكلات العمل ، كانت من اختصاص الرجل الفلاح أو الراعي . في حين لم تكن امرأة الفلاح والراعي لتبعد كثيراً ولا طويلاً عن البيت ، من أجل الأعمال المنزلية التي تنتظرها ، وفي مقدمتها تحضير الطعام والعناية بالأطفال . كما أنها لم تكن لتشغل ذهنها كثيراً للتغلب على ما يواجه العمل الزراعي والرعوي من إشكالات ومخاطر . بناء عليه ، إذا كانت المرأة قد بدأت الحضارة كاستئناس للطبيعة ، فإن الرجل هو الذي فجّر الحضارة بإخضاع الطبيعة . يبدو لي أن الجنس البشري كان أمام خيارين لولوج باب الحضارة : الطريق النسواني المساير ، والطريق الرجالي المجابه . أظنه بدأ أولاً بالطريق النسواني ، لكنه سرعان ما حسم أمره لصالح الطريق الرجالي ، طريق الصياد المقدام والمحارب ، لا طريق اللقّاطة المحاذرة والمستأنسة .

مهما قيل في عفوية التقسيم الجنساني للعمل البشري ، فإنني لا أراه إلا مرتبطاً بشكل من الأشكال بالتخصص البيولوجي الفيزيولوجي للمرأة في العمل والإرضاع ، وهي عملية طبيعية يتشارك فيها الإنسان مع بقية الحيوانات الثدية . وقد برر هذا الانتشار نظريات خاطئة ـ في رأيي ـ عن كون المرأة بطبيعتها البيولوجية أو الفيزيولوجية أقرب إلى الطبيعة وبالتالي أبعد عن الحضارة . في الحقيقة لم تكن المسألة مسألة بيولوجيا أو فيزيولوجيا ، بل مسألة واقع عاشته المرأة أو فُرض عليها وكوّن لديها سيكولوجيا ومهارات جسمية وعقلية مناسبة . فعملية الحفاظ على النوع البشري الذي تضطلع به المرأة بالدرجة الأولى ، من حيث الولادة والرضاعة ، لا يجوز أن يحجب بصرنا عن رؤية تفوق دور المرأة في العملية الحضارية المرافقة واللاحقة للولادة والرضاعة ، وهي أن تجعل من هذه المخلوقات الحيوانية (أي الأطفال) بشراً ، فيقطعون بهذه العملية التحضيرية خلال سنوات قليلة تطوراً احتاجت البشرية لقطعه آلافاً من السنين .

في كل الأحوال نشأت بتأثير الحضارة الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، وانقسم المجتمع البشري إلى طبقات ، فرسّخ المجتمع الطبقي الرجالي التقسيم الجنساني للعمل وسخره لمقتضياته ، جاعلاً منه الأساس الذي يقوم عليه اضطهاده للمرأة . هذا التطور بما رافقه وما تبعه جعل من النساء جنساً من الدرجة الثانية في قيمته الإنسانية وفي موقعه الحضاري وفي دوره الاجتماعي العام . هكذا بصورة عامة ومن حيث الجوهر استمر الوضع قائماً آلافاً من السنين . غير أن التحولات الاجتماعية البورجوازية الثورية وسيطرة الرأسمالية على الأنشطة الاقتصادية ونتيجة التقدم العلمي والصناعي ، وبفضل نضال الإنسان التحرري ونم وعيه . . . الخ ، خرجت المرأة عموماً أكثر فأكثر من قوقعتها المنزلية ودخلت معترك الحياة الاجتماعية وشاركت في العمل الاجتماعي . . .

هذا ما حدث في المجتمع البشري عموماً ، وكذلك في مجتمعاتنا العربية ، وإن كنا قد تأخرنا في ذلك عن المجتمعات الأوروبية والأميركية خصوصاً ، في

حين أننا سبقنا غيرنا من الشعوب ، وخاصة في أفريقيا السوداء . هذا ما حدث بكلمات مختصرة إلى أقصى الحدود ، ولا نريد التوسع أكثر ، لأن هذا ليس غاية هذه الدراسة ، بل غايتها أن تبحث في منعكسات هذا التطور وتبعاته على المرأة ذاتها ، وخاصة على علاقتها بالمجتمع الرجالي ، وبالأخص على علاقتها بالرجل نفسه . لقد كُتب الكثير عن اضطهاد الرجل والمجتمع الرجالي للمرأة ، كما كتب الكثير عن التقدم الذي حققته المرأة العربية في الوقت الحاضر . الآن أود أن أقف على هاتين الركيزتين وأنظر نظرة نقدية ، أو بالأحرى انتقادية ، إلى تطور المرأة العربية الحديثة . قد تبدو ملاحظاتي أو آرائي هنا حادة أحياناً ، وقد ترى جماعة من النساء في هذه الحدّية عداءً للمرأة ، لكن هذا سيكون انطباعاً خاطئاً ، مصدره سوء الفهم . وربما يزيل بعض سوء الفهم المحتمل أن أؤكد للقارئات ، أنه إذا كان الخيار بين سيادة الرجل أو سيادة المرأة على المجتمع ، فكل رجل سيكون مع سيادة الرجل . ما يمكن أن يتفق عليه رجال ونساء بهذا الخصوص هو : إما سيادة الرجل ، أو الديموقراطية بين الجنسين (الديموقراطية الجنسانية) . واحتمال تخلي الرجل عن السيادة الرجاليه على المجتمع لصالح ديموقراطية جنسانية ، لا يصدر عن أي سبب أو دافع آخر سوى الوعي بأن الحياة البشرية ستكون هكذا أكثر سلامة وصفاء وسعادة . ستكون الحياة «أجمل» لكل من الرجل والمرأة . من هذا المنظور أرجو أن تُقرأ الأسطر التالية .

ـ 1 ـ

في هذا القرن ، لا أعلم منذ متى بالضبط ، إنما بشكل خاص منذ أواسطه ، أخذت المرأة العربية تخرق نظام تقسيم العمل المتوارث بين الجنسين . هذه العملية تعني في الوقت نفسه : خروجاً من البيت وغزواً للخارج . لكن المرأة العربية ـ في الحقيقة ـ اقتحمت الخارج كضيفة غير مرغوبة أكثر من كونها

غازية . أما علاقتها بالطبيعة ، وأما علاقتها بالحضارة ، فلم تتغير بصورة جوهرية إلا قليلاً ، بل بقيت الى حد بعيد أسيرة عصورها الماضية : نسبياً ضعفت علاقتها بالطبيعة ، دون أن تقوى علاقتها بالحضارة .

إن الانسان كائن يقف على احدى قدميه على ضفة الطبيعة وبالأخرى على ضفة الحضارة . وحيث يبدو الرجل المعاصر وكأنه يهم بأن يتهور وينزع قدمه عن ضفة الطبيعة ، فإن المرأة العربية مدعوة مع المرأة المعاصرة عموماً لأن تشارك الرجل القرار وتتدارك الخطر فتثبت قدم الانسانية من جديد على ضفة الطبيعة الأم . هذا يعني بكلمات مباشرة واضحة : الوقوف في وجه الرجل الذي تمادى في صراعه مع الطبيعة والسيطرة عليها إلى درجة تدمير هذه الطبيعة ، وبالتالي تدمير المجال الحيوي الذي يهدد حضارته أو حتى وجوده بالفناء . ولا يجوز أن يخطر ببال أحد أن مسألة تلوث البيئة في العالم العربي مسألة ثانوية ؛ ومن يراقب التخريب الذي حصل لبيئتنا وللطبيعة عندنا خلال العشرين سنة الماضية ، سيتأكد له أن سلامة البيئة في بلادنا العربية تتساوى في أهميتها بمسألة الأمن الغذائي ، إن لم تفوقها . في نفس الوقت ، المرأة العربية مدعوة لأن ترسخ قدمها الأخرى على ضفة الحضارة من خلال المساهمة المعتبرة والفعالة في الانجازات البشرية العلمية والتقنية والاقتصادية والسياسية والثقافية ، فتكون منتجة حضارياً لا مستهلكة فحسب . لا شك أن العرب عموماً أصبحوا في العصر الحديث مستهلكين للحضارة أكثر مما هم مبدعون لها ، لكن المرأة العربية تعتبر من الناحية الحضارية مجرد مستهلكة تقريباً .

لعله من المناسب في هذا المجال أن نفرق بين موقع وموقف كل من المرأة العربية المدينية والمرأة العربية الريفية . نلاحظ مثلاً أن المفهوم الجمالي لدينا نحن العرب قد تأثر بعلاقة المرأة بالطبيعة والحضارة . فالرجل الأسمر الذي لوحته الشمس جميل ، مثلما هي جميلة المرأة ناصعة البياض التي لم تر وجهها أشعة الشمس . وبما أن هذه المرأة مدينية على الأرجح ، أو على الأقل ليست فلاحة أو

راعية ، فإن المرأة المدينية على هذا الأساس أكثر جمالاً في أعين العرب من المرأة الريفية التي تتعرض أكثر نسبياً للعوامل الطبيعية . لا أقول ، إن المرأة العربية هي التي اخترعت هذا الفهم الجمالي ، ولكنها في كل الأحوال تتصرف بمقتضاه . كما أنني لا أعلم ، إن كانت بنت الريف أقل انجراراً وراءه بحكم اختلاف قناعتها أم بضغط ظروفها . الخطوة التالية لهذا السلوك التجميلي هي استبدال الجمال الطبيعي بالجمال الاصطناعي ، قل الحضاري الاستهلاكي . هكذا ، فيما نرى المرأة الغربية العادية تميل الى نزع أقنعة التجميل عن وجهها ، وجسمها عموماً ، ليظهر جمالها الحقيقي الأصيل ، فإن المرأة العربية العادية ، في المدينة أولاً ثم الآن ايضاً في الريف ، تزداد استهلاكاً للسلع التجميلية ، حتى أصبحنا الآن في عام 1990 نرى الشقراوات (أقصد «المستشقرات») أكثر عدداً في مدننا مما في بريطانيا أو المانيا .

هذا من الناحية الجمالية . بنظرة أكثر شمولية نلاحظ في تطورات مجتمعنا الحديثة أن المرأة البدوية أكثر ميلاً للاستقرار من الرجل البدوي ، حتى أن المرأة البدوية المستفلحة (التي أصبحت أو جُعلت فلاحة) تقوم بالقسم الأعظم من الأعمال الزراعية ، في حين أن البدوي المستفلح ما زال يتصرف وكأنه يستريح من أعمال الرعي أو الصيد والغزو ليعاودها بعد فترة . بالطبع لا يمكن أن نعتبر تحول البدوية الى فلاحة أمراً سلبياً . بالعكس ، قد تبدو المرأة في هذه الحالة أكثر تقبلاً للحضارة من الرجل ، باعتبار ان حياة الرعي والغزو أقرب الى الطبيعة وأن حياة الزراعة أقرب الى الحضارة . مع ذلك لا ننسى أن البدوي يجد في عمله تحدياً للطبيعة أكثر مما في الأعمال الزراعية وحياة الفلاحين . بالمقابل ثمة استفهام حول دافع المرأة البدوية للتوطن . والجواب هو أنه خادم للحضارة مهما كان مآثراً للأمان والراحة . وهذا ما لا نستطيع ادعاءه حول دوافع نزوح الريف الى المدينة .

إن الأعداد الهائلة من الأسر الفلاحية التي هجرت الريف والزراعة في الوطن العربي وانتقلت الى المدينة كانت دوافعها لهذه الهجرة ثنائية : الرجل مضطراً لضيق الأرض ونقصان المحصول في القرية ولتوفر فرص العمل في المدينة ، والمرأة حباً بالراحة وانبهاراً بأضواء المدينة . على الخط نفسه نجد المرأة العربية في البلدة أو المدينة الصغيرة ميالة للنزوح الى المدن الكبيرة أو الى العاصمة . . . لذلك ترى أن ابتعاد الرجل العربي عن الريف والزراعة ، وبالتالي الطبيعة ـ رغم مخاطر مثل هذه الهجرة في الأحوال المعروفة ـ هو محاولة للتقدم الحضاري ، في حين أن ابتعاد المرأة الريفية عن الطبيعة هو ـ بالمقارنة مع الرجل ـ ابتعاد عن الصراع مع الطبيعة دون تقدم حضاري فعال إلا من الناحية الاستهلاكية ، ـ هذا سوى في الحالات التي قضت فيها ظروف السوق والعمل أن تشتغل المرأة الريفية المهاجرة وليس زوجها ، وذلك ضد إرادة كل منهما . ونستطيع أن نتابع مع المرأة المدينية . فهذه ما زالت الى حد بعيد تعمل خارج البيت لأحد سببين : أولاً الحاجة الى الدخل من العمل ، ولذلك تتخلى عنه وتنقطع للبيت عندما تتزوج أو عندما يصبح دخل الزوج كافياً . ثانياً ، التسلية في العمل اللامنزلي ، باعتبار ان البقاء في البيت يسبب الملل والخمول ولا يسمح بالاحتكاك الاجتماعي مثل العمل ، وهذا بصورة خاصة لدى النساء من الطبقات الميسورة . .

لا نريد ان نزيد هنا ، لأن النقاط التالية سوف تستكمل الصورة التي مؤداها ، أن عملية تحرر المرأة العربية ومساواتها تعاني من ثغرة كبيرة وهي أن بعد المرأة عن الطبيعة لم يتعوض بقربها الحضاري ، كما أنها بسلبيتها هذه تنجرّ مع الرجل في فعله اللامسؤول تجاه البيئة وبالتالي مستقبل البشرية . بالطبع ليست المرأة مسؤولة وحدها عن هذا التطور ، وليس مثل هذا الادعاء هو قصد هذا البحث ؛ كل ما هنالك أن تعرف المرأة العربية الى أين تسير راضية أو مرغمة ، كي تأخذ عِلْماً وتكوّن رأياً وتصنع تصوراً للتغيير ثم تحاول .

- 2 -

لقد خرجت المرأة العربية الى المجتمع ، وهذا تطور ايجابي كبير . لكن خروجها اقتصر على حد بعيد على مجال العمل . فتحسنت علاقتها بالعمل ، رغم كل الثغرات ، إنما علاقتها بالمجتمع خارج العمل لم تتحسن في النموذج الأسري الجديد الذي تكوّن مع / ومن خلال عملية تحررها ومساواتها . بدأ هذا مع التطور الرأسمالي الذي خرق النظام التقليدي للتأهيل المهني ، فمن جهة نافس الحرفة والانتاج الصغير وتفوق عليه ، ومن جهة اخرى قدم فرص عمل جديدة وسمح للأبناء بالاستقلال الاقتصادي عن آبائهم . قبلئذ كان الابن يعمل مع الأب في حرفته أو دكانه أو على أرضه . . . يتزوج ويبقى ضمن العائلة التي ولد فيها ويرفدها بزوجته ثم بأطفاله . في هذه العائلة ، التي تضم الجد والجدة والأب والأم والأبناء والكنّات والأحفاد . . لم تكن الزوجة الشابة (الكنّة) تكسب في العادة سلطة معتبرة ، بل غالباً ما كانت تنتقل من سلطة أبيها وأمها الى تحت سلطة زوجها وأبي زوجها وأمه . بالاستقلال الاقتصادي للابن على طريق التطور الرأسمالي للمجتمع العربي جاءت الفرصة للمرأة الحديثة لانهاء الصراع التقليدي الذي عرفته البشرية منذ آلاف السنين ، وهو الصراع بين الحماة والكنّة ، فأنهته بأن انفصلت عن العائلة التقليدية (عائلة الجد) وابتعدت عن الحماة وأسست كياناً أسرياً جديداً ، صغيراً ، انفردت فيه بزوجها وأولادها[1] . بذلك فإن المرأة السائرة على طريق التحرر والتي استفادت من التطور الرأسمالي لتكوين أسرتها الصغيرة ، دعمت هي نفسها من ثم دون قصد التطور الرأسمالي من خلال

---

(1) الاحصاءات نادرة حول هذا التغير في شكل العائلة العربية . من هذه الاحصاءات النادرة أن 55 بالمئة من الأسر المغربية سنة 1974 تتكون من الأب والأم وأطفالها . انظر فاطمة المرنيسي ، السلوك الجنسي في مجتمع اسلامي رأسمالي تبعي ، ترجمة ازويل فاطمة الزهراء ، دار الحداثة ، بيروت 1982 ، ص185 .

مساهمتها في تفكيك العائلة التقليدية حتى قاربت هذه على نهايتها الآن في المجتمعات العربية الأكثر تطوراً .

رافق هذا التطور ولحقه تغيّر في هندسة البناء وفي نمط السكن العربي : هجر العرب بشكل متسارع ، وخاصة في العقدين الأخيرين ، المنزل الأرضي المؤلف من عدة غرف ، وربما مع عليّة (غرفة أو أكثر على السطح) ، والذي كانت تقطنه عائلة كبيرة ثم أحياناً عدة أسر صغيرة ، والذي تتواجد أمامه فسحة واسعة مكشوفة للسماء (حوش) محاطة بسور ، حيث تزرع في هذا الحوش بعض الأشجار المثمرة والأزهار . في هذا النظام البنائي السكني يعوّض اقتصار البيت على طابق أرضي مع علية ووجود حوش واسع ، عن ازدحام البيوت في المدن والقرى وعن ضيق الشوارع التي كانت في الحقيقة أزقة . محل تلك البيوت تحل الآن بسرعة عجيبة الشقة الطابقية الضيقة المفصولة عن السماء والخضرة والجيران مع شوارع كأزقة الماضي ، دون حدائق وملاعب تعوض عن الحوش وزقاق الحارة الآمن ، ودون مؤسسات اجتماعية تؤدي وظيفة الجيرة من حيث التواصل والمؤانسة والتساعد . كان هذا التطور بتأثير الغرب البورجوازي ، إنما على مبدأ الأخذ بالأسوأ وترك الأفضل . وكان أيضاً استجابة للحاجات السكنية الملحة للأسر الصغيرة الجديدة . فالشقق السكنية الجديدة تحقق تماماً الرغبة في عش زوجي مستقل تعيش فيه الزوجة مع زوجها وأولادها بعيداً عن أعين وتدخّل وتطفّل وبالتالي عن أنس أي غريب (من خارج هذه الأسرة) ، تعيش في مملكتها المسوّرة المحصّنة التي لا يمكن حتى للصحافة أن تعلم شيئاً عما يجري فيها . وقد ساعد التطور الرأسمالي بعلبه الاسمنتية على حل أزمة السكن للأسر المتفرّقة ، وبالمقابل قدمت هذه الأسر الصغيرة للرأسمال العقاري مجالات استثمار هائلة .

لقد انتزعت المرأة زوجها من بيت أهله[2] ، كالشعرة من العجين ، برضاه

(2) تقول أغنية تونسية : الابنة أفضل من عشرة آلاف صبي / إذا كانت على سفر سألت عن =

طبعاً . لكنه ، هو الذي كان يقضي جلّ نهاره وبعض ليله خارج الجو العائلي ، لم يكن نزوعه الى الاستقلال الاسروي والسكني بمثل نزوع زوجته . بذلك كسبت المرأة العربية الحديثة سيادتها في بيتها ، لكن علاقاتها ببنات جنسها تدهورت فالمرأة ، التي كانت الى حد بعيد محبوسة في البيت ، كانت علاقاتها طيبة أو ـ على الأقل ـ وثيقة (سلباً أم ايجاباً) بأهلها وأهل زوجها ونساء جيرانها وقريباتها وقريبات زوجها . . الى جانب صداقاتها مع زوجات أصدقاء زوجها ؛ هذه المرأة انتقلت من قوقعة كبيرة ممثلة بالعائلة الجدية الى قوقعة صغيرة ممثلة بالأسرة الزوجية . الحيّز أصبح أصغر ، بالنظر الى عدد أفراد القوقعة المنزلية والى مساحة المجال البيتي والى امتداد الصلات ما بين البيت والخارج . أصبحت المرأة الآن «رأسها برأس زوجها» ـ كما يعبّر العامة ـ أو وحيدة مع أطفالها ، إن لم تستطع أن تقيّد زوجها في البيت بحجة الوحدة والخوف وصعوبة ضبط الأولاد أو ضرورة تعليمهم . . الخ ؛ وهي حجج صحيحة ، لكنها ليست أكثر من نتائج غير متوقعة لما أرادته المرأة نفسها . إنها تُفاجأ الآن بأن الجنة الزوجية تفتقر الى المؤانسة . ولا يندر أن تخترع الزوجة حججاً واهية ، وأحياناً مضحكة ، لمنع زوجها من الخروج في أوقات الراحة . ولحسن حظها اخترع التلفزيون واقتحم كل بيت تقريباً ، فقيراً كان أم غنياً .

هذا الانفراد بالزوج يفسح بالطبع المجال للأخذ والعطاء بين الزوجين ، لكنه في نفس الوقت لا يرضي أياً منهما ، فيسود الصمت ويدب الملل الى حياتهما وتقسو المعاملة . كانت العائلة الكبيرة لدى الطبقات الفقيرة لا تعطي الفرصة

= حال أمها / وإذا كانت قريبة فإنها تغدق حبها عليّ / وتطعمني مما لديها / فلا تكوني سعيدة جداً يا أم الولد/ ابنتي سوف تكبر وتتزوجه / تبني منزلها على تلة بعيدة عنك / وزوجها سوف يحصل قوته وهي تنفقه . انظر دورين انغرامر : المرأة العربية من وجهة نظر غربية ، في : شؤون عربية ، العدد 22 ، كانون الأول 1982 ، ص96 .

تكافية للزوجين لممارسة الجنس أو تبادل العواطف أو مناقشة أمورهما المشتركة ، فأتاحت ذلك الأسرة الزوجية الصغيرة . غير أن هذه الأسرة أفقرت أيضاً الحياة الاجتماعية الحميمة التي كانت متوفرة للزوجين في العائلة القديمة . الزوجة الحديثة تفقد صداقاتها القديمة ، وتحاول بعفوية أحياناً وبقصد أحياناًاخرى قصقصة علاقات زوجها مع العالم الرجالي . هكذا يجد الزوج نفسه مقتلعاً من جذوره الرجالية ، ويصبح وقت الفراغ عبئاً عليه بعد أن كان متعة . فالمرأة ، التي صممت ضمناً على هجر مجتمعها النسائي عندما وهبت نفسها لإقامة كيانها الجديد ، لا تدرك ولا تريد أن تدرك حاجة زوجها الى مجتمع الرجال الذي عاشه أسلافه آلافاً من السنين[3] . من المؤكد ان المجتمع المختلط هو المجتمع الطبيعي ، لكن هذا لا يعني حرمان أي من الجنسين الاجتماع بنفسه ، كما يحدث عادة في المجتمعات الغربية الحالية التي تشوهت في هذا الجانب من بنيانها ، إذ أصبحت تنظر الى أية عاطفة بين اثنين من جنس واحد نظرة تشوبها الريبة في سلامتها من الشذوذ الجنسي .

قد تظن بعض القارئات أنني بهذه المقارنة المجتزأة بين شكلي الأسرة العربية أناصر الأسرة القديمة . لكن ، إذا صحّ هذا الظن ، أكون قد وضعت نفسي في وجه تيار التطور الجارف . في الحقيقة ، أنا لا أبحث في محاسن ومساوىء كل من الأسرة القديمة الكبيرة والأسرة الحديثة الصغيرة . بالتالي لا أحكم لمصلحة أي من الشكلين الأسرويين ، بل أنظر ما الذي خسرته الأسرة الحديثة من محاسن الأسرة القديمة ، هذا يعني أنني أتناول من الأسرة القديمة تلك المحاسن التي تفتقدها الأسرة الحديثة . منطلقي في هذا أن أعي مايحدث لي ، حتى لو كان ـ افتراضاً ـ

---

3) تعبر اسطورة جلجامش أفضل تعبير عن هذه الصداقة الرجالية ، وترفعها كقيمة فوق العلاقة مع المرأة . وأنا أستغرب أن هذه الناحية في الاسطورة لم تنل حقها من الاهتمام لدى الدارسين العرب .

هذا الذي يحدث لا حول لي تجاهه ولا قوة ، على مبدأ : اللهم لا أسألك رد القضاء ، بل أسألك اللطف فيه . غير أني على اقتناع بأن الوعي البشري والإرادة القائمة عليه هما دائماً وفي كل الأحوال عامل مؤثر في التطورات بهذا القدر أو ذاك .

من زاوية النظر هذه أتابع المقارنة بين شكلي الأسرة العربية . وهنا أزعم أن الأسرة القديمة كانت تربيتها للأطفال من ناحية الصحة النفسية ـ على الأقل ـ أسلم من تربية الأسرة الحديثة . فالطفل الذي ينشأ ويترعرع في عائلة يلعب فيها تربوياً أكثر من رجل دور الأب (كالجد والأعمام) وأكثر من امرأة دور الأم (كالجدة والعمات) سوف تكون فرصه لأن ينمو جسدياً ومعرفياً وعاطفياً ، لأن يكوّن شخصيته المستقلة ويكتسب المقدرة السلوكية على الاندماج الصحي في المجتمع ، أكثر وأفضل من فرص الطفل المعتمد كلياً وحصراً على أب واحد وأم واحدة . إن عقدة أوديب لم تكن لتنل تلك الأهمية في علمي النفس والتربية لولا وجود أسرة لأبوين البورجوازية التي هيأت لهذه العقدة أفضل مناخ للازدهار والهيمنة ونفث لشرور النفسانية ،ـ هي بنت حلال للبورجوازية ونموذجها الأسروي .

إن القول ببورجوازية الشكل الحديث للأسرة العربية لايجوز أن يحجب عن نظرنا المضمون الشيوعي للأسرة عموماً . الأسرة ، كيفما كان شكلها ، هي البقية الباقية من المجتمع الشيوعي البدائي في قلب المجتمعات الطبقية اللاحقة . وعندما يقضي هذا العنصر الشيوعي من المجتمع البشري ، سوف ينتهي وجود الانسان حتماً . فهؤلاء الذين يحاربون الشيوعية دون تفريق أو تمييز ، لو تبصروا قليلاً لأدركوا أنهم يدينون بوجودهم أصلاً للمبدأ الشيوعي القائل : لكل مايحتاج ومن كل ما يستطيع . لو أن الأسرة لم تكن شيوعية ، أي لو قامت مثلاً على المبدأ الرأسمالي النفعي ، حيث يكون لكل عطاء مادي أو خدمي مقابل مادي أو خدمي ، فمن أين للأطفال القصّر أن ينالوا مايحتاجونه من غذاء ولباس ومأوى وخدمات وهم غير قادرين طبعاً على دفع ثمنه بأي شكل من الأشكال . أما

كونهم سوف يسددونه عندما يكبرون ويعملون ، فهذا في علم العيب ، فما من ضمان لأن يقوموا بذلك ومامن ضمان لأن يبقى أهلهم أحياء ، إلى جانب أنه في الواقع لم يحدث قط أن سجل أبوان ما تكبداه من أعباء على أطفالهما وطالباهم بتسديده فيما بعد ، خاصة إذا لم يكونا محتاجين ؛ بالعكس نرى أن عطاء الأبوين لا ينتهي حتى بعد مماتهما من خلال ما يورثانه للأولاد . بعد هذا وبالمقارنة مع الأسرة القديمة أقول إن الأسرة العربية الحديثة من خلال اقتصارها على الأبوين وأطفالهما قد ضعف فيها العنصر الشيوعي ، وبالتالي أضعفت هذا العنصر في عموم المجتمع .

لنعد الآن إلى العلاقة بين الرجل والمرأة وأهلهما في الأسرة العربية الحديثة : بحكم أن المرأة تقليدياً هي المسؤول الأول عن البيت وأن الرجل بعيد نسبياً عن أمور البيت الداخلية ، فإن الرجل تأثر بالنزعة الانعزالية للأسرة الزوجية أكثر من المرأة ، إذ أن دخول هذا الحصن الأسروي عن طريق المرأة أسهل من دخوله عن طريق الرجل . وقد عبر بعض العوام عن هذا الوضع بقولهم : إذا كنت من أهل المرا ، بتفوت بلا مشورة ؛ وإذا كنت من أهل الرجّال ، بتوقف على باب الدار . بالتالي أصبح أهل الزوجة أقرب إلى البيت والأسرة من أهل الزوج . أهل الزوجة يستطيعون عن طريق ابنتهم أن يتصرفوا في بيتها كأنهم أصحابه ، في حين لا يستطيع أهل الزوج ذلك إلا برضى كنتهم وبتشجيعها . هكذا أصبحت علاقة الأسر الزوجية بأهل الزوجة أقوى من علاقتها بأهل الزوج ، بالتالي فإن الأسر الصغيرة الجديدة والتي انبثقت عن انحلال العائلة الكبيرة أخذت منحى معادياً لهذه العائلة أو بالأحرى معاكساً لمنحاها . بالفعل نجد لدى الزوجات الحديثات ميلاً واضحاً لإحلال أهلها محل أهل الزوج ، حتى آن هذه الأسر الزوجية ، إذا اضطرت ـ بسبب أزمة السكن مثلاً ـ إلى السكن مع أي من الأهلين ، تختار غالباً أهل الزوجة . وإذا كانت لدى الزوج بقية من المكابرة الذكورية ، فإنه قد يقف من أهل زوجته موقف زوجته من

أهله ، الأمر الذي يعني تردي العلاقة مع كلا الأهلين وبالتالي مزيداً من الافقار للعلاقات الاجتماعية الحميمة لدى الأسر الزوجية الحديثة .

نعود إلى القول ، إن النزعة القوية لدى الزوجة العربية الحديثة لأحداث كيان صغير تحت سلطتها البيتية يقتصر أعضاؤه على الزوج والأطفال ، تحرمها إلى هذا الحد أو ذاك من صداقاتها القديمة وتقلل إلى هذا الحد أو ذاك من علاقات زوجها الرجالية ، ويجعل لزاماً على الأسرة الجديدة إيجاد صداقات وتعارفات جديدة تتناسب مع الوضع الجديد . غير أن الصداقات الجديدة يجب أن تكون صداقات للأسرة ، أي للزوجة والزوج معاً ، وليس كالسابق صداقات منفصلة لكل من الزوج والزوجة . تنبع ضرورة هذه الصداقات المشتركة من أن المجال البيتي والمزاج الأسروي يضيق عادة على العلاقات الحميمة المنفردة ، ربما باستثناء العلاقة بالأهل . لذلك تخضع جميع الصداقات المنفردة القديمة إلى امتحان أمام الأسرة الجديدة ، كما تخضع الأسرة نفسها بدورها إلى امتحان أمام الصداقات المنفردة القديمة . وغالباً مايكون الفشل من نصيب العازبين والعازبات من بين الصداقات القديمة . الأكثر حظاً في هذا الامتحان المزدوج هم الأزواج ، إذا صدف أن انسجمت الزوجتان كانسجام الزوجين الصديقين ، أو إذا إنسجم الزوجان كانسجام الزوجتين الصديقتين . وهذا احتمال ضعيف نسبياً . قد تُحل المشكلة بأن يفرض أحد الشريكين الزوجين صداقاته السابقة على شريكه ، وهذا ما يحدث كثيراً ، بالتحديد من قبل الرجل ، غير أن المرأة تجد نفسها عندئذ غريبة في صداقاتها الأسروية ، أو بالأحرى تحس بأن هذه الصداقات المشتركة لا تقدم لها السعادة التي يتوقعها المرء عادة من العلاقات الاجتماعية الحميمة ، بتعبير أدق : لا تقدم لها السعادة التي عرفتها في صداقاتها المنفردة القديمة . على أنه مهما كان أحد الزوجين قادراً على فرض علاقاته الشخصية على أسرته الصغيرة ، فإنه يخضع لحق النقض (الڤيتو) من قبل شريكه ، خاصة عندما تدخل الغيرة في العلاقة . إذن تلعب الغيرة أيضاً دوراً هاماً في علاقات الأسرة الخارجة منذ وقت قصير نسبياً بعملية قيصرية من رحم عائلة الجد ، والتي مازالت مترمتة جنسياً ،

لا تسمح عادة بعلاقة صداقة إلا فيما بين النساء أو فيما بين الرجال ، وأي بادرة لصداقة بين الجنسين تنهي في الأحوال العادية علاقة الصداقة بين الأسرتين المعنيتين . يضاف إلى كل هذا أن امكانات اللقاء بين الأسر المتصادقة قليلة نسبياً ، خاصة مع صعوبة مغادرة الزوجين معاً للبيت بسبب الأطفال وصعوبة استقبال المسكن الحديث لعدد كبير من الزوار . .

ـ 3 ـ

تتطور المرأة العربية الحديثة لأن تصبح عضوا كامل العضوية في المجتمع ، بدءاً من العمل الاجتماعي . لكن المرأة التي تعلمت لآلاف السنين أن تكون كاللبوة في الدفاع عن عرينها العائلي ، ما زالت عموماً بعد أن دخلت المجتمع في ولاء شبه محصور لأسرتها ، كالسابق أو أكثر من السابق ، بعد أن أصبحت ربة البيت والمرأة الوحيدة (عادة) فيه ، وبسبب أن الأسرة الصغيرة أكثر هشاشة ، أي أقل مقاومة من عائلة الجد الكبيرة أمام العدوان الخارجي (الحقيقي أو الموهوم) .
الولاء المحصور بالأسرة أصبح يعني ـ بعد أن دخلت المرأة المجتمع ـ الأنانية الأسروية ، والذاتية الضيقة مقابل الموضوعية الاجتماعية ، والجاهلية والتعصب مقابل التنور والتسامح ، يعني التبعية الفكرية والعاطفية للرجل الزوج ، في الحق والباطل ، في الصحيح والخاطىء ، في الجميل والقبيح .

يتجلى ضعف ولاء المرأة الحديثة العادية لمجتمعها ـ فيما يتجلى ـ في اهتمامها الطاغي بأمورها الذاتية وأمور زوجها وأسرتها ، حتى لو كان على حساب المجتمع . وحتى لو لم يكن الخيار بين أسرتها والمجتمع ، فإن هذه المرأة لا تعير قضايا المجتمع اهتماماً معتبراً . فلا تهتم غالباً بالسياسة ـ سواء بمفهومها الواسع أو الضيق ـ ولا بمصير المجتمع أو الانسانية ، ولا حتى بواقع ومستقبل العلاقة بين المرأة والرجل . لاتقرأ من الصحف والمجلات إلا ـ وبالكاد ـ ما يفيدها في زينتها وحياتها المنزلية وقتل الوقت ، ولا تطالع من الكتب إلا ـ وبالكاد ـ التي تحتوي على مضامين سطحية وقصص الغرام الموهومة ، بصورة عامة الكتب التي

لا تتطلب جهداً عصبياً ونفسياً منها . لذلك ليس لها مواقف أو آراء سياسية أو ثقافية ، وبالتالي فأراؤها ومواقفها هي آراء ومواقف زوجها . هذا لايعني بتاتاً أن جميع الرجال لهم آراء ومواقف سياسية وثقافية ، إنما نحن ننظر إلى الأمر بصورة نسبية .

ويتجلى ضعف ولاء المرأة العربية الحديثة العادية للمجتمع في مجال العمل . فهي أقل ابداعاً فيه ، لضعف الاهتمام غالباً ، وأقل طموحاً : لعدم الثقة بالنفس أمام الرجل من جهة ، ولأنها من جهة أخرى لا تجد في العمل الاجتماعي تحقيقها الذاتي بل في الزواج والأسرة . كذلك فهي أقل تضحية في سبيل العمل والقضية العامة ، إذ تدخر قواها للأسرة ولا ترى العمل أو القضية العامة جديرين بتضحيتها ، مع أنها كامكانيات أقدر عموماً على العطاء من الرجل ، بالنظر إلى ماتقدمه في اطار الأسرة . في الغالب لاتبذل في العمل من الجهد إلا ماتضطر لبذله خوفاً من عقوبة أو تحقيقاً لمكسب مباشر ملموس . قد تفخر بجمالها أو بحبها أو بصفات شخصية محببة فيها أو حتى بزوجها ، لكنها لا تجد مجالاً للفخر في اتقانها للعمل أو الاجتهاد أو الابداع فيه . وهي مع ذلك تحاول أن تستغل وقت العمل الاجتماعي لمصلحة بيتها وأسرتها ، حيثما تسنى لها ذلك : فشغل الصوف مثلاً وتبادل الخبرات في الطبخ والأزياء مع الزميلات وتبادل التجارب البيتية والنسائية وغير ذلك من المشاغل والهموم ، إلى جانب التقارير الطبية الصورية ، أمور تضر بالعمل لا تُحس المرأة الحديثة العادية عموماً إزاءها بتأنيب الضمير أو تعد على حقوق المجتمع ، إلا ماندر . وهذا قبل كل شيء لأن الحدود بين العام والخاص ليست واضحة لها تماماً . ربما تظن أنها تحقق مكسباً بترك الحمل الأكبر من حصتها في العمل الاجتماعي على الرجل ، لكنه مكسب خدّاع ، إذ بالعمل ، بالعمل المبدع ، استطاع الانسان أن يتخلص من حالته الفردية .

إذا كان مبرراً للمرأة في الماضي ، بحكم انحصارها داخل البيت ، أن ينحصر اهتمامها في هذا البيت وأهله ، فإن دخولها المجتمع لم يعد يبرر لها ذلك الموقف . الوضع الجديد يتطلب منها مشاركة الرجل بقضايا العمل والمساهمة في تحسينه وتطويره ، والاهتمام بقضايا المجتمع السياسية والاقتصادية والثقافية والأخلاقية ، ذهنياً وعملياً . لاشك أن المجتمع الرجالي أبعدها عن ذلك ومازال يبعدها عنه منذ آلاف السنين . غير أن العضوية الكاملة في المجتمع هي ضمناً فعل اجتماعي وتحمل مسؤولية ومشاركة في تقرير المصير ، قبل أن تكون قانوناً أو حقوقاً مكتوبة . وإذا كان همّ المرأة أن ترضي الرجل ، فلتعرف المرأة أن مايرضي الرجل من عامة الرجال هو أن تبعد عن التحرر والمساواة وأن تعود إلى ما كانت عليه جدتها المرحومة ، تطبخ جيداً وترتب البيت وتعتني بالأولاد وتهتم لجمالها وتترك له الباقي ، كما قال بهذا الشأن الشاعر العباسي ابن بسام[4] :

ما للنساء وللكتابة والعمالة والخطابة
هذا لنا ، ولهنّ منّا أن يبتن على جنابه

ما أقوله لا يعني مطلقاً أن المطلوب هو ترك الطبخ وإهمال البيت وعدم العناية بالأطفال ونبذ الزينة ، بل التوازن مع ذلك : تكوين آراء وتنمية مهارات ومتابعة هوايات وخلق اهتمامات عامة بدلاً من الأحاديث التافهة والقراءات السطحية والهموم البيتية العارضة والنزعة الاستهلاكية .

لتعلم المرأة جيداً أن ما يرضي الرجل العربي العادي في المرأة كزوجة وأم وربة بيت هو نفس ما لا يرضيه فيها كعاملة ، فالمدراء الذكور مثلاً يفضلون العاملين الذكور (عند تساوي الأجر والمؤهلات) ، ليس تعصباً لذكوريتهم ، بالعكس فوجود الجنس الآخر يلطّف من جو العمل ، بل في المقام الأول

---

(4) نقلاً عن : علي شلق : التطور التاريخي لأوضاع المرأة العربية في الوطن العربي ، في : المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية ، مركز دراسات الوحدة ، بيروت 1982 ، ص29 .

للأسباب التي ذكرتها آنفاً ، من أن انتاجيتها متدنية نسبياً ولا يُعتمد عليها عند زحمة العمل وفي الملمات من حيث أخذ المبادرة وتحمل المسؤولية . يجب أن تنتبه المرأة الى الخدعة الغريزية (غير الواعية) للرجل المتمثلة في تقييمه إياها بجمالها وجاذبيتها الجنسية وما شابه . . فلو أن النساء جميعاً تخلين عن كل زينات العالم ولبسن لباس الرجال ، لما اختفت الجاذبية المتبادلة بين الجنسين . فما يجهد النساء أنفسهن من أجله ، متحقق حكماً . وعليهن أن يوفرن أكثر هذه الجهود والمساعي من أجل إعادة تكوين أنفسهن كعاملات فاعلات في المجتمع الى جانب الرجال .

ـ 4 ـ

أصبحت المرأة العربية ـ كما أسلفنا ـ تشارك أكثر فأكثر في العمل الاجتماعي . لكنها لم تدخل العمل الاجتماعي من بابه العريض ، بل من النوافذ التي وجدتها مفتوحة أمامها ؛ وليس من جميع النوافذ ، بل من نوافذ معينة ذات مواصفات محددة : سهولة الولوج ، تؤمن للمرأة راحة نسبية ، ولا تتطلب منها وقتاً طويلاً ، ولا تبعدها كثيراً عن جو البيت وعما ألفته من أعمال منزلية . . هكذا تجمعت النساء العربيات الحديثات في مهن محددة ومحدودة : التعليم ، الصحة ، الأعمال الكتابية وخاصة السكرتاريا ، والعمل العضلي غير الماهر في بعض الأنشطة الخدمية والصناعات التحويلية . نقرأ لدى جولييت مينس حول «المرأة في العالم العربي» : «في القطاع غير الزراعي وغير التقليدي ، النساء الأكثر تعلماً بقليل اندرن نحو نشاطات قريبة من النشاطات «النسائية» نوعياً (تعليم ، قبالة ، تمريض ، الخ) . أما العاملات فسيتخدمن في قطاعات كالنسيج ، في منشآت أو مشاغل يسودها في معظم الأحيان فصل الجنسين ، أو يعملن في خدمة المنازل . . »[5] .

---

(5) ترجمة الياس مرقص ، دار الحقيقة ، بيروت 1981 ، ص92 .

يحتوي هذا التطور على ثلاثة مخاطر : أولاً ، أن تنطبع المجالات والمهن المعنية بطابع النساء اللواتي يؤلفن غالبية العاملين فيها : «تأنيث التعليم»[6] مثلاً يخلق عدم التوازن في تربية المجتمع لأطفاله ، بسبب إقصاء أو إضعاف الدور الرجالي . فمن المعروف أن تربية الأطفال في الأسرة لا تكون سليمة إلا بوجود الأب والأم معاً . هذه قاعدة تنطبق أيضاً على التربية في المدارس . فلا يجوز أن يشبع جميع أطفال المجتمع فقط بشخصية النساء المعلمات ويزول عنهم تأثير شخصية الرجال المعلمين ، خصوصاً لأن الشخصيتين ما زالتا مختلفتين الى حد بعيد . بتعبير فجّ : تأنيث التعليم يعني تأنيث الأطفال . ثانياً ، في مثل الحالة التي نحن بصددها لا يكون اختيار المرأة لمهنتها أو اختصاصها نابعاً من الرغبة بالعمل التعليمي أو الاستعداد الداخلي له أو المقدرة المتميزة عليه . هذا يجعل المرأة العربية ، الداخلة حديثاً نسبياً في مجال العمل الاجتماعي ، غريبة في عملها أو كارهة له ، فلا تستطيع أن تعطي فيه كما يتوجب عليها أو كما ينتظر منها ، كما أن هذا العمل لا يستطيع بدوره أن يقدم للمرأة المعنية شيئاً من التحقيق الذاتي الذي تصبو إليه أو الذي يجب أن تطمح اليه .

ثالثاً ، ليس من مصلحة المرأة العربية ـ التي بالكاد خرقت تقسيم العمل القديم ـ أن تعود الى تقسيم عمل جديد بينها وبين الرجل . ففي ذلك يكمن انتقاص من التحرر والمساواة اللذين طالما سعت إليهما المرأة عموماً واللذين بالكاد استطاعت المرأة العربية أن تخطو إليهما بعض الخطوات . سيؤدي التخصص والانحصار في مهن وأعمال معينة الى إعادة إكساب المرأة خصائص مختلفة اجتماعياً

---

(6) بلغت نسبة المعلمات من مجموع المعلمين والمعلمات في المرحلة الابتدائية في عام 1977/1978 : 94٪ في الكويت ، 72٪ في اليمن الشمالي ، 58٪ في قطر ، 53٪ في الاردن ، 52٪ في الامارات ، 51٪ في البحرين . . انظر : تقرير «المرأة العربية في حقول التعليم والعمل والصحة» ، جامعة الدول العربية ، في : شؤون عربية ، العدد الخامس ، تموز /يوليو 1981 ، ص199 ـ 200 .

اقتصادياً عن الرجل ، وبالتالي حبسها ضمن مجالات ستضطر من جديد للنضال من أجل التحرر من ربقتها . إن القول بأن مهنة التمريض مهنة مناسبة للنساء بحكم كونها مهنة انسانية ـ رغم انه يجامل المرأة ـ ليس في صالحها ، إذ يمكن الادعاء بنفس القوة : إن مهنة الطبيب مهنة انسانية ولذلك فالمرأة أنسب لممارستها من الرجل . لماذا إذن يجب أن تختص المرأة بمهنة التمريض والرجل بمهنة الطبيب ؟! بطبيعة الحال يفضل الرجل المريض ان ترعاه امرأة ممرضة ، ولكن : المرأة المريضة ، ماذا تفعل ؟ عليها أن تقول بكل صراحة ووضوح ، انها تفضل بدورها أن تلقى الرعاية من رجل ممرض. بهذا يظهر ضعف هذا المنطق الذي يريد إعادة تقييد المرأة في أعمال ومهن معينة .

كقاعدة عامة نرى أن ما يهم المجتمع ككل من المهن والأعمال لا مبرر لحصره بواحد من الجنسين . ولا أظن أن ثمة مشكلة في أن يختص أي من الجنسين في المجالات التي خصّته بها الطبيعة (كالرضاعة للنساء) أو في المجالات التي تهم جنسه فقط . وربما كان من المناسب مرحلياً إبعاد النساء عن بعض الأعمال الخطرة والشاقة التي تعوّد الرجال على القيام بها ، لكن على أساس إزالة المعيقات وإفساح المجال أمام المرأة كي تعيد تكوين نفسها بالشكل الذي يؤهلها في أقصر وقت لممارسة جميع الأعمال التي تهم كامل المجتمع . وتجدر الاشارة هنا الى أن التقدم العلمي والتقني في مستواه الحالي ، ناهيك عما سيصل اليه في المستقبل ، قادر على حل مشكلة الأعمال الشاقة والخطرة والقذرة والتافهة بما يسمح للمرأة ايضاً بمزاولتها ، إن أرادت ، أو يعفي كلا الرجل والمرأة من القيام بها .

بهذا الخصوص يثير الانتباه والاعجاب ما ورد في كتـاب لمحجوب النابلسي منشور في عام 1975 ، أن حواراً جرى وقتذاك «بين المرأة البريطانية من جهة وبين المسؤولين هناك من جهة اخرى حول حق المرأة في العمل ضمن المناجم ، وهو عمل من الأعمال القاسية المجهدة ، وذلك بغية تعديل النظام الذي يمنعها

من مزاولته . . »[7] . لقد حاول الرجل دائماً ، في الغالب بدعوى الحرص على المرأة ، أن يمنعها من ممارسة كثير من المهن والأعمال . هذا الموقف الوصائي هو ما يجب أن تقاومه المرأة العربية الحديثة ، على النقيض من ذلك تبدو هذه مسرورة بقوائم ممنوعات العمل الطويلة التي تعدها وزارات الشؤون الاجتماعية والعمل العربية . ليس المقصود بقولنا السماح لأرباب العمل باستغلال المرأة العاملة كيفما يشاؤون ، بل أن تضع المرأة العربية بنفسها هذه القوائم ، لا أن توضع بالنيابة عنها .

ـ 5 ـ

رافق تطور المجتمع العربي الحديث ومشاركة المرأة في العمل الاجتماعي أن كثيراً من الأعمال المنزلية أصبحت اجتماعية بصورة كلية أو جزئية . هذا التطور أزاح عن كاهل المرأة الكثير من الأتعاب ، ولم تعد مضطرة لقضاء نهارها وجزء من ليلها في أعمال التنظيف والغسل والطبخ والجلي . . الخ ، الى جانب الأعمال الأخرى العديدة غير اليومية . لقد قام التقدم العلمي والتقني والاقتصادي بإزالة أو التقليل من عبء الكثير من الأعمال المنزلية من خلال تأمين الطاقة من كهرباء وغاز ومازوت وكاز وتأمين الماء الى البيت ، ومن خلال المسكن الحديث ببلاطه وبورسلانه وسيراميكه ودهانه الزياتي . . وكذلك من خلال البرادات والغسالات والجلايات والمكانس الكهربائية والمكاوي الكهربائية وأفران البتوغاز وصوبيات المازوت أو الغاز ودفايات الكهرباء . . فماذا بقي من الأعمال المنزلية أو من أعبائه التي كانت تنوء بها جدات المرأة العربية الحديثة ؟! هكذا حصلت المرأة العربية المعاصرة على وقت فراغ كبير .

---

(7) محجوب النابلسي : المرأة في المجتمع المعاصر ، دمشق 1975 ، ص34 .

غير أنه كان لهذا التطور وجه آخر : فقد كانت المرأة العربية في الريف و / أو المدينة قبلئذ تقوم وحدها أو بمعونة الرجل بنشاط اقتصادي هام ، **مثل** : تربية النحل وقطف العسل ، تربية دود القز واستخراج الحرير ، الغزل والنسيج والخياطة ، شغل الصنارة ، صنع البسط والسجاد ، تحويل وحفظ المواد الغذائية من الفواكه والخضروات مثل المربيات والمكابيس والمكاديس . . كما تضطلع بقسم من الصناعة الغذائية للمجتمع مثل تحضير الحلويات وعموم المعجنات وصنع النشاء والمعكرونة والشعيرية والبرغل ... وحتى صنع الخل والنبيذ والعرق وماء الزهر . . هذه المهارات التي يصعب حصرها لكثرتها وتنوعها تفقدها المرأة العربية الحديثة شيئاً فشيئاً ، حتى أعمال العجن والخبز لم تعد تقوم بها على الغالب إلا في بعض الأرياف وفي البادية . فإذا ربطنا هذا الجانب من تطور عمل المرأة العربية بالجانب السابق الذكر ، حيث حصرت المرأة نفسها أو حُصرت في أعمال اجتماعية معينة غير ماهرة أو على العموم أقل مهارة من أعمال الرجل ، استنتجنا ان المرأة في التطور الحديث تتراجع في المحصلة الأخيرة في مجال تكوين المهارات ، أي تفقد من المهارات أكثر مما تكسب . وإذا حصرنا انتباهنا في النساء اللواتي ما زلن يعملن كربات بيوت فحسب ، وهن ما زلن الأغلبية عددياً[8] ، فإن هؤلاء النساء قد تخلفن بصورة مطلقة عن جداتهن من حيث تكوين المهارات . وهذا أمر ينعكس سلباً على عقولهن وشخصيتهن وقبل كل شيء على قيمتهن الاجتماعية ، إن لم نقل على قيمتهن الانسانية . ربة البيت هي الخاسر الأكبر في

---

(8) بلغت نسبتهن في عام 1979 ما يزيد على 65٪ من القوة البشرية النسائية (أي القادرات على العمل) في سورية . حُسبت النسبة استناداً الى النشرة الاحصائية السنوية لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لعام 1979 ، دمشق ، أيلول 1981 ، ص37 . في المغرب (1971) «ليس هناك إلا 7٪ من النساء المتزوجات اللواتي يعملن خارج المنزل» ، فاطمة المرنيسي ، ص129 .

التطور الحديث . لذلك ، المرأة التي تسعى لتصبح أو لتبقى مجرد ربة بيت أو تقبل بذلك ، تضرّ بنفسها إنسانياً واجتماعياً دون أن تشعر . فهي قد خسرت الكثير من معارف ومهارات جدتها ، ولم تكسب سوى القليل من معارف ومهارات معاصراتها .

كثيراً ما تشكو المرأة العربية من ضيق الوقت ، تعتذر به عن أي تقصير تُلام عليه . فأين يذهب إذن الوقت الذي وفّره لها التقدم التقني والاقتصادى ؟ هي تقول ، انه ليس لديها وقت فراغ ، وأظنها تصدّق ذلك . لكنها لو قارنت نفسها بجدتها ، فسوف تعجب كم كانت جدتها تعمل أكثر منها كماً ونوعاً وتواتراً ، وكيف كانت جدتها مع ذلك تجد وقتاً لصباحيات النسوة والسيرانات وأمسيات السمر . . أنا أظن أن وقت الفراغ لعامة النساء العربيات المعاصرات يذهب في سبيلين : أولاً ، في انشغالات غير ضرورية موضوعياً ، شبه هوسية . ثانياً ، في تسليات يومية مديدة الزمن ، شبه تخديرية . يمكن أن نعدّ بين المجموعة الاولى الاهتمام الزائد للأمهات المعاصرات بأطفالهن ، يضطرهن اليه أيضاً عدم اهتمام المجتمع بتأمين مجالات لعب وتسلية وتعلم لهؤلاء الأطفال . ومنها أيضاً الاسراف في الأعمال المنزلية اليومية لدرجة اللاعقلانية ، أحياناً كثيرة بدافع التظاهر أمام الأخريات . كما تعد منها عادة الزيارات المتبادلة دون انتقاء أو تمييز على امتداد دائرة اجتماعية واسعة جداً نسبياً ، كنوع من السلوك الاجتماعي المجامل لدرجة النفاق . أما المجموعة الثانية فيأتي في مقدمتها الجلوس الى التلفزيون ، الذي لم تعد المرأة العربية المعاصرة عموماً تطيق بعداً عنه . وهي تفضل في الحالات الحرجة أن تفقد الغسّالة وحتى البراد على أن تنحرم منه . مع شبه انعدام تسليات اخرى ، في ظروف عامة قاهرة كئيبة ، أصبح التلفزيون المخدّر اليومي للمرأة العربية ، يأخذ من وقتها ما لا يقل عن ساعتين الى ثلاث ساعات في اليوم ، وخاصة بتأثير تلك المسلسلات العربية اليومية ذات الأحداث

والشخصيات : المفتعلة والمبالغ فيها والمشوهة ، التافهة والممطوطة والمكرورة . ولا شك أن لها فضلاً في ترويج أجهزة التلفزيون وانحطاط الفن التلفزيوني بالمقارنة مع فن السينما . أما عن تأثيراته السلبية على حياة الأسرة وعلى الصلات الاجتماعية وعلى تربية المجتمع وأطفاله وتطويرهما فيضيق المجال هنا عن ذكرها .

ـ 6 ـ

إن المرأة العربية التي تعودت أن يعيلها الرجل ، أو ـ في الحقيقة ـ أن تعمل للعائلة أو الأسرة دون أجر ، سواء كان نقدياً أم عينياً ، هذه المرأة وقد دخلت مجال العمل الاجتماعي وأصبحت تنال أجراً نقدياً على عملها ، في حين أنها ما زالت تقوم بالأعمال المنزلية ، هذه المرأة قد تقع في اغراء الاحتفاظ بهذا الأجر لأمورها الخاصة ، فلا تشارك به بصورة رسمية ومباشرة في ميزانية الأسرة . بذلك تساهم هذه المرأة بإدامة النظام العائلي العتيق ، من حيث مسؤولية الرجل الاقتصادية عن الأسرة وعن المرأة نفسها (كعضوة في الأسرة تنال نصيباً من نفقات الحياة الأسروية) وبالتالي تبعيتها الاقتصادية ، رغم أنها أصبحت ضمن قوة العمل المأجورة . بذلك تتخلى المرأة المعنية دون إرادة عن حقها في أن تكون شريكة الرجل في تسيير حياة الأسرة ، في سبيل أن تتصرف مستقلة عن الأسرة في مدخولها : زوجة الغني تنفقه على زينتها ومتطلباتها الشخصية الأخرى التي تكون في هذه الحالة ثانوية الأهمية بالقياس الى المجالات التي ينفق زوجها مدخوله عليها ؛ وزوجة متوسط الحال والفقير تنفق مدخولها ما بين حاجاتها الشخصية وحاجات الأسرة غير المغطاة جزئياً أو كلياً من قبل الزوج ، وبالتالي فهي تخفف الى هذا الحد أو ذاك عن الرجل العبء الاقتصادي ، أي تشارك في ميزانية الأسرة ، إنما بصورة غير رسمية وغير مباشرة ، هذا يعني دون فضل ودون تأثير جوهري على بنية هذه الميزانية من حيث وضع الأولويات وتوزيع الحصص المالية على بنود الانفاق . وهذا ما يجعل مصارف دخل المرأة أقل حاجيّة (قل أكثر كمالية)

من دخل الرجل ، وبالتالي يمكن أن نتوقع على هذا الأساس لا عقلانية أكبر في استهلاك المجتمع مع ازدياد مشاركة المرأة العربية في العمل الاجتماعي وازدياد مدخولها .

تقع المرأة هنا في تناقض بين مطلبها في التحرر والمساواة وتمسكها الشكلي بالمدخول الفردي . فكيف تظن هذا ، والحجة الرئيسية لمعارضي المساواة مؤيدي سلطة الزوج في الأسرة هي إعالته لها ؟! على المرأة العربية الحديثة أن تراقب سلوكها وأن تعي أن المساواة مستحيلة دون ثمن ، أو بالأحرى دون التنازل عن الامتيازات القديمة الموهومة . فكيف لها أن تقرر مع الرجل ، نداً لند ، توزيع الدخل على حاجات الأسرة وأفرادها ، كيف لها أن تشارك في القيادة الاقتصادية للأسرة (وهي الخطوة الأولى نحو قيادة المجتمع اقتصادياً) ، كيف يمكنها أن تتحرر وتتساوى اقتصادياً مع الرجل ، إذا بقيت عالة على الرجل رغم حصولها على الدخل المستقل ؟! في نفس الوقت تساهم المرأة بسلوكها الاستئثاري المذكور في ضرب الأساس الشيوعي للأسرة ، إذ أن هذه تأخذ من كل عضو فيها ما يستطيع وتقدم له ما يحتاج ، دون أن تحاسبه على ما أنفقته عليه ، وفي نفس الوقت دون أن تدفع له حساب ما قدمه لها . ثم على المرأة العربية أن تتنبه الى أن الرجل يرفض أو لا يحبّذ مشاركتها في ميزانية الأسرة ، إذا كان ميسوراً . أما إذا كان معسراً ، فإنه يرغب مضطراً في مساهمتها ، لكنه ـ مدفوعاً بذكوريته المكابرة ـ قد يتنازل عن رغبته إزاء إصرارها أو رغبتها القوية في عدم المشاركة .

من الامتيازات الخداعة أيضاً : المهر . فما زالت المرأة العربية العاملة تريد أو ترغب أو تقبل بالمهر ، مع أن المهر مؤسسة اجتماعية وصائية على المرأة ، وُجد عندما كانت المرأة العربية بعيدة عن العمل الاجتماعي ، إذ كان المهر المعجل (المقدم) يهيىء الشروط الأولية للحياة المشتركة ، ويمثّل المهر المؤجل (المؤخر) ضمانة للمرأة ضد التعديات المألوفة للرجل . فما ضرورة المهر الآن للمرأة العربية العاملة ؟! على النقيض من ذلك «نجد أن مهور المهندسات أغلى المهور في

سورية . وفي المدينة تأتي بالدرجة الثانية مهور الموظفات بأعمال كتابية ، ثم مهور المعلمات . وفي الريف نجد أن مهور الطالبات هي أغلى المهور ، بعدئذ تأتي مهور الموظفات بأعمال كتابية ، ثم مهور المعلمات . أما أدنى المهور في سورية فهي مهور العاملات الصناعيات والمتفرغات للتدبير المنزلي والعاملات الزراعيات»[9] . صحيح ان التراث والمجتمع وأهالي الفتيات يلعبون هنا دوراً لا بأس به ، ولكن الفتيات أنفسهن يتحملن قسطاً من المسؤولية ، هن ـ على الأقل ـ لا يناضلن ضد هذه المؤسسة الاجتماعية المتخلفة والمهينة .

ـ 7 ـ

كانت المرأة العربية سجينة البيت ، وكان الرجل العربي غريباً عنه . الآن خرجت المرأة الى المجتمع ، لكن الرجل ما زال شبه ضيف فيه . صحيح ـ كما قلنا ـ أن كثيراً من الأعمال المنزلية أصبحت اجتماعية كلياً أو جزئياً ، لكن البيت بما بقي فيه من أعمال ومهام ظلّ للمرأة . هذا يعني أن المدير الفعلي داخل الأسرة هو المرأة ، الآن كما في الماضي ، وبالتالي ما زالت مشاركة الرجل ـ حيثما وجدت ـ مشاركة المساعد المنفذ الذي لا رأي له ولا قرار ، أو الذي لا يتعدى رأيه حدود المشورة .

تطالب الحركة النسائية المسماة «أنوثوية» Feminism بالمشاركة الكاملة للزوج في الأعمال المنزلية ، المشاركة المتساوية في واجبات البيت . لكن الذي يحدث أن الرجل قد يشارك في العمل ، لكنه لا يشارك في الرأي والقرار . فالمرأة التي ترغب في كسب قوة عمل الرجل داخل منزلها وتخفيف الأعباء عن كاهلها ، ما زالت مصرّة على الاحتفاظ بسلطتها البيتية كاملة . هذا تطور غير ديموقراطي ،

---

(9) بوعلي ياسين : أزمة الزواج في سورية ، دار ابن رشد ، بيروت 1979 ، ص54 . والدراسة منشورة في هذا الكتاب ، انظر ص 54 .

لأن المرأة ، إذا أرادت المساواة ، عليها أن تطبق المساواة في مجالاتها التقليدية كما في مجالات الرجل التقليدية . عليها بالتالي أن تقبل بمفاهيم مغايرة لمفاهيمها ، مثلاً ، عن : تنظيف البيت وترتيبه وفرشه وتوزيع غرفه وبرمجة حياة الأسرة البيتية ومواعيدها وما إلى ذلك . على سبيل المثال تقوم المرأة العربية في المدينة ـ بصورة عامة ـ بالطبخ يومياً والجلي عدة مرات ، ولو تبع الأمر للرجل ، فربما كان ـ مع وجود البراد ـ يطبخ مرة كل ثلاثة أيام ويجلي مرة واحدة فقط في اليوم . . وتنظف المرأة العربية في المدينة بيتها يومياً ، بينما لو كان الرجل مكانها ، لما نظفه أكثر من مرتين أو ثلاث مرات في الاسبوع . . وهكذا . هنا ستصرخ المرأة ربة البيت قائلة : هذه قذاره ! والجواب : متى كانت الديموقراطية تعجب صاحب الامتياز ؟ هذا هو منطق الديموقراطية : مفهوم النظافة قد يختلف لدى أي زوجين ، فما هو الصحيح ؟ الصحيح أن يتفقا على مفهوم موحد للنظافة ، إذا أرادا حياة متساوية ، أو ينفصلا ، أو تبقى المرأة غير متساوية في هذا المجال ويكون لها كالسابق القرار والتعب ، تقرر وتتحمل تبعة قرارها تعباً . على العكس من ذلك تبدو لي المرأة العربية العصرية تريد في آن واحد الاحتفاظ بسيادتها البيتية وكسب مشاركة الرجل في الأعمال البيتية . وهذا شاهد آخر على نزوعها نحو جني المكاسب دون دفع الثمن أو دون التخلي عن «الامتيازات» القديمة ، سواء كانت حقيقية أم موهومة .

بخصوص مشاركة الرجل في الأعمال البيتية أرى أنه مطلب حق ، مع التأكيد على واجب المجتمع في متابعة التخفيف من الأعباء المنزلية ، هذا يعني متابعة عملية نقل الأعمال المنزلية من إطار البيت الأسروي الى إطار المجتمع : توسيع صناعة الأغذية أفقياً وشاقولياً ، إقامة المطاعم الشعبية ، الاهتمام بدور الحضانة ورياض الأطفال كالمدارس الابتدائية ، ترخيص أسعار الغسالات والجلايات والبرادات لتصبح في متناول الجميع . . الخ . وبنفس الأهمية نرى تربية الرجل منذ الطفولة على أعمال البيت ، ذلك لأن انتاجيته الحالية في أعمال

البيت ضعيفة جداً بشكل يجعل الاعتماد عليه هنا شبه مستحيل ، وتصبح مطالبته بالمساواة في هذه الأعمال تعجيزاً . وهذه مهمة المرأة الأم ، كما سنرى في الفقرة التالية .

ـ 8 ـ

كانت وما تزال المرأة العربية أكثر التصاقاً بالبيت وأكثر قرباً من الأطفال وأكثر اهتماماً بهم وأكثر تآلفاً معهم ، في الحقيقة هي التي تربي الأطفال قبل الجميع ، يأتي بعدها الأب والوسط المحيط بالأسرة ثم (الآن) المدرسة وأخيراً المجتمع بمختلف مؤثراته حسب احتكاك الطفل ومعايشته الحسية . بناء على ذلك معهود لها بوظيفة حساسة وهي تربية الأطفال وتوجيههم .

غير أن الملاحظ أن المرأة العربية العصرية ، مثلها مثل التقليدية ، تربي عموماً ابنها على أن يكون رجلاً مثل أبيه ، أي متميزاً عن النساء وممتازاً عليهن ، وتربي ابنتها على التكيف مع الواقع المفروض رجالياً . فهذه المرأة العصرية التي ناضلت الى هذا الحد أو ذاك ، بصخب أو بصمت ، من أجل أن تكسب بعضاً من حقوقها ، هي نفسها تعيد انتاج ظروف متناقضة مع سعيها التحرري المساواتي . بيد أنها يمكن ان تفعل الكثير . يمكن أن تؤثر على ابنتها وابنها ، أن تعلم وتمرن ابنها على الأعمال المنزلية وعلى احترام المرأة ومعاملتها كند ، ويمكن أن تعلم ابنتها على أن تكون فاعلة اجتماعياً شريكة للرجل . . لكنها قلما تفعل ذلك ، بل سلوكها التربوي يماثل الى حد بعيد ما كانت تقوم به أمها وجدتها . بذلك فهي تناقض نفسها ، تؤازر الرجل ضد بنات جنسها ، تحارب قضيتها . المرأة هنا في حالة ازدواجية ، تحارب جنس الرجال ممثلاً في زوجها ، لكنها لا ترى ـ كما يبدو ـ في ابنها واحداً من هذا الجنس المعادي . وبدل أن تشحن ابنتها ضد زوج المستقبل ، توصيها بطاعته والاخلاص له والسهر عليه وعلى بيته وماله . تتضح لنا هذه الازدواجية بشكل أفضل في اختلاف موقعي أم الرجل وزوجته .

فالأم تفخر أمام كنّتها بأن ابنها لم يتعلم ولم يتعود الأعمال المنزلية ، في حين تفخر الزوجة أمام حماتها بأن زوجها يساعدها في هذه الأعمال . في الغالب تكون كلتاهما صادقتين . الأم لا تطلب من ابنها أية مساعدة في أعمالها المنزلية ، بينما الخلاف حول مسألة المشاركة في تحمل أعباء البيت يعتبر من الأسباب اليومية للخلافات الزوجية الحديثة لدى الأزواج العصريين .

في المجتمع الرجالي القديم ، قبل أن تبدأ المرأة العربية الحديثة مسيرتها في التحرر والمساواة ، كانت هذه الازدواجية مفهومة ومبررة . فالمرأة الأم كانت تهيء ابنها للعيش في مجتمع الذكورة ، حيث عليه أن يثبت «رجولته» . عاطفتها كأم محبة لابنها كانت تتغلب في الحالة الطبيعية على عاطفتها كامرأة «حاقدة» على جنس الرجال . وهي تدرك أن زرع الكراهية ضد الرجال في نفس ابنتها سيعني حرمانها من الزواج أو إفشالها في الحياة الزوجية ، وفي كلا الحالتين إتعاسها . موقف هذه المرأة ليس غريباً ، نجد نظيره عند الرجل . فالرجل العربي بدوره يربي ابنته على أن تكون «أخت رجال» ، فهي تعيش في مجتمع للرجال ، يسميه هو نفسه «مجتمع ذئاب» تجاه المرأة ، لا يوفر أية ضحية سهلة أو ضعيفة أو مترددة . لذلك يدربها الأب منذ الطفولة على أن تكون معتدة بنفسها ، حافظة لكرامتها ، متيقظة حذرة ، لا تنقاد بيسر حتى لزوجها ، خوفاً من المكر والغدر وتقلبات الزمان . هذا ، في حين أن هذا الأب نفسه لا يدخّر وسعاً لاستعباد أمها زوجته . في الماضي كان هذا السلوك من الأم والأب مبرراً ، لأنه كان مناسباً للمجتمع الرجالي المستقر ، أما الآن ونحن على طريق تحرر المرأة العربية ومساواتها ، فلم يعد السلوك القديم عقلانياً ، لأنه يعني التكيف مع نظام اجتماعي جنساني في طريق الزوال ، أو على الأقل نريد له الزوال .

ـ 9 ـ

تناضل طليعة المرأة العربية العصرية ضد نظام المجتمع الرجالي في سبيل تحررها ومساواتها . غير أنه من الخطر أن تظن المرأة المناضلة أنها في مبارزة مع الرجل ، وجهاً لوجه : إن حربها الجنسانية أوسع من ذلك وأعمق وأمدّ في الزمان والمكان . على الأقل هناك طرف ثالث ورابع يفعل ويتأثر بالصراع بين الجنسين . قبل كل شيء هناك مصلحة الأطفال ، وهناك مستقبل المجتمع البشري .

لقد أعطى العلم الحديث وأعطت الصناعة الطبية والدوائية للمرأة امكانات فعالة لتقنين الانجاب والتحكم على نحو أفضل بمسيرة حياتها . فلم تعد الطبيعة تفرض عليها كالسابق أن تنجب الأطفال كي تتمتع بالجنس ، أو أن تنجب الأطفال حسب التقادير . بالعكس أصبحت المرأة الحديثة هي الأكثر قدرة على تقرير الانجاب وعدد الولادات . حقاً إن الزوج قد يأمر بالانجاب أو بالتوقف عنه ، لكن التنفيذ أصبح الآن متعلقاً بالمرأة وحدها ، فهي التي تقبل بالحمل أو تستخدم موانع الحمل العديدة المضمونة . ثمة بوادر الآن لأن تنجب المرأة العربية العصرية أو تمتنع عنه ضد رأي الزوج . وإذا تواصلت عملية التحرر والمساواة فان هذا الأمر سيكون بيد المرأة بصورة مطلقة ، خاصة وأن المجتمع الجديث أصبح يتطور باتجاه أن يسمح مستقبلاً للمرأة بالانجاب دون زواج وبالزواج دون انجاب . غير أن قضية الانجاب إنسانية اجتماعية أسروية ، ولا يجوز أن ينفرد بالسلطة فيها أحد الجنسين ، لأنها تهم الانسانية ككل والمجتمع ككل والأسرة ككل . لذلك يجب أن تكون هذه القضية بيد الأطراف المعنية معاً : المرأة ذاتها ، والزوج ، والمجتمع . في نفس الوقت يجب أن يتحمل الأب عبئاً أكبر من العناية بالوليد ، وعلى المجتمع أن يتحمل العبء المادي الأكبر لتنشئة الطفل ورعايته .

من ناحية أخرى يلاحظ أن المرأة العربية ، العصرية مثل التقليدية تقريباً ، تحاول عن طريق الانجاب والانجاب الزائد ، وخاصة انجاب الصبيان ، أن

تربط الزوج بها وبالأسرة . لا تربطه برباط المحبة أو التعاون والتفاهم والانسجام . . مما يوفر له السعادة ، بل بقيود الأطفال التي تصيبها مثلما تصيبه ، وقد تؤدي الى إتعاسه وإتعاس الذات ، من حيث هي أرادت الخير لنفسها ولزوجها وأطفالها . يعدّ هذا نوعاً من إساءة استخدام السلطة ، التي أعطتها إياها الطبيعة ، ولن يعدم الرجل - إن أراد - وسيلة للرد .

من ناحية ثالثة نرى أن المرأة العربية عموماً تفضل إنجاب الصبيان على البنات . قد يقال ، إن هذا التفصيل يشترك فيه الرجل والمرأة . لكن ، هناك دلائل على أن المرأة أكثر تطرفاً من الرجل في تفضيلها للصبيان . هذا يعني ضمنياً أن المرأة العربية تفضل جنس الرجال على جنس النساء ، وليس لها أن تعتب على الرجل إن هو فضل جنسه . لربما كانت المرأة العربية في القديم محقة في تفضيل إنجاب الصبي ، أملاً منها في أن يحميها عندما يكبر - من تعسف الزوج ومن العدوان الخارجي المحتمل وأن يعيلها عند اللزوم . لكن الآن ، حيث أصبحت الفتاة الناشئة عاملة وذات مدخول مستقل وذات سيادة في البيت الزوجي ، وبالتالي ربما أكثر قدرة من أخيها المتزوج على مساعدة أمه ، لم يعد مبّرراً للمرأة الأم أن تفضل صبيانها علىّ بناتها .

- 10 -

تعودت المرأة العربية منذ القديم أن تتزوج من هو أكبر منها سناً وأعلى شأناً . الآن أصبحت المرأة العربية تميل نحو التأخر في الزواج عن السابق [10] ،

---

(10) تشير بيانات بحث الأسرة الى أن متوسط سن الزواج الأول للنساء السوريات اللواتي تزوجن قبل بلوغهن سن الـ 50 عاماً قد ارتفع من 21 سنة في عام 1973 الى 22 سنة في عام1978 . المكتب المركزي للاحصاء ، الندوة العلمية حول نتائج بحث الخصوبة في القطر العربي السوري ، ملخص نتائج بحث الخصوبة لعام 1978 ، ص 6 . في عام=

وتحظى أكثر فأكثر بشأن أعلى في المجتمع . لكنها ، مع بعض الشواذ ، ما تزال تصرّ على الزواج برجال يفوقونها من حيث العمر ومن حيث المركز الاجتماعي . كذلك الرجل العربي ما زال يصر عموماً على الزواج ويتسنى له الزواج بمن يصغرنه كثيراً بالسن [11] ، ويفضّل من هن أدنى منه شأناً . مؤدى ذلك من ناحية السن ، أولاً ، أن النساء الصغيرات نسبيا يقللن من فرص زواج النساء الكبيرات نسبياً ، مع أن تأخر هؤلاء عن الزواج كان على الأرجح بسبب التحصيل العلمي والمهني الذي هو في الوقت نفسه نضال لرفع شأن المرأة في المجتمع . وتقل فرص هؤلاء النساء ، رغم قلتهن عددياً ، لأن عدد من يرينه مناسباً من الرجال قليل نسبياً أيضاً . ثانياً ، في النهاية يخرج الرجل من هذه المعمعة ضاحكاً ، إذ حافظ على امتيازه القديم في اختيار سن الزوجة .

أما من حيث تفوق الرجل في الشأن أو القيمة ، فالأمر أكثر تعقيداً . جميع النساء العربيات تقريباً ، دون تفريق ، لا يقبلن أو - على الأقل - لا يرغبن بمن هو أقل منهن شأناً ، لكنهن لسن متفقات دائماً على معيار الشأن أو القيمة : المال ، أم المنصب الوظيفي ، أم المستوى العلمي والثقافي . . ؟ تصوروا ، حتى المرأة الماركسية تريد زوجاً أكثر ماركسية منها . على هذا الأساس تتزوج جميع النساء برجال أعلى منهن ، وتُعزل من لا تجد من هو أفضل منها ، عقوبة لها على علو شأنها . هكذا تعترف جميع النساء ضمنياً بأن الرجل أفضل من المرأة ، وفي نفس الوقت يمارسن ذلك عملياً فيعطين البرهان عليه . إنها عقدة نقص مستحكمة .

= 1960 كان متوسط سن الزواج 19 سنة . هدى الأتاسي : لماذا تدنت نسبة الزواج ؟ ، في : جريدة الثورة (دمشق) ، تاريخ 1975/5/14 .

(11) بلغ الفرق في سن الزواج الأول 9 سنوات في سورية عام 1978 . خالد علوش : حجم الأسرة واستخدام وسائل منع الحمل ، من أبحاث الندوة العلمية حول نتائج بحث الخصوبة في القطر العربي السوري (أب - ايلول 1982) ، ص 32 .

لنعد الى مسألة المعايير . فهذه قد تتطابق في النتيجة ، ويكون علو المنصب الوظيفي أو المستوى التعليمي والثقافي هو في نفس الوقت زيادة في المدخول وفي المستوى المعيشي ، إن لم يكن في المرتبة الطبقية . كلنا يلاحظ أن النساء الغنيات يحذرن من تقرب الرجال الأقل غنى ، خوفاً من أن يكون هؤلاء الرجال طامعين بأموالهن ، بينما لا نلحظ مثل هذا الحذر عند الرجال الأغنياء . هذا الموقف المختلف نابع من اختلاف معنى مفهوم الشريك المناسب لدى كل من الرجل والمرأة . فالرجل الغني لا يرفض المرأة الفقيرة ، إذا عوضت عن فقرها ، خاصة بالشباب والجمال . بالمقابل ترغب عامة النساء غير الغنيات بالرجل الميسور ، في حين يتهيب الرجل غير الغني من الارتباط بالمرأة الغنية (خوفاً على سيادته الذكورية) . كقاعدة تسعى المرأة العربية لأن ترفع بالزواج من مستواها المعيشي ، وقد تجد فرصة لخرق الحاجز الطبقي . غير أنها تخرقه على المستوى الشخصي ، لا على المستوى الاجتماعي ، فتحل مشكلتها الطبقية بهذا الزواج «اللقطة» ، كما تسميه . هذه الطريقة الأنانية الانتهازية في حل مسألة التفاوت الطبقي ليست ميسرة للرجل العربي في الأحوال العادية ، هو يتهيب ذلك والمرأة الأكثر مالاً وكذلك أهلها يرفضونه . وهي طريقة غير مستحدثة ، بل امتداد لتقليد قديم في المجتمع العربي كان يجري بتدبير من الأهل ، وما زال يجري بعد أن أصبحت المرأة العربية نسبياً أكثر تحرراً من سيطرة أهلها .

أردت من كل هذا/أن أقول : إن استمرار المرأة العربية في اشتراط تفوق الزوج عليها في قيمته الاجتماعية الذي يصب في الانتهازية الطبقية وكذلك قبولها بالزواج بمن هم أكبر منها سناً بفارق كبير يعيقان بشكل مؤكد وحاسم تحررها ومساواتها . وقد تصل الفروق في السن ، حباً في الصعود الطبقي وبالتالي إرضاء للنزعة الاستهلاكية ، حداً يحرم المرأة المعنية من التمتع بشبابها وجمالها ، إن لم يدفعها نداء الجسد إلى ممارسات لا أخلاقية . كل ذلك يخدم الهدف المزدوج لرجال الطبقة العليا : من جهة استخدام نساء طبقتهم كوسيلة لإعادة انتاج بنية

المجتمع الطبقي الرجالي ، فيلعبن دور الحامية لحصن المجتمع الطبقي من تسلسل رجال الطبقات الأدنى الطامحين ؛ ومن جهة أخرى متابعة استمتاعهم بنساء المجتمع دون تفريق طبقي ، وفي نفس الوقت رفد طبقتهم بالدم الجديد عن طريق الزواج بخيرة نساء الطبقات الأدنى .

- ١١ -

من خلال تجربتها الطويلة ، الحلوة والمرة ، مع الرجل طورت المرأة العربية المتحررة مفاهيم نسائية خاصة للعلاقة بين الجنسين ، وفي مقدمة ذلك مفهوم الحب . بذلك شرعت في التحرر من أسر المفاهيم الرجالية التي خدمت وتخدم مجتمعاً طبقياً رجالياً . غير أن هذا التحرر المفهومي ما زالت تشوبه الشوائب . لقد نقل الرجل مفاهيم خُلقية وأخلاقية إنسانية من إطار المجتمع الكبير إلى إطار العلاقات بين الجنسين ، وأعطاها مضامين مغايرة لمضامينها الأصلية ، الاجتماعية الانسانية ، أو مختزلة عنها ، ثم فرضها على المرأة باعتبارها تمثل الاخلاق المطلقة ، وحاسبها على هذا الأساس . أما هو فبقي موالياً للمضامين الأصلية . علّم المرأة أن الحب هو حب الزوج ، وأن حب الزوج هو التماهي فيه والانقياد له . في حين أن حب المرأة عنده هو جزء من الحب العام الذي يحتوي الانسانية والوطنية والصداقة . . . كما أن حبه لزوجته لم يعقه عن محبة غيرها من النساء . علّمها الإخلاص ، وأن الاخلاص هو الاخلاص للزوج ، وهذا يعني أن تحصر فيه جميع صلاتها الجسدية والعاطفية . أما الاخلاص عند الرجل فهو الاخلاص للزعيم والجماعة والأصدقاء ، للوطن والمذهب والقضية .. وربما للزوجة ، لكن الاخلاص للزوجة لم يمنعه من إقامة صلات مختلف مع نساء أخريات .

هذه الازدواجية في المفاهيم والقيم التي مارسها الرجل العربي لقرون خلت ، سمح بها أولاً غياب المرأة عن المجتمع وانحباسها في البيت ، وبالتالي عدم امكانها كشف حقيقة ما يقوله الرجل وما يفعل . بالاضافة الى أن الرجل برر

ازدواجيته وأعطاها مشروعية من خلال شواهد وأحكام فوق بشرية . على هذا الصعيد الاديولوجي أقنع الرجل المرأة بوجود اختلاف جوهري بينه وبينها في كل شيء . فدليل محبة الزوج ليس التماهي فيها والانقياد لها ، بل «تغنيجها» ، أي ترفيهها وتحقيق طلباتها الاستهلاكية . واحترام الرجل يكون بمراعاة دوره في المجتمع الرجالي ، بينما احترام المرأة هو لطف المعاملة بالكلمات والحركات . مع ذلك لم تكن المرأة التقليدية نفسها حرفية في الامتثال لمتطلبات الخُلق والاخلاق الملقنة من قبل الرجل ، إلا في النادر ؛ كانت تحسّ بشكل ما أن هذه أوامر وواجبات خارجية يجب تنفيذها ، لكن بعض التجاوزات وحالات الخرق السرية (عن الرجل) تجعل الحياة أيسر وأجمل .

الآن ، بعد أن بدأت المرأة العربية تتحرر من البيت وتشارك الرجل الحياة الاجتماعية ، تبنت طليعتها الخصال والأخلاق بالمعاني التي تعلمتها من الرجل ، وجعلت تطبقها بحماس على الرجل كما على نفسها : إنها تريد حياة تقوم على الصدق والثقة والاخلاص والحب والاحترام ، بالمعاني التي وضعها الرجل للمرأة ، لا لنفسه . وهذا يعني بشكل ما مقاومة القيم الرجالية الأكثر أصالة والأكثر انسانية . ثم ان جميع هذه المبادىء للحياة المشتركة ليس لها مفتاح عندها غير الزواج والأسرة . وما لم يؤد الحب مثلاً الى الزواج أو ما لم يرتبط به فهو كاذب . وأي ميلان أو زوغان من الرجل الى هنا أو هناك هو خيانة ، ويقضي في نظرها على الأساس الذي يجب أن تقوم عليه الحياة المشتركة . بل إنها ميالة الى أن تحاسب الزوج على حياته الماضية ، كما كان يفعل معها الرجل العربي التقليدي . لقد انقلبت اللعبة على الرجل نفسه . ويحق لمن يريد ، أن يشمت قائلاً للرجل : هذا جزاء ما فعلت يدك . غير أن النتيجة هي مزيج من الأسروية الضيقة ، الأنانية والانتهازية بمنظور المجتمع ، ومن الطهرية أو الراديكالية القاتلة التي ـ لقسوتها ـ تنتكس إلى ضدها ، مما يسيء الى العلاقة بين الأسرة والمجتمع والى العلاقة بين الجنسين ، ويخلق سبباً جديداً لتعاسة الرجل والمرأة ، في الوقت الذي

توّقع فيه الاثنان ـ أو على الاقل توقّعت المرأة المتحررة ـ سعادة أكبر في الحياة المشتركة الجديدة . التحرر والمساواة لا يجوز أن يعني في المجتمع الديموقراطي جنسانياً أن تطبق المرأة على الرجل ما كان يفعله معها قبلئذ ، بل أن يوجد الاثنان معاً قواسم مشتركة جديدة : قيماً جديدة موحدة تناسب مجتمع التحرر والمساواة .

ـ 12 ـ

اقتبست المرأة العربية مفاهيمها في التحرر والمساواة في المقام الأول عن فكر وسلوك الغرب ، وارتبطت هذه المفاهيم بمظاهر التحرر والمساواة الغربيين التي ليست سوى مظاهر الحياة البورجوازية الغربية برمتها ، بما فيها من تحرر واستعباد ، ومن مساواة وتفرقة وغير ذلك من التناقضات والأضداد في ذلك العالم الرأسمالي . هكذا وجهت فئة من النساء العربيات أنظارها نحو الغرب الرأسمالي الامبريالي ، انفتحت مثل وطنها المتخلف التابع ، وانطلقت تلهث وراء الموضة والاستهلاك . وفي هذا اللهاث رمت وراءها تراثها الأنثوي العربي ، دون تفريق بين طيبه وخبيثه ، بين ما يناسب حياتها الجديدة وما يعارضها . حتى الثياب العربية الجميلة ارتبطت في ذهنها بالتخلف والعبودية والجهل . هكذا أصبحت مستوردة مثل اقتصاد بلدها ، مقلدة غير مبدعة ، جسمها في الوطن وروحها في الغرب . في هذه الغربة الروحية فقدت الأمان الأنثوي الذي كان لأمها وجدتها . أصبحت المسكينة تتنشق الأخبار البعيدة عن آخر التطورات في عالم الزينة والموضة والديكور والاتيكيت . . تخاف أن يحدث شيء لم تسمع به ، فتصبح متخلفة عن الركب السريع . نوع من الهستيريا أصاب فئة من النساء العربيات العصريات ، التي لا يندر أن تنقلب عند أول أزمة نفسية (تجربة فاشلة) الى الغلو في الانعزال والتزمت والخنوع النسائي . ما زلت أذكر «الميني جوب» في أواخر الستينات/ أوائل السبعينات ، تلبسه نساء عربيات لا يتحملن لمسة واحدة ولا حتى كلمة غزل واحدة من رجل غريب ، مع أنهن بلباسهن المحسور يظهرن

بمظهر «المتحررات» المنفتحات ، إن لم نقل المثيرات للشهوة في مجتمع مكبوت . هذه الهستيريا في تقليد الغرب الاستهلاكي (لا الانتاجي) ، في تقليد نساء السينما والدعاية والمجلات (لا النساء العاملات العاديات) تسبب أشد الضرر للمجتمع العربي الذي يضطر في انتاجه وتجارته الخارجية وفي ثقافته أن يراعي رغبات نسائه . غير أن المسكينة لا تدرك أن الأصل يبقى هو الأفضل . ولذلك عليها أن لا تستغرب إن وجدت رجال وطنها يفضلون المرأة الغربية ، لأن ذوقه السليم يجعله يرغب بالأصل ؛ يرغب عن التقليد .

* * *

كانت هذه انتقادات تخصّ المفاعيل الثانوية لمسيرة المرأة العربية الحديثة نحو التحرر والمساواة ، انتقادات موجهة إلى عامة النساء السائرات على هذا الطريق ، وليس إلى جميعهن . وهي تصدر عن مؤيد لهذه المسيرة العظيمة التي ستكون أهم ثورة ثقافية عربية في هذا القرن ، لو أن المرأة العربية البسيطة شاركت فيها بوعي وتنظيم ، ولو أن المرأة كتلت جهودها في جميع البلدان العربية وتعاونت مع الحركات النسائية في العالم ، ولو فهمت نفسها كجزء من مسيرة تحرر الانسان بجنسيه ومساواته . هذه الانتقادات تقوم على بضع أسس بسيطة أود أن أعيد صياغتها بشكل واضح ومختصر : الحركة النسائية التحررية والمساواتية حركة تخصّ المجتمع ككل وليست محصورة بالمرأة ، وهذه الحركة لن ترى النجاح ما لم تستطع أن تقسم جموع الرجال وتكسب جزءاً منهم . وهي لن تقدر على ذلك إلا اذا كانت ديموقراطية ، أي تريد المساواة بين الجنسين لمصلحتهما معاً ولمصلحة المجتمع والبشرية ، لا أن تزيح الرجل عن السيادة لتضع المرأة مكانه . ولا يمكن الوصول إلى ذلك إلا بمشاركة المرأة في قضايا عامة المجتمع والانسانية ، والنضال في سبيل تحرر المجتمع ومساواته ، تحرر جميع المظلومين والمستَغلين . ثم إن تحرر المرأة ومساواتها لا يكون إلا بالنضال الثوري الذي يبغي إلغاء عالم قديم وخلق عالم جديد ، وبالتالي فان ما كان في النظام القديم من امتيازات حقيقية أو وهمية

لا يمكن للمرأة أن تتمسك بها في نفس الوقت الذي تبغي فيه إحلال نظام جديد ، لأن الامتيازات القديمة مرتبطة بالنظام القديم الذي تناضل المرأة المتحررة ضده . كذلك فان المخاطر التي يمكن أن يقع فيها المناضل هو المغالاة في قطف ثمار انتصاره ، بحيث يتجاوز حدوده ويصبح بالممارسة عدواً لمبادئه الأصلية . وفي كل الأحوال ، مهما كان الغرب الرأسمالي قد أفاد المرأة العربية في مسيرتها التحررية والمساواتية ، فان كل ما يفقد جذوره يكون عرضة للتشتت والاندثار عند أول هبة رياح ، ناهيك عما قام به الغرب الرأسمالي من ابتعاد عن مبادئه الثورية وتنكر لها ، وما يصيبه الآن من تدهور قيمي وانحلال .

معنى الطلاق في سورية

«في سورية سنة 1963 بلغت عقود الزواج 30363 وشهادات الطلاق 3198 . سنة 1968 عقود الزواج 40117 وشهادات الطلاق 3056 . زادت عقود الزواج 9754 وشهادات الطلاق نقصت 142 . أي في سنة الـ 68 كان هناك في سورية حادثة طلاق واحدة في كل ألف من السكان . في فرنسا عدد المطلقين سنة الـ 63 بلغ 222 ألفاً . ارتفع العدد في الـ 68 الى 676,560 ألفاً . أي من الـ 63 الى الـ 68 زاد عدد المطلقين في فرنسا 454,560 ألفاً ومعنى ذلك أن هناك في فرنسا 14 حادثة طلاق لكل ألف من السكان . . النسبة تنقص عندنا . . وعندهم تزيد . هل يعني ذلك ان الحضارة المادية المتصاعدة التي يغرق فيها الغرب هذه الأيام وصل بللها أيضاً الى عرش «الأسرة» يحدث فيها «الصدع» و«الصداع» .

في مدينة «سان ماتيه» الاميركية في كل 100 يتزوجون أول العام 80 منهم يطلقون في آخره و«سان ماتيه» بكاليفورنيا من أكثر المدن الاميركية تقدماً وحضارة ومدنية ! هل نشكر التخلف ؟» .

ـ من جريدة «الثورة» الدمشقية ، تاريخ 1971/6/24 ، بعنوان : «واحدة . . لنا !!» في زاوية «بالأرقام» بقلم «عداد» ، ص8 .

- أ -

هذا الاستشهاد ليس المقصود بحد ذاته بما سنقوله ، إلا أنه يفتح لنا باباً ندخل منه الى المشكلة : مشكلة مساواة المرأة في بلد متخلف كسورية بالمقارنة معها في بلد رأسمالي متطور كفرنسا ، انطلاقاً من ظاهرة الطلاق .

إن أقل ما يقال عما نشرته جريدة «الثورة» الدمشقية هو انه يبقى عند الظواهر ، عند القشور ولا ينفذ الى اللب ؛ لا ينظر إلا الى النتيجة بغض النظر عن العوامل المسببة لها ؛ يجهل أو يتجاهل منطق التاريخ المادي ـ الجدلي ؛ مؤيد للنتيجة التي يلمح الكاتب الى أن التخلف سببها ، أو أنه أخطأ التعبير ففهم هكذا من جملته الأخيرة . ـ هكذا ! والآن ، رأينا في ظاهرة الطلاق في سورية وفرنسا ، كما عرضها الكاتب المذكور ، آخذين في ذلك الأغلبية من نساء سورية (ونساء فرنسا) كموضوع للبحث .

في سورية بلغ عدد الإناث عام 1968 /2964/ ألف أنثى ، منهن 1285 ألف خارج القوة البشرية[1] ، أي في سورية 1679 ألف امرأة قادرة على العمل . لكننا لا نجد من هذا العدد سوى 490 ألف امرأة داخل قوة العمل السورية ، الباقي (1189 ألف) قابعات في البيوت أو يذهبن الى المدارس أو المعاهد . نسبة العاملات القادرات على العمل تبلغ اذن 29 بالمئة ، الباقي 71 بالمئة بعيدات عن الانتاج . بلغ عدد الطالبات منهن (البعيدات عن الانتاج) في نفس العام 133 ألف امرأة . بذلك يبلغ عدد القابعات في البيت من النساء السوريات تقريباً 1056 ألف امرأة ، أي 62,9 بالمئة من القوة البشرية النسائية السورية . فالأغلبية التي نقصدها من نساء سورية هي اللواتي تمثلهن نسبة الـ 63 بالمئة .

(1) النشرة الاحصائية السنوية لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في سورية ، 1969 .

في فرنسا بلغ عدد الإناث عام 1968 /24906/ ألف أنثى ، منهن 19519 ألف امرأة داخل القوة البشرية[2] . من القوة البشرية النسائية في فرنسا تعمل 7432 ألف امرأة ، أي 38 بالمئة ، الباقي 62 بالمئة يشتغل منه بأعمال جانبية 244 ألف امرأة ويبحث عن عمل 230 ألف امرأة (العمل الرئيسي يكون كربة بيت أو كطالبة) ، ونسبة هاتين الزمرتين من القوة البشرية النسائية في فرنسا 2,4 بالمئة . بهذا تكون نسبة النساء المشاركات في الحياة الاقتصادية للمجتمع الفرنسي (خارج بيوتهن) 40,4 بالمئة . وهذه هي الغالبية النسبية من نساء فرنسا التي نضعها موضوعاً للدراسة . وتبلغ نسبة ربات البيوت في فرنسا 39 بالمئة من القوة البشرية النسائية ، بذلك تكون نسبة التلميذات والطالبات 23 بالمئة (38 بالمئة عاملات + 39 بالمئة ربات بيوت ــ 100 بالمئة مجموع القوة البشرية النسائية = 23 بالمئة) . اذن فـ : 23 + 38 = 61 بالمئة من نساء فرنسا القادرات على العمل متحررات من المطبخ والبيت . وهذه الأغلبية المطلقة هي أيضاً موضوع بحثنا . الى جانب هذا لا يجوز أن يغيب عن ذهننا الفرق الشاسع بين مستوى ربات البيوت الفرنسيات وربات البيوت العربيات ، وبين الحقوق التي حصلت عليها كل من الزمرتين . أخيراً ننبه الى أن للاحصائيات قيمة نسبية ، إذ أن هناك اختلافات في إعدادها والأسس التي تقوم عليها ، إلا أن هذه الاختلافات ليست بدرجة تناقض فيها ما نتوصل اليه احصائياً .

ـ ب ـ

«الطلاق» ليس ايجابياً ولا سلبياً بصورة مسبقة . لاعطاء رأينا يجب أن نعرف المزيد عن هذه العلاقات المحصية ، تصنيفها ونسبة كل صنف . هناك

---

(2) Office Statistique des Communénétés Européenne, Annuaire de Statistique Sociale 1970, P.72

منطلق وحيد نلعن فيه «الطلاق» بصورة مسبقة : لدى افتراضنا (أو ايماننا) ان «ما يجمعه الخالق لا يفرقه المخلوق» . بهذا نعتبر ـ حسب نظرة دينية مسيحية ـ ان رباط الزواج قد أوثقته الإرادة الإلهية ولا تحله سوى هذه الإرادة (بالموت) . في كل الحالات الأخرى المكنة في مجتمعنا ، وحتى من زاوية نظر دينية اسلامية ، يتحدث المرء عن «عقد الزواج» أو (التشديد هنا على كلمة «عقد» ، كما كان التشديد هناك على كلمة «رباط») . عندئذ يحق ، بالتعريف ، لكلا الطرفين المتعاقدين فسخ العقد ، لدى اخلال الطرف الآخر بشروط العقد . إلا أن هذا لا ينفي أن يكون أحد الطرفين (المرأة في سورية) مغبوناً في هذا العقد . حسب هذا المنطلق يكون الطلاق هو «استعمال للحق» .

إن النظرة الحقوقية للزواج قد أساء اليه كثيراً ، بالنسبة للعلاقة بين الرجل والمرأة . فالزواج في الأصل لم يكن إرادة إلهية ، ولا عقداً خاضعاً للمجتمع المعني أو الدولة المعنية . الزواج في الأصل شكل من أشكال العيش المشترك الطوعي للجنسين المذكر والمؤنث ، هو مهيأ لأي سبب من الأسباب في أية لحظة الى الزوال ، حسب إرادة كل من الطرفين دون الحاجة الى أي تبرير أو تدخل من ثالث . لأسباب طبقية بحتة ، لكن ، تحول الزواج الى إرادة اجتماعية ، تخضع للشريعة السائدة أو العرف الاجتماعي السائد (ولم يكن في البدء فرق بينهما) . ولم تكن الإرادة غريبة عن النظام الاجتماعي المسيطر ، انها إرادة الطبقة المتسلطة التي أفرزتها العلاقات الاجتماعية ـ الاقتصادية ، أي إرادة تلك التشكيلة (البنية) الاجتماعية الناتجة .

بلغة ملموسة وباختصار : لقد وجد الزواج والطلاق بعد نشوء الطبقات ، تلبية لرغبة السلطة العليا للمجتمع الطبقي في معرفة الأحوال الشخصية لأفرادها ورعاياها ، ليصار على ضوء ذلك الى تصنيف المواليد طبقياً وتوزيع ثروة الأب على أولاده بعد وفاته . وكيف يمكن ذلك ، إذا لم يكن معلوماً من هي الزوجة ، أو من يريدها الشخص المعني أن تكون أو تبقى زوجته ؟ في حالة الطلاق تفقد

المرأة المعنية حقوقها (بعد اعطائها المهر المؤخر ، إن نص على ذلك العقد) ، ويكون أطفالها اللاحقون غير تابعين للزوج السابق ، وبالتالي لا حق لهم في الإرث ، وإن كانوا ثمرة جماع نفس الرجل مع أمهم (بدون عقد) . بحسب هذا المبدأ ليس أولاد الجاريات والخادمات والعاهرات وأشباههن أعضاء في طبقة الأب ، وليس لهم حق في ميراثه . فالطلاق إذن مثل الزواج الشرعي (فالطلاق تابع له) مؤسسة للمحافظة على النظام الطبقي ومراقبة دخول وخروج الأعضاء في الطبقة المالكة الحاكمة ، وكذلك لتنظيم توزيع الثروة ، أو بالأحرى لتحديد توزعها وتلافي ضياعها وبالتالي عدم ضعضعة النظام .

في كل الأنظمة الاجتماعية التالية ، منذ بدء الحضارة حتى بدء نشوء البورجوازية وتأثيرها على المجتمع ، لم يكن الطلاق موجوداً إلا من طرف واحد ، هو : الرجل . فالمجتمع الطبقي الرجالي لم يكن ليسمح للقيمة الاستعمالية «المرأة» ، والتي تلعب دور «السلعة» أيضاً وليس نادراً (في مجتمع الرق بشكل واضح ومنظور) ، في أن تتخلى عن مالكها إلا بـ «مقابل» ، أي إلا كـ «قيمة تبادلية» (سلعة) . ولم يكن احترام المرأة الزائد من قبل المجتمع الاقطاعي في مرحلته الأخيرة أكثر من احترام البورجوازي لتحفة أو لقطعة أثاث فاخرة في منزله .

في المجتمع البورجوازي تغير الوضع بعض الشيء . لقد حرر المجتمع البورجوازي الأقنان (الفلاحين التابعين) من عبودية الأرض ، لا لغايات انسانية ، بل لحاجته الى قوة عمل متحركة Mobile تدخل سوق العمل (بكميات ضخمة) كسلعة ، فيكون البورجوازي عندئذ من ناحية حراً في شرائها ، ومن ناحية ثانية يكون مجال الاختيار والمساومة أمامه كبيراً . من ناحية ثالثة ، وهي الأهم ، ليس الرأسمالي مسؤولاً عن هؤلاء البشر في حالة البطالة ، بينما كان صاحب الرقيق يطعم عبيده ، والاقطاعي يترك لتابعه قسماً معيناً من محصول

الأرض كل موسم . لسبب مشابه حرر المجتمع البورجوازي شكلياً المرأة لحاجته لها كقوة عمل احتياطية ورخيصة .

بهذا يكون المجتمع البورجوازي ، من حيث لا يريد ، قد أعطى المرأة حق الطلاق ايضاً . ان تصبح المرأة قوة عمل معروضة أو احتياطية في سوق العمل ، كان يعني ضمنياً إعطاء الحرية لها في التحرك ، في أن تخطو خطوة نحو المساواة مع الرجل ـ بالضرورة . انعكاس هذا الوضع في البناء الفوقي للمجتمع كان «الزواج المدني» . بهذا خلقت للمرأة ـ ولو بحرية أقل مما للرجل ـ امكانية الانفصال عن الرجل بعد التبرير . وطالما ان البورجوازية في فرنسا أكثر تقدماً منها في سورية ، فإنه يمكن القول مبدئياً ان المرأة في فرنسا تستطيع استعمال حقها في الطلاق اكثر من المرأة السورية ، وفي الواقع يعطيها القانون الفرنسي هذا الحق مثل الرجل . وبما أن للنظام الاستبدادي الشرقي والاقطاعي ، ايديولوجياً بصورة خاصة ، تأثيراً لا بأس به في سورية ، في حين أنه شبه معدوم في فرنسا ، وبما أن هناك اتحاداً بين الدين والدولة في سورية وانفصالاً لهما في فرنسا ، فمن البدهي أن تستعمل المرأة الفرنسية حقها في الطلاق أكثر من المراة العربية السورية . من هذه الناحية يلعب التخلف دوراً هاماً في تقليص حالات الطلاق في سورية بالنسبة لفرنسا ، إلا أنه دور تسلطي ضد حرية المرأة . هنا لا نلعن الطلاق ، هنا نحمده ونشكره .

ـ ج ـ

فيما يلي سنحاول احصائياً تحديد العلاقة بين التخلف والطلاق في سورية . ونحن نرى التخلف لدى نساء سورية ـ قبل كل شيء ـ في عدم مشاركتهن في حياة المجتمع الاجتماعية والاقتصادية (القبوع في البيت) ، بينما العمل هو الشرط الاقتصادي والنفساني (والاجتماعي مع بعض التحفظ) اللازم لتحرر المرأة المرتبط بنمو شخصيتها وفرض نفسها على محيطها . ولهذا استثناء هو عمل الريفيات

الذي ليس دائماً دليل التقدم . فأكثر نساء الريف في سورية يعملن خارج المنزل (وفي المنزل في نفس الوقت) ، ومع ذلك فليس وضعهن على العموم أفضل من رفيقاتهن في المدينة فيما يخص الحرية والمساواة ؛ ذلك لأنهن ، وبقدر ما هن غير مأجورات . ففي هذه الحالة لا تنعكس المشاركة في العمل الاجتماعي الى قوة اقتصادية .

يبدو أن النساء العاملات السوريات ينفرن من الزواج على الطريقة العربية التقليدية . في تشرين الاول 1968[3] كان هناك 292 الف أمرأة عازبة في سن الزواج من أصل 1503 الف امرأة بالغة في سورية . وبلغ عدد المتزوجات 1037 ، عدد المطلقات 8 آلاف ، والارامل 165 الف امرأة . فيما يلي سنحذف عدد الارامل ، كي نستطيع المقارنة بين النساء العاملات والنساء القابعات في البيوت ، باعتبار أن أكثرية الارامل خارج القوة البشرية[4] . نقوم بهذا ، كي نعلم بطريق الاحصاء ما هو موقف الزمرتين من الزواج وعلاقتهن مع أزواجهن . بناء على ذلك كانت نسبة العازبات من النساء البالغات (ما عدا الارامل) 21,8 بالمئة ، المتزوجات 77,6 بالمئة والمطلقات 0,6 بالمئة . أما المشتغلات بأجر فبلغ عددهن في العام المذكور 60 ألف أنثى ، 10 آلاف منهن دون سن الزواج (أقل من 16 سنة) و5 آلاف ارملة . بلغ عدد العازبات في سن الزواج 24 الف امرأة ، أي 53,3 بالمئة من النساء المشتغلات البالغات (ما عدا الارامل) . وبلغ عدد المتزوجات 20 الف امرأة ، ما يعادل 44,4 بالمئة من

---

3) المكتب المركزي للاحصاء (دمشق) : المرأة العاملة بلغة الارقام ، سلسلة الدراسات 20 ، دمشق 1970 ، ص 11 ، 17 ، 28 .

4) شرح هذا المفهوم وغيره من المصطلحات المتعلقة بشؤون العمل يراه القارىء في النشرات الاحصائية السنوية لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل السورية ، أو في دراستنا «موقع الطبقة العاملة في المجتمع السوري» ، في : دراسات عربية ، عدد تشرين أول 1971 .

النساء المشتغلات البالغات . وأما المطلقات فكان عددهن الف امرأة ، أي 2,2 بالمئة .

نستخلص من ذلك ، أن حالات الزواج تقل لدى النساء السوريات المشاركات في العمل الاجتماعي ، في حين انها تكثر لدى المحرومات من دخول مجال العمل الاجتماعي ، وأن حالات الطلاق تكثر لدى النساء السوريات المشتغلات ، بينما تقل كثيراً لدى النساء غير المشتغلات .

لنأخذ أخيراً النساء المتعطلات (داخل قوة العمل) موضوعا للدراسة . عام 1968 كان عددهن 21 الف امرأة ، منهن 5,4 الف امرأة دون سن الزواج ، 6,6 الف عازبة و3,1 الف امرأة مطلقة أو ارملة . وللاسف ليس هناك تفريق في هذه الاحصائية بين المطلقات والارامل . في تقديرنا ، لا يقل عدد المطلقات عن سدس الرقم المذكور ، أي 217 امرأة مطلقة من المتعطلات . على هذا الاساس تبلغ نسبة المتعطلات العازبات من مجموع المتعطلات البالغات (ما عدا الارامل) 45 بالمئة . نستنتج من هذا أن نسبة العازبات تزيد لدى النساء المتعطلات عنها لدى النساء القابعات في البيوت ، وتقل لدى النساء المتعطلات عنها لدى النساء العاملات . من هذا يبدو أن المرأة غير العاملة مرغمة أكثر من غيرها على الزواج ، كوسيلة لاعالة النفس .

ما تقدم دليل على أن النساء العاملات لا يخضعن بسهولة لعبودية الرجل ، فاما يصلن حسب القانون الى «الطلاق» (التفريق ، وهذا طريق صعب وليس لصالحهن) أو يدفعن أزواجهن - بسبب استعمالهن لحقوقهن - الى تطليقهن . ونستنتج مما تقدم أيضاً ، أن ازدياد مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية للمجتمع السوري سوف يزيد من حالات الطلاق ، وانه سيقلل من حالات الزواج (الرسمي) أو يؤخر من موعده .

فحقا أن التخلف هو السبب فس كون نسبة الطلاق تنقص عندنا (في سورية) ، وعندهم (في فرنسا) تزيد .

ونصل الى نفس النتيجة ، وهي أن حوادث الطلاق تتناسب عكسا مع درجة التخلف ، اذا درسنا الامر داخل سورية نفسها . نستعين من أجل ذلك باستشهاد لعلي كنعان[5] ، وأن كان استشهاداً طويلاً :

«في احصائية عن الطلاق في القطر نجد أن عدد الحوادث في عام 70 قريب جداً مما كان عليه عام 63 رغم الازدياد المطرد في عدد السكان خلال تلك الاعوام السبعة» . الى هنا كلام علمي صحيح ، ضمن حدود صحة الاحصاء الذي يستند اليه . ولكن لننظر الى التفسيرات ! يتابع الكاتب مقاله : «وأول ما توحي به تلك النتيجة ان التقدم في ميادين العلم والعمل لابد وأن تعطي ثماره المرجوة ويسهم في حل شتى مشكلاتنا الاجتماعية أو التخفيف من وطأتها . فكلماتقدمت مسيرتنا مرحلة الى امام . . تفككت الاغلال التي تفرضها العادات المتوارثة على الاجيال الطالعة ، بحيث يصبح الشاب أو الفتاة أكثر حرية في اختيار بعضهما بعضا وأكثر مسؤولية عن بناء الخلية الجديدة في جسد المجتمع ، على أسس راسخة من المحبة والتفاهم والمشاركة الواعية» . يبدو من هذا الكلام ان الكاتب يتبنى نظرية معاكسة تماما لنظريتنا : فالتقدم في العلم والعمل والتحرر من العادات والتقاليد القديمة ، هذا العوامل هي السبب في تناقص حالات الطلاق ، هكذا يفهم من كلمات الكاتب . لكن رغبة الكاتب لم تحمله عل تجاهل الاحصاءات التي يعتمدها ، فيتابع القول : «الا أن هذه الصورة المتفائلة سرعان ما يغشيها ضباب الشك والتساؤل عندما نلاحظ أن نسبة الطلاق ترتفع كلما اتجهنا من الشمال الى الجنوب . فهل زيادة الحرارة في الجنوب عن الشمال هي السبب ؟ أم هي حرارة التقدم الشكلي الذي يتم في القشرة والثبات دون أن يصل وميضه الى اللب ؟ !» بهذه الطريقة يحاول الكاتب الخروج من المازق ، بدل أن

---

5) بعنوان «أبغض الحلال» ، تحت زاوية «بلا عتب» ، في : «الثورة» الدمشقية ، تاريخ 22 ـ 1 ـ 1971 ، ص 8 .

يعيد كتابة المقال . وينهي الكاتب مقاله بقوله : «الاحصائية تقول أن مدينة دمشق بمحافظتها تضم حوالي نصف ضحايا هذه المشكلة . . بينما لا يزيد العدد في الرقة عن اصابع اليد الواحدة . ولئن كانت هذه الارقام دقيقة أو حتى تقريبية فمن حق الرقة أن تفوز باكليل السعادة الزوجية ، وهي جديرة أن تسمى «فردوس الازواج السعداء !»

وهكذا انتهى المطاف بعلي كنعان ، مأخوذاً بحكم مسبق ضد الطلاق ، الى أن يناقض نفسه ويجعل الرقة المتخلفة ذات الطابع البدوي - الاقطاعي ، وليس دمشق حيث يكثر الطلاق ، كأنها المكان الذي حدث فيه التقدم في ميادين العلم والعمل والتفكك في العادات العتيقة . ومع ذلك برهن الكاتب على نظريتنا في أن التخلف والرجعية يحد من حوادث الطلاق ، لأنه يحد من الحرية والمساواة في العلاقة بين الرجل والمرأة في ظروف مجتمع طبقي بطريركي هجين .

الا أن هذا لا علاقة مباشرة له بالحضارة المادية المتصاعدة التي يغرق فيها الغرب (حسب تعبير «عداد» المستشهد به في البداية) ولا بالتقدم الشكلي المزعوم لمدينة دمشق بالنسبة للرقة ، الا من حيث كونهما عاملين مساعدين على وصول المرأة الى حقوقها بشكل أن البناء التحتي للمجتمع لم يعد يناسبه البناء الفوقي السائد ، ومن هذا البناء الفوقي القوانين والاعراف والاخلاق المنظمة للعلاقة بين الرجل والمرأة .

- د -

بعكس ما هو عليه الامر في فرنسا ، لا تستطيع المرأة السورية الطلاق لاسباب عديدة ، تتصل مباشرة بالنظام الاجتماعي ، كما ذكرنا . من هذه الاسباب حالة التبعية الاقتصادية للمرأة تجاه الرجل . فقبل التفكير بالطلاق مرة ، على المرأة أولاً أن تفكر الف مرة باحثة عن مجالات العيش البديلة . من سيعيلها ، إن هي تركت زوجها ؟ في فرنسا ، مجالات العمل للمرأة موجودة ،

إن لم تكن المرأة المعنية ـ في الاصل ـ عاملة . وقد رأينا أن الطلاق يكثر عند العلامات على أية حال ، لان قانون تعويض البطالة لا تعرفه سورية حتى الان . عليها ، ثانياً ، أن تضع في حساباتها انها ، على الارجح ، لن تجد زوجا جديداً ، أي أنها ـ ناهيك عن عدم حصولها على معيل جديد ـ ستتخلى عن ارضاء حاجتها الجنسية . ـ الا اذا ارادت أن تصبح مومسا . في الحقيقة ، عندئذ لن ترضي حاجتها الجنسية ، بقدر ما ستبيع نفسها وتصبح مجرد سلعة ، وتفقد بالتالي القدرة على التلذذ الجنسي . الا أن هذا هو الوضع الذي ستصل اليه ، أو ستصل الى وضع مشابه ، إن هي حاولت أرضاء حاجاتها الاساسية ، ومنها الجنس ، عن غير طريق الزواج «الشرعي» . هذا الوضع لن تصل اليه أو تقترب منه المرأة الفرنسية بالضرورة ، لأنها تملك الحرية في انشاء علاقة جنسية مع رجل دون عقد رسمي (شرعي أو مدني) ، بدون أن يغض هذا من كرامتها كانسان أو يدفع المجتمع والدولة الى جعلها مومسا أو في منزلة المومس .

ثالثا ، على المرأة أن تفكر بأطفالها الكثر لدى الاقدام على الطلاق ، لان المجتمع لا يحمي هؤلاء الاطفال ، مثل ما هو لا يحمي أمهم . ولذلك نجد أن أكثر المطلقين ليس عندهم اولاد : في عام 1963 : 1973 قضية طلاق بدون اطفال من اصل 3079 ، بينما في عام 1970 : 1952 قضية طلاق من أصل 3187 ، أي عام 63 بنسبة 64 بالمئة وعام 1970 بنسبة 61 بالمئة . في فرنسا يخف عبء الاطفال لقلتهم من جهة ، ولارتفاع مستوى الدخل من جهة ثانية ، ولاهتمام الدولة أكثر من جهة ثالثة . ولكي لا تكون نظرتنا أحادية الجانب ، نود التذكير أن وجود الاطفال ـ ولاسباب عديدة لا مجال لذكرها ـ يثبت الزواج ويجعل الاسرة اكثر استقرارا في فرنسا كما في سورية ، كما أن الشعور بالمسؤولية تجاه الاطفال يجعل من المرأة والرجل ، ومن المرأة بصورة خاصة ، أكثر اعراضاً عن الطلاق . . ومع ذلك هناك فرق بالدرجة بين فرنسا وسورية من حيث تأثير هذين

العاملين . وهذا يعود الى أن الروابط العائلية في فرنسا كبلد رأسمالي صناعي متقدم أضعف منها في سورية .

رابعاً : القرار الفردي في سورية والبلدان العربية الاخرى[6] هو قرار فردي في ظاهره . في الواقع يشترك الجميع في التقرير : الاب ، الام ، الاخوة والاخوات ، الأعمام والاخوال . . ثم الاصدقاء . هذا الحشد من المقررين لن يصل بسهولة وبنفس الحماس الى قرار الطلاق . لان هؤلاء الناس «يعدون العصي ولا يتلقونها» أولا ، ثانيا لانهم يخشون اعالة المرأة والاولاد لدى حدوث الطلاق ، ثالثا يريدون تجنب العداوة المحتملة بين العائلتين (العائلة الكبيرة للزوج والعائلة الكبيرة للزوجة) . في فرنسا يكون التقرير فردياً لان الامر شخصي ، فالعلاقات العائلية ضعيفة جداً في الحضارة البورجوازية الرأسمالية ، التي تقوم على النفعية والفردانية ، حتى أن المرء لا يجد من يساعده في حل مشكلة شخصية : الرأسمالية عزلت الانسان الفرد عن قريبه .

خامساً : وحتى لو ركبت المرأة رأسها وارادت بالرغم من كل هذه العوائق الطلاق ، فهناك القانون (ناهيك عن الدين والاخلاق والعادات) الذي يعطي في سورية الحق في هذا المجال فقط للرجل الزوج وللقاضي ، للاول حق الطلاق من زوجته وللثاني حق التفريق بين الزوجين . لكن ، من هو «القاضي» ؟ ـ هو عادة رجل من نخبة المجتمع الطبقي الرجالي ، يقضي حسب قانون يعود الى مجتمع الاستبداد الشرقي . وحتى في حالة الحكم بالتفريق ، ففي هذه الحالة تخسر المرأة المهر (المؤخر) ، وهو عادة مبلغ لا يستهان به . فاذا لم تكن المرأة عاملة أو لم يكن

---

6) ليكن القارىء على علم بأننا عندما نتكلم عن سورية ، فان هذا لا يعني أن كل ما نقوله يخص سورية فقط . . . لقد قصرنا البحث على سورية بسبب توفر المعطيات الاحصائية وغير الاحصائية من جهة ، وجباً في تحديد مجال البحث خوفاً من التشتت أو أحادية النظرية لدى تكاثر العوامل المؤثرة أو اهمال بعضها من جهة اخرى .

أهلها اغنياء ، فان المبلغ بحد ذاته قد يدفعها الى الاحجام عن طلب التفريق . هذه اللامساواة القانونية لا نجدها في فرنسا .

مجموعة الاسباب الخمسة المذكورة أعلاه ، كأهم العوامل ، تنقص من حوادث الطلاق في سورية ، وتزيد من حوادث الطلاق في فرنسا .

من طرف الرجل أيضاً توجد عوامل مثبطة عن الطلاق ، في حين أنها مساعدة عليه في فرنسا . أولا ، لا يجوز في فرنسا الزواج بأكثر من واحدة . هناك امكانية الجمع بين زوجة وعشيقة أو أكثر ، بين امرأة «شرعية» وامرأة «غير شرعية» . الا أن للمرأة في فرنسا وعيا ذاتياً يجعلها على الاغلب ترفض هذه الحالة وتطالب بالطلاق . أما كرامة المرأة السورية فهي مهانة لدرجة انها تقبل (بنسبة كبيرة من النساء ، كما بينا في بداية البحث) بـ «ضرة» (المرأة المنافسة لبنت جنسها على فراش الزوجية) . قد تقبل المرأة الفرنسية بشكل ما بوجود امرأة اخرى في حياة زوجها : الا أنها تملك الحرية ، وتأخذها قسراً ، في أن تنشيء هي بدورها علاقة جانبية مع رجل آخر غير زوجها . إن امكانية الرجل السوري (المسلم طبعا ، ونحن نتحدث طبعا عن الاكثرية وليس عن الجميع) المتعلقة بأحواله المادية في امتلاك امرأة ثانية وثالثة ورابعة يجعل الطلاق بالنسبة له شيئاً ثانوياً ، بل لا داعي له في أحوال كثيرة . لا ننسى هنا انه مرغم لدى تطليق زوجته على دفع «مهر مؤخر» ، في حين أنه يستطيع الزواج بامرأة اخرى مقابل هذا المهر . وقد تطالبه هي (الزوجة الاولى) بتطليقها (طلب التفريق ، كما يسمى) ، ان هو تزوج امرأة ثانية ، عندئذ لا ملزم له لدفع المؤخر . أما في فرنسا فمشكلة المهر (المقدم أو المؤخر) غير موجودة ، هناك يتعاون الاثنان ، الرجل والمرأة ، لتأسيس وتأثيث بيتهما .

ثانيا ، العلاقة بين الرجل والمرأة في سورية بنظر القانون هي علاقة «نكاح» ، هي علاقة مالك بوسيلة انتاج من نوع خاص (اذ تتضمن اللذة بالنسبة للرجل) . هي علاقة تقنية بحتة ، كما هو الامر بين المكوك والغزول المهيئة

للنسيج ، كما هي العلاقة بين أي نتوء وتجويف في هذه الطبيعة .ـ مع فارق ، ان الرجل هو المسير لهذه العلاقة التي تختص بها الطبيعة الوحشية («البرية») . الرجل السوري العادي ينظر الى المرأة كثقب يستعمله متى شاء وكيفما تيسر له الامر ، ان هو تزوجها . هذا من ناحية . من ناحية اخرى يرى فيها قوة عمل للطبخ والغسل . . . ولانجاب الاطفال ، وايضا لخارج البيت ، ان كانت لديها مؤهلات اخرى .

المرأة الفرنسية تشارك الرجل العمل وتطالبه بمشاركتها العمل داخل البيت ، وليس في حيلته الا ان يعمل . وهي تطالب من ناحية اخرى باللذة الجنسية ، لها رأي في القيام بـ«الجماع» ، وتملك الحق والجرأة في الامتناع عنه ، ان لم تكن بحاجة اليه في اللحظة التي يريد فيها الرجل . الاختلاف هنا يستدعي الطلاق مع الزمن . الرجل الفرنسي ، على عكس الرجل السوري ، مجبر على الا يكون انانيا في هذه النقطة . المرأة المعنية ومستوى الرجل الحضاري يمنعانه من ذلك . اما الرجل السوري فيستطيع ان يكون انانيا ، ليس هناك ما يرغمه على ان يكون غير ذلك . فمن المعروف ان أسهل جماع هو الجماع الذي يحصل فيه على «لذته» دون الاهتمام بشريكه . أما الاهتمام بالشريك فحقا يجلب لذة اكثر (يوصل الى الانتعاظ المشترك) . الا انه أكثر صعوبة بكثير ، وخاصة في عالم بعيد عن العفوية والبساطة . وصعوبته ليست ناتجة عن ارادة الشريك وحالته النفسية فحسب ، بل ايضا عن تكوينه العضوي والنفسي . فليس كل رجل مهيأ للانسجام الجنسي مع كل امرأة ، بالمقابل ليست كل امرأة مهيأة للانسجام مع اي رجل ـ هنا تظهر ضرورة التعارف الجنسي قبل الزواج . اذن فالمستوى الحضاري والجنسي المتخلف لدى الرجل السوري يدفعه ايضا (كما يدفع المرأة السورية) الى القبول بعلاقة جنسية لا يحصل فيها على اقصى لذة ممكنة ، هو يقبل بعلاقة اشبه ما تكون بالاستمناء . بصورة عامة ينتظر الانسان السوري من شريكه في الزواج ـ من نواح جنسية وغير جنسية ـ اقل مما ينتظر الانسان الفرنسي ، فهو اكثر

قناعة ، وبالتالي اسباب الطلاق تقل ايضا من هذه الناحية . فما يدفع الرجل الفرنسي ، او ما يمكن ان يدفعه الى الطلاق ، لا يعرفه الرجل السوري[7] .

ما تقدم ايضا يجعل حالات الطلاق في سورية نسبيا اقل منها في فرنسا . ـ للاسف ! (والاسف على العوامل المسببة وليس على النتيجة) . ولم ننته بعد !

في سورية يصعب على الرجل والمرأة الدخول في علاقة جنسية بدون زواج . ليس المقصود «العلاقة الجنسية» بحد ذاتها ، بل علاقة بديلة للزواج . ان «الخيانة» الروحية المترافقة مع الخوف (للطرفين) والمذلة (للمرأة) ، كما ان العلاقة الجنسية قبل الزواج حسب مبدأ «تشوّق ، لا تتذوق !» او المتمثلة بالمداعبات Petting مع الخوف (للطرفين) والمذلة «للمرأة» وممارسات اخرى غير صحية جنسيا ، كل هذا غير مرضٍ جنسيا او نفسيا ، لا يسد الحاجة على ما يرام من جهة ويعقدها من جهة اخرى . كذلك محاولة ارضاء الحاجة الجنسية عن طريق «البغاء» لا يقدم اللذة المنشودة من جهة ويكلف من المال ما لا طاقة للرجل السوري العادي به من جهة اخرى (ارتفعت اسعار المومسات في سورية كما حدث لبقية السلع ، فأصبحت قريبة من اسعارهن في اوروبا ، بينما مستوى الدخل اخفض بكثير في سورية) ، كما انه اصبح غير صحي منذ خرج من تحت اشراف الدولة بعد منعه رسميا في عام 1961 .

هذه العوامل تدفع الى الزواج ، ليس عن رضى بل للضرورة . بهذا تزداد حالات الزواج نسبيا في سورية . اما في فرنسا فامكانيات عقد صداقات بين الرجل والمرأة واسعة نسبيا ، واحيانا كثيرة غير ملزمة بالزواج في المستقبل . وهذا

---

7) بل ان الناس هنا في سورية ، ناهيك عن القانون ، لا يفهمون وبالتالي يرفضون طلاقا غير مبرر موضوعيا (بالنسبة لهم موضوعيا) ، كأن يقولوا : هو شاب وسيم ، ميسور ، لا يسكر ولا يلعب القمار ، ومن مكان العمل الى بيته . . . فكيف تريد الطلاق منه ؟! هل ستجد افضل منه ؟!

يقلل نسبيا من عقود الزواج في فرنسا . بناء على ذلك ، ستصبح - من هذه الناحية ايضا - نسبة احكام الطلاق الى عقود الزواج قليلة في سورية ، كثيرة في فرنسا . فالاحصاء ايضا ذو صبغة اديولوجية (اداة طبقية في احيان كثيرة) ، فهو لا يعتبر الا «الزواج الشرعي» ولا يهمه الزواج الحر الذي لا يتدخل فيه المجتمع ولا تتدخل فيه الدولة .

- هـ -

بعد هذا :

هل يعني ذلك ان الحضارة المادية المتصاعدة التي يغرق فيها الغرب هذه الايام وصل «بللها» ايضا الى عرش «الاسرة» يحدث فيها «الصدع» و«الصداع» ؟ (كما جاء في «الثورة» - مقال «واحدة لنا») . ليكن معلوما اننا في سورية والبلدان العربية الاخرى وجميع البلدان المتخلفة الاخرى نهدف وباصرار الى حضارة مادية متصاعدة . ولكن ، يجب التفريق بين «حضارة مادية متصاعدة» و«حضارة رأسمالية متدهورة» . لا يجوز الخلط بين نظام اجتماعي وحالة معيشية متواجدة لدى مجتمع يخضع لهذا النظام . فليس هناك توافق Correlation بين الرأسمالية والرفاهية[8] . ولدى وجود الرأسمالية مع الرفاهية ، فان رفض الرأسمالية لا يدعو الى رفض الرفاهية ، كما لا يجوز ان يدعو رفض الطلاق الى القبول بالتخلف (كما يتضمن تعبير : الرقة هي «فردوس الازواج السعداء في سورية») .

---

8) فالنظام الرأسمالي الذي أوصل السويد والمانيا الغربية الى دولة الرفاهية ، هو نفسه أوصل اسبانيا والبرتغال وصقلية الى التخلف ، وهو مسؤول في نفس الوقت عن التخلف (نهب العالم الثالث والوقوف امام تطوره) .

ان الذي يغرق فيه الغرب ليس الحضارة المادية المتصاعدة ، بل تفاقم التناقضات الذاتية في نظامه الرأسمالي كالتناقض بين المستوى المعاشي العالمي ولا انسانية العلاقات الاجتماعية (فما فائدة الرفاه ؟) ، الذي يؤدي الى ضرب المؤسسات والاخلاقيات التي يقوم عليها هذا النظام . «الاسرة» ، **بشكلها** الحديث ، هي مؤسسة اجتماعية بورجوازية قامت على أنقاض الاسرة الاقطاعية . الاديولوجيا البورجوازية قدست «الاسرة» ، حسب فهمها لها ، وجعلتها الخلية الاساسية في المجتمع . الا ان اديولوجيتها نفسها قدست من جهة اخرى الملكية الخاصة ، واقامت نظامها الاقتصادي على ملكية الافراد لوسائل الانتاج في ظروف انتاج جماعي ، تزداد صفة الجماعية فيه من يوم لآخر . لقد اقامت البورجوازية نظامها على مبدأي الفردانية والنفعية ، ووضعت قيمها على هذا الاساس . بدل ان تقيس قيمة الفرد ـ بحسب الاديولوجيا الارستقراطية الاقطاعية ـ على اساس النسب والنبالة ، قاسته على اساس النجاح (برغماتية) ، النجاح في «الربح» . اذن زيادة الاستغلال ، فزيادة التراكم الى زيادة الربح والثروة . . . وهكذا . وقد اقامت البورجوازية نظامها على «الحرية» الفردية ، والحرية الفردية فقط . كانت حريتها هي حرية الاستثمار ، حرية الاستغلال (كان شعارها التاريخي : دعه يمر ، دعه يعمل) . لقد خلقت البورجوازية مجتمع ذئاب ، تكمن مصلحة الواحد فيه في خراب الآخر (التنافس والمضاربة) . بهذا عزلت البورجوازية ، في ظرف تكالب كل فرد في المجتمع على مصالحه الخاصة ، بنفسية المتشكك بنوايا الآخر تجاهه ، عزلت كل فرد في مجتمعها عن الآخرين ـ حتى عن زوجته واولاده ، لانشغاله ذهنيا ووقتيا وجسميا بأعماله وهمومه المهنية . اذا كان كل شيء يقاس بوحدة العملة في المجتمع البورجوازي ، فان الاطفال يصبحون سلعة غالية . واذا كانت الوجاهة الاجتماعية تقوم على اساس الثراء والاستملاك وليس قطعا على عدد الابناء (كما في المجتمع الاقطاعي) ، فانه من الطبيعي ان يكون هناك ـ ايضا لهذا السبب ـ نفور من الاطفال . واذا كانت

المنفعة الشخصية هي المحرك الاكبر للتصرفات الفردية ، فان انجاب الاطفال ليس بذي منفعة ، بل كله مضرة .

هل من الممكن بعد الا تتصدع الاسرة البورجوازية[9] ؟! ولكن ، هل الاسرة السورية في سلام ؟

قد نكون ، فيما مضى ، قد أثرنا الانطباع بأننا نؤيد الطلاق . هذا الانطباع الممكن غير صحيح ، فنحن نؤيد الرأي الذي يتضمنه القول «الطلاق اكره الحلال» . لكن الطلاق بحد ذاته ليس المشكلة . المشكلة كامنة فيما يدعو الى الطلاق . ونحن ايضا لسنا ضد الطلاق بحد ذاته ، بل ضد ما يترتب عليه من عذابات وهموم بشرية . واذا كان الطلاق ينقذ من آلام اكثر مما يسبب ، فاننا نشجع عليه دون ادنى شعور بتأنيب الضمير . والآن ، الى الاسرة السورية !

ان التناقضات التي تعيشها الاسرة السورية ليست قليلة ، وان كانت تناقضات مغايرة لتناقضات الاسرة الفرنسية . التناقض الاول والاهم في الاسرة السورية هو «بطركيتها» المتزمتة ذات الصبغة الاستبدادية في ظروف غير استبدادية (مع اهمال مشكلة تعدد الزوجات) . المرأة السورية ـ بصورة عامة ، كما رأينا احصائياً ـ بعكس المرأة الفرنسية بعيدة عن الانتاج ، هي مستهلكة . كان مجتمع الاقطاع يعرف نوعين من النساء : امرأة ارستقراطية مستهلكة فحسب ، وامرأة فلاحة منتجة فحسب . وكان هذا يناسب المجتمع الاقطاعي اقتصاديا .

الأن لا تنتج الغالبية من نساء سورية (لقد اهملنا نساء الريف !) ، وبالتالي تقبع الاكثرية الساحقة من نساء المدن في البيوت كمستهلكات ـ زيادة على لوازم

---

9) من المفيد ان نشير الى مؤلف شومبيترSehumpeter الذي يتضمن تحليلا رائعا لحتمية تحلل الاسرة البورجوازية ضمن عملية انهيار النظام الرأسمالي ، مع العلم اننا نختلف معه في امور اساسية . بالعربية :

جوزيف شومبيتر : **الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية** ، تعريب وتعليق خيري حماد ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة 1964 (القسم الثاني من الجزء الاول) .

البيت الاساسية ـ لما تريد تصريفه الصناعة الرأسمالية : من ملبوسات لا حاجة حقيقية لها ، بل حاجة وهمية وهي الحاجة الى مسايرة الموضة ، من ادوات كهربائية منزلية خلقها الاقتصاد الرأسمالي لمجتمع متقدم تعمل فيه المرأة كالرجل خارج المنزل (ولا خدم فيه) ، فاذا بمجتمع لا تعمل فيه المرأة (وما زال فيه خدم) يقبل على شراء هذه الادوات ، من اجهزة تثقيف وتسلية (راديو ، تلفزيون ، اسطوانات ، مسجلات . . .) يتلقفها مجتمع غير مثقف لا يجيد الا تقديم التسلية والفن الوضيعين لابنائه المتسلين المحتاجين الى العلم والثقافة والفن الاصيل . . . ومن آلات بديلة لقوة العمل من أجل نساء عاطلة عن العمل وفي مجتمع تزيد البطالة الظاهرة والمخفية في تخلفه تخلفا .

ان المرأة السورية تنتمي الى القرن التاسع عشر ، لكنها تعيش كإبنة القرن التاسع عشر في النصف الثاني من القرن العشرين . اينما كانت ، حتى في اظلم ظلمات البيت ، تصل اليها آخر تقليعات الموضة ، وتسمع آخر النكات الجنسية الرخيصة ، كما تصل اليها جميع التعاليم المعقولة واللامعقولة للحب المتوهم . هنا ايضا هي مستهلكة . هي منفعلة ،لا فاعلة. تعرف الكثير من اقاصيص الحب والغرام ، لكنها لم تعش اية واحدة منها . ترى اجمل النهود والسيقان (في السينما والتلفزيون والمطبرعات) ، الا انها لا تجرؤ على رؤية نهديها وساقيها الخاصتين ، وان جرؤت فمع الشعور بالذنب . ولما كانت (بنسبة تقل من عقد لآخر) تحفظ غالب الوقت في البيت كمكدوس الباذنجان ، لذته في الشق المحتوي للجوز والتوابل ، فان هذا سيجعلها كتلة من الجنس ، لا تعدو ان تكون دمية لبحارة باخرة في غياهب البحار .

المرأة السورية اذن مستهلكة غير منتجة ، منفعلة غير فاعلة ، لا تستطيع ان تكون للرجل ، سيد البيت ، اكثر من خادمة من نوع ممتاز . هذه العلاقة بين الرجل والمرأة لا ترضي لا الرجل ولا المرأة ، وغير قادرة على انشاء اسرة سعيدة

(طبعا لا يعي الناس المعنيون هذه العلاقات والاوضاع والا لما كانت نسبة الطلاق في سورية ادنى مما هي في فرنسا !) .

وكيف ترضى «المرأة - الجنس» المستهلكة لقصص العشق والغرام الالف - ليلي (من الف ليلة وليلة) عندما تصطدم بواقعها مع الزوج البطريركي المتخلف . ان تخيل الجماع ليس لها بجماع ، وخاصة إن كان التخيل لا يستند الى ممارسة سابقة . من حيث تأمين اللذة الجنسية يكون الجماع صعبا ، كما قلنا ، طالما ليس هناك مساواة بين الرجل والمرأة . وبما انه يتم في سورية على الغالب مفرغا من العواطف التي يجب ان ترافقه تجاه الشريك ، بدون المقدمات اللازمة أو بدون رغبة وتجاوب من الطرفين ، بما انه يمارس كعملية تكنيكية سريعة ، فان هناك تباينا بين ما تتوقعه المرأة السورية وما تعيشه ، يجعل الممارسة الجنسية كريهة والمعاشرة صعبة ، ربما من اول جماع (ليلة الزفاف) ، وخاصة في مجتمع يسيء التربية الجنسية من جهة ويحارب الممارسة الجنسية من جهة اخرى (فلا يعطي مثلا الحرية والفرصة للغزل والمداعبات حتى للازواج ، واحيانا حتى في غرفة النوم بسبب تواجد الاطفال وموقف الزوجين من الجنس) . كذلك فان الرجل الذي تكون علاقته هكذا مع زوجته (استهلاكا جنسيا) ، فان علاقته مع اطفاله لن تكون اكثر انسانية : هم فضلات لحظة شهوة عابرة انتهت بخروج هذه الفضلات . فهل تبدو اسرة كهذه اقل تعاسة من اتعس الاسر الغربية ؟!

ترى المرأة السورية (لاشعوريا) في تقليدها الجنوني للمرأة الاوروبية او بالاحرى في طواعيتها لمصممي الموضة تعويضا عن الحاجة الجنسية المكبوتة . فمظاهر التقليد ليست سوى تعبير عن تعويض الحاجة الجنسية غير المشبعة ، اكانت المرأة متزوجة او عازبة ، ليست سوى تعبير عن الكبت الذي ينقلب الى استهلاك . الا ان صفة الاستهلاك لا تقتصر على العلاقة اللاعقلانية مع السلع ، بل تتضمن صفة المرأة كمادة استهلاك . لذلك تذهب المرأة السورية العادية الى من يدفع اعلى سعر (مهر) ممكن . لماذا ؟ لان ذلك يمكنها من

الاستهلاك اكثر ، من جهة ، ويخفف عنها من جهة اخرى العمل المنزلي المقيت . ولذلك بامكاننا ان نلاحظ جيدا ان المرأة السورية لا يتطور «تذوقها» للرجل حسب صفات معينة لدى هذا ، حسب المستوى الحضاري الذي يصل اليه المجتمع ، بل بحسب مهنته وتطور دخل هذه المهنة ومكانتها الاجتماعية .

فتشييء الانسان (النظر اليه أو معاملته كشيء) لا يتم فقط من جهة الرجل تجاه المرأة ، بل أيضاً من قبل المرأة تجاه الرجل . (فهل التزاوج مع «شيء» ممكن الا لدى المرضى نفسانيا ؟ !)

عملية التشييء نراها أيضاً في تناقل الناس لخبر خطوبة فلانة «لقد خطبها طبيب أو مهندس» ، وهذا كاف لفهم الآخرين . بناء على ذلك نصل الى الرأي بأن المرأة السورية لا تفهم «الديموقراطية» ، فهي لا تعطي ـ بأمر من النظام الاخلاقي السائد ـ للرجل فرصة لاظهار ما عنده ، بل تحكم عليه مسبقاً . كذلك الرجل ، فهو لا يطلب أو لايستطيع الحصول على فرصة للتعرف على المرأة ، بل هو يعتمد أو يضطر لاعتماد مقاييس غير انسانية للحكم على المرأة : الجمال ، الحسب والنسب ، القرابة . . . وما شابه ذلك من الدلائل غير ذات الدلالة على امكانية التعايش مع الحد الادنى من السعادة المطلوبة[10] . تماما هكذا

10) تلك هي المقاييس السائدة حتى لدى مثقف مثل المحامي محمد المحمود ، يقول المحامي :
«وفي رأيي يخضع الزواج للتقييم المعنوي ، والروحي ، لا الى التقييم المادي ، أي أنه ليس مادة أو سلعة ذات قيمة معينة . وعندما يخطب رجل امرأة انما يقيمها بقيم الجمال والاخلاق والعلم والنسب و . . . هذه الامور لا يمكن اخضاعها الى التقييم المادي الصرف شأن البضائع والسلع» . تحقيق : «لماذا يهربون من «جنة» الحياة الزوجية ؟» من نديم شمسين ، في : «جيش الشعب» ، عدد 1039 ـ 1972 ، ص 30 ـ 31 .
هناك مع ذلك أيضاً سلع تقيم «معنويا» ، فتستند قيمتها على جمالها (جمال الغلاف الخارجي) ونسبها (الماركة أو اسم الشركة التي تنتجها) ، أما بالنسبة للعلم والاخلاق فمن المعلوم أن الخادم (وهو سلعة كقوة عمل) المطيع الامين القارىء الكاتب أفضل وبالتالي أعلى ثمنا من الخادم الامي المتمرد .

كانت المقاييس في عصر الجاهلية ، مع الفارق الكبير بين ما كان المرء يبتغيه وقتئذ من المرأة وما يبتغيه الان ، ومع فارق أن الرجل كان يستطيع أن يتزوج ويشتري ويسبي العديدات منهن ، والآن يحصل - «بشق النفس» - على واحدة ، إن لم يكن من المترفين .

لذلك فان المقدمات الضرورية لانشاء أسرة سعيدة غير موجودة في المجتمع السوري !

الرجل والمرأة مفصولان عن بعضهما قسريا في المجتمع السوري . مفاهيم «الفضيلة» و«الشرف» و«العرض» في المجتمع العربي هي مفاهيم جنسية تعني في نهاية المطاف فصل الرجل والمرأة عن بعضهما ، وهي أوامر اجتماعية أخلاقية صارمة . الا أن هناك دوافع قوية أيضاً تناقضها : الرغبة الجنسية الملحة للشاب السوري الذي يتأخر (لاسباب سنتطرق اليها بعد قليل) في الزواج وانتظار المرأة السورية للزواج (والزواج فقط ، بينما تطمح المرأة الفرنسية الى التخرج المهني والممارسة الخلاقة أو المدرّة لمهنتها ، بدون أن يعيقها ذلك عن ممارسة الجنس) أو بالاحرى انتظار الزوج الذي لم يعد كالسابق «قسمة ونصيب» (خطر «العنوسة») .

وهناك تناقض آخر يؤكد الحالة المرضية في مجتمعنا العربي السوري : التناقض الحاصل بين غاية الاديولوجيا الاجتماعية الكامنة في خطر ممارسة الجنس بشتى أشكاله[11] (من التلطيش حتى التلاطش) من جهة وقياس المجتمع لنجاح

---

11) يذكر هذا بما قاله زكريا تامر في احدى خواطره التي تسر الخاطر (مجلة «الطليعة» الدمشقية ، العدد 282 ، تاريخ 25 - 12 - 1971 ، ص 35) : «قدمت احدى الاذاعات العربية حديثا للممثلة ماجدة قالت فيه انها تؤيد القبلة الموضوعية . ولا شك ان قولها هذا نصر جديد للمغرمين بالموضوعية ، وسيعتبرون القبلة الموضوعية تطويراً جميلاً للنقد الموضوعي . المجد للقبلة الموضوعية ، والعار والشنار للقبلة اللاموضوعية» . =

الرجل (أو لرجولته) في غزو «القلعة ـ المرأة» وفتح ابوابها ، وقياس نجاح المرأة (أو شرفها) في حفظ نفسها من الرجل من جهة اخرى . مع أن كلا النجاحين يرفض الآخر ، ولا وجود لاحدهما مع وجود الآخر . يبدو جليا أن المشكلة هنا لا تكمن في رجعية هذه الاوامر الاخلاقية أو في استغلالها للجنس طبقيا ، بقدر ما هي كامنة في لامعقولية الاوامر الاخلاقية نفسها .

لكن ، كيفما يكون القالب الذي تأخذه «الفضيلة» العربية ، فان موقف الجنسين من بعضهما قبل الزواج سيؤثر على علاقتهما بعد الزواج : المرأة اخفقت والرجل هو المنتصر . وهذا مضحك حقا : لقد انتصر الرجل لانه حصل على المرأة ، وقد خسرت المرأة لانها ضعفت أخيراً وسلمت الرجل نفسها . هذا دليل على الصراع البدائي بين الرجل والمرأة (المحسوم سلفا لصالح الرجل) وعلى اللامساواة بين الرجل والمرأة . انسجاماً مع هذا الموقف يقضي العرف الاجتماعي بحزن وبكاء المرأة قبل الزفاف ، حتى لو صدف وكانت سعيدة بزواجها . كما جرت العادة في بعض المناطق الريفية (حتى الآن) أن يضرب الرجل عروسه بعصا في لحظة دخولها بيته ، أولاً اشعاراً بأنه السيد ، وثانياً انتقاماً لصدها له من قبل .

الا أن الاديولوجيا العربية غير منسجمة مع نفسها على طول الخط ، التناقضات كثيرة ضمنها . فالمجتمع العربي يعتبر المرأة غير المتزوجة أيضاً مخفقة ويسميها «عانسا» . وبقدر ما هو يقدس العذراء ، ينظر الى العانس نظرة اتهام . وهذه لا معقولية أخرى : فكيف تكون العذرية مقدسة وهي توصل منطقياً الى العنوسة ، إن جعلت الفتاة منها مبدأ في حياتها ؟ ! . مسكين هذا الانسان الذي سيضطر للتوفيق بين متناقضات الاديولوجيا العربية . فبقدر ما «العذراء» محمودة

= ونحن نعلق على ذلك بأن ضرورة التمثيل لم تمنع من التمسك بالعقلية المتعفنة التي تضطر للتبرير اللاعقلاني ، وقد تدفع المصلحة التجارية الرأسمالية السينما العربية الى أن تقول بـ «الجماع الموضوعي» .

دينيا وأخلاقيا ، ترى العانس نفسها مذمومة اجتماعياً . وهذا بحق ، لان الوضع النفسي (وبالتالي الفيزيولوجي) ، الذي تصير اليه المرأة العذراء بعد فترة زهد جنسي طويلة ، يجعلها تجفل بشكل مرضي من جنس الرجال ، كما يفقدها القدرة والمعرفة على معاملتهم . هذه الحالة التي تصل اليها المرأة تجعل الرجال يبعدون بدورهم عنها ، وخاصة انها في خيبتها هذه ستزهد بنفسها (فقد الثقة بالنفس) وتتراخى في العناية بمظهرها وتميل الى الانعزال . ونحن نعلم كم للمظهر الخارجي واللباقة والوقع الحسن في المجتمعات من رصيد جيد لدى الرجال الباحثين عن زوجات . قد تقنع بـ «نصيبها» ، لكن المجتمع يطالبها بالحصول على رجل كبرهان على قيمتها المتمثلة في اعجاب الرجال وطلب يدها . وهذا يزيد من سوء موقفها ، ويجعلها تزداد كراهية للرجال ، ويزيد من نفور هؤلاء منها . . العانس ضحية مجتمع لا عقلاني ، معاد للجنس ـ ضحية تنتقم من قاتلها بأن تزيد من جرائمه ، ذلك لان العانس من أشد المعادين للجنس . . وهكذا يتشنج المجتمع جنسيا اكثر فأكثر ، لولا القوى الجديدة ، الغريبة عنه ، الخارجة منه عليه . .

فهل العلاقات الجنسية في المجتمع السوري تسمح بخلق أسر أفضل من الاسر الفرنسية أو الاميركية ؟ ! .

ـ و ـ

منذ عشرات السنين ، قبل أن تقتحمنا الحضارة البورجوازية ، كان من الممكن ومن الواجب الزواج مبكراً ، وبالتالي «حل» المشكلة الجنسية قبل حلولها . أما الان فيجب التعلم والحصول على مهنة ، اذا اراد المرء أن يؤمن لقمة العيش ، والا زاد عدد المتعطلين واحداً . ويجب التعلم أيضاً لان للمتعلمين والمثقفين مكانة اجتماعية ممتازة نسبياً .

ويبدو أحصائيا أيضاً أن الاقبال على العلم يؤدي بشكل واضح الى تأخير سن الزواج . وبالرغم من أن الاحصاءات التي عثرنا عليها تقتصر على المرأة في دمشق ، الا أننا يمكن أن نعممها . اذ اولا ليس هناك أي سبب جدير بالاعتبار يجعلنا نرى خلافا في هذا المجال بين دمشق والمدن السورية الاخرى ، وثانياً ليس هناك سبب يجعل الرجال السوريين المتعلمين أسرع بالزواج من النساء السوريات المتعلمات :

اذن ، فكلما ارتفعت درجة التعلم تأخر الانسان المعني في الزواج . لكن هذا الوضع يوقعه كسوري في تناقض بين الضرورة المعاشية والضرورة الجنسية . وسواء أوقع الاختيار لصالح هذه الضرورة أو تلك ، فهناك خسارة . ولا يمكن تجنب هذا الاختيار : ممارسة الجنس مع العوز (الا اذا كان من طبقة غنية ، ونحن نتحدث عن ابن الشعب ، عن الاكثرية) أو تأمين العيش بشكل مقبول مع التقشف الجنسي والاستعانة عند الضرورة القصوى بالمومسات . فهؤلاء يكلفن

سن زواج النساء في دمشق
بالنسب المئوية

	متزوجات في سن تحت العشرين	20-24 سنة	25سنة وأكثر	المجموع
أميات حتى مؤهل ابتدائي	68	21	11	100
حاملات شهادة اعدادية أو ثانوية	40	41	19	100
جامعيات	8	39	53	100

المصدر : نادر حلاق ، اثر المستوى الثقافي للمرأة في عدد مواليدها (تحت زاوية : «تحليل رقمي») ، في «البعث» الدمشقية ، تاريخ 7 ـ 9 ـ 1972 ، ص 6 .

الكثير ، كما سبق وذكرنا (تزداد أسعارهن مع ارتفاع تكاليف المعيشة وبسبب كون «عملهن» غير قانوني . . .) ، مع انهن يسئن الى الرغبة في الجنس عند الرجل اكثر مما يرضينها . ولو فرضنا ان العلاقة الجنسية للرجل مع زوجته ليست أفضل من معاشرة مومس ، فان الزوجة بالرغم من ذلك تكلف أقل ، باعتبار انها لا تأخذ ثمن الجماع ولا تحسب عدد الخلوات أو الولوجات ، وتقوم زيادة على ذلك بالاعمال المنزلية ، وكل ذلك مقابل اعالتها فقط .

التعارض بين الضرورة المعاشية والضرورة الجنسية لم يستطع المجتمع العربي الهجين حله ، بل لم يستطع أن يخطو خطوة واحدة نحو حله[12] . فالمجتمع البورجوازي الغربي بالرغم من كل لا عقلانيته وتناقضاته يمتاز على المجتمع العربي بأصالته . أما المجتمع العربي فهو مغتصب حضارياً ، أدخل في كيانه الاسرة البورجوازية وحملها اديولوجية الاستبداد . اخذ من الحضارة البورجوازية «الفردانية» التي تبدو هنا في استقلال الزوج والزوجة الشابين عن أهل الزوج ،

---

12) حكاية «القبلة الموضوعية» من دلائل ذلك . بالمقابل نجد في أوروبا الرأسمالية المتقدمة ، ممثلة بالمانية الغربية : هناك مثل الماني ، يردده كل الالمان تقريباً ، يقول : التقبيل ليس اثما Kuessen ist keine Suende . ولا شك أن المشكلة الجنسية ما زالت غير محلولة في المجتمع الالماني وغيره من المجتمعات البورجوازية ، الا أن هناك ما يسمى بـ Subculture تتغلب فيها الضرورات على المحظورات . مثال ذلك المؤسسة الاجتماعية المسماة بـ «الكرنفال» الذي يجوز اثناءه ما لا يجوز في الاوقات العادية (قناة تصريف للكبت السياسي والجنسي الجماهيري) . . كذلك أصبح «الزنى» لا يعني أكثر من قفزة جانبية عن فراش الزوجية ، أي يطبق على المتزوجين فقط ، حتى أن تعبير «الزنى» يقابله في الالمانية مفهوم Ehebruch الذي يعني حرفيا «نقض الزواج» ، بينما يقول العرب «الخيانة الزوجية» . وليس عند الشباب الالماني أي اعتراض على فقدان فتياتهن لغشاء البكارة ، بل من العادي والمرغوب أحيانا كثيرة الزواج بامرأة ذات خبرة جنسية سابقة . والفتاة الالمانية كالشاب الالماني تخجل من القول بأن ليس لديها صديق .

بينما كان هؤلاء سابقا يعيلونه مع زوجته ، وحافظ في نفس الوقت على ترتيبات المهر وتجهيز البيت الجديد (الرجل مسؤول وحده عن ذلك) ، كما حافظ على تعدد الزوجات وسجن المرأة في المنزل . . (وهنا يكمن سبب هام للتأخر في الزواج) . الان لم تعد الزوجة ترضى بالبقاء في بيت أهل الزوج والخضوع لهم ، وحتى الزوج لم يعد يقبل بذلك .

المجتمع البورجوازي ، الذي خلق الاسرة المؤلفة من الزوج والزوجة وأطفالهما (فقط) وجعل الزواج المبكر مستحيلاً ، نادى في الوقت نفسه ـ على الأقل اديولوجيا ـ بالحرية الشخصية ، وحقق الشروط الموضوعية لاستقلال المرأة اقتصادياً . بعكس ذلك نرى المجتمع العربي السوري . الحياة البورجوازية تنتشر فيه شيئاً فشيئاً ، بينما لم تزل الاديولوجيا البورجوازية (التقدمية) ، فيما يتعلق بالعلاقة بين الرجل والمرأة ، مدحورة . لقد أخذ المجتمع العربي من الحضارة البورجوازية فردانيتها واستهلاكيتها ، وحافظ ـ في الوقت نفسه ـ على انعزال المرأة اجتماعياً اقتصادياً (وعزلها ، حيث لم تكن معزولة ، كما في الريف ، بأن «مدّنها») وعلى التزمت الجنسي (الديني) . فاذا كان من المستحيل الزواج مبكراً لاندحار الاسرة الكبيرة (تحت سلطة الجد) وارتفاع متطلبات وتكاليف المعيشة وضرورة التعلم والتأهل المهني ، فانه لا مفر من اعطاء بعض الحرية الجنسية الى أن يستطيع المرء الزواج ، وهذا ما يحصل في المجتمع البورجوازي الاصيل (في فرنسا مثلا) .

واذا كنا نرى هنا وعيا متطوراً متمثلاً في رغبة الزوج الشاب في الاستقلال عن الاهل مقابل وعي متخلف متمثل في التقشف الجنسي المحرض ، فاننا نجد في هذا المجتمع أيضاً أمثلة لواقع متطور ، كما أن الاحتكاك الكبير نسبيا مع العالم الخارجي يطلعنا على واقع أفضل ، مما يزيد في التأثير على الوعي في مجتمعنا ويزيد في التناقض (الثوري) . ولا ننسى الى جانب كل هذا تأثير الثقافة العالمية التي تتجه اكثر فأكثر نحو هومانية ماركسية ، بعد أن ظهر افلاس الثقافة

البورجوازية ، وخاصة منذ الستينات (اذ لم تعد ترضي حتى ابناءها ـ لنذكر الحركات الطلابية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة !) .

أن وسائل الاعلام والثقافة (راديو ، تلفزيون ، سينما ، كتب ومجلات وجرائد) تنقل الى الجمهور السوري مظاهر المساواة بين الرجل والمرأة في العالم (ولو كانت مشوهة ذات صبغة بورجوازية في أحيان كثيرة) ، في حين أن الرجل السوري هو سيد الاسرة دون منازع . افلام السينما ترينا ممارسة للجنس دون زواج شرعي ، وترينا زواجا بسبب الحب ، مع أن أكثر الزيجات في سورية تتم بارادة الغير . الكتب التقدمية الكثيرة تعطينا أمثلة تحريضية عن الحرية والمساواة ، والصحف والمجلات تحدثنا عن نساء عاملات وموظفات وسياسيات أيضاً . لكن الغالبية العظمى للنساء السوريات لا يعشن هذا العالم ، مع انه عالم العصر الذي يعشن فيه .

هذا التناقض الحاصل بين الوعي المأخوذ من وسائل الإعلام والثقافة والنابع من واقع أكثر تطوراً في بلدنا أو في بلدان أخرى من جهة والواقع المعاش من جهة أخرى سيثير المرأة السورية ويدفعها للمطالبة بحقوقها . ويقوي هذا التناقض أن تكون المرأة المعنية قد خبرت الواقع الآخر بنفسها (عن طريق السياحة أو الاحتكاك بالسياح) أو أن يكون قد نقل إليها من محتكين مع الخارج . ويتأكد هذا المفعول بقوة الإغراء التي تملكها الحضارة الغربية وقابلية الإنبهار والتقليد لدى المرأة المتخلفة . وهذا عامل آخر لضرب حالة الاستقرار التي تبدو عليها الأسرة السورية ، بالمقارنة مع الأسرة الفرنسية .

إلا أن الأمر لا يتعلق فقط بالإنبهار والتقليد الناتجين من تقهقر حضارة قضت أمام حضارة حديثة (الاستعمار) ، بالرغم ما لهذه من نقاط ضعف ، بل يقوم أيضاً على تجاوب حقيقي أو مزيف بين ما تطلبه نفس الإنسان العربي (السوري) وما تقدمه مظاهر هذه الحضارة . حقاً ، إن الرغبة المجنونة لدى الجمهور السوري في مشاهدة الأفلام الهندية (ومثلها أكثر الأفلام العربية) التي

تعرضها دور السينما **عندنا تعود** إلى استغلال أصحاب ومروجي **هذه الأفلام** (الأغارب وأبناء البلد معاً) لنزعات عميقة في نفوس الجمهور السوري لا يمت إليها واقعه بصلة إلا تلك الرغبة . إلا أن هذه الرغبة بحد ذاتها غير ممكنة التواجد لو لم تكن تلح على ارضائها (على أن ترضى) . فمن حيث هي رغبة تملك أساساً موضوعياً هو الحاجة المكبوتة ، إلا أن ارضاءها (التعويضي أو الحقيقي) قد يتم بشكل أو بآخر : ارضاء تلاعبياً أو ارضاء صادقاً . لذلك فالرغبة المجنونة في مشاهدة قصة حب خيالية ، لا تتواجد لدى إنسان داخل في علاقة حب مثمرة ، في حين سيرغب هذا الإنسان في مساهدة قصة حب معقولة للاستفادة من تجارب وخبرة الآخرين . كذلك ، فإن علاء الدين وكنزه الذي لا ينضب لا يقدم شيئاً إلى إنسان ميسور الحال أو إلى إنسان ذي علاقة صحية مع العمل . إن إنسحاق الإنسان هو الذي يدفعه إلى اختلاق عالم آخر (إن لم يكن قد اختلق من غيره سابقاً) لا يمت إلى عالمه الكريه بصلة إلا عن طريق الحاجات المكبوتة (وهنا نلتقي بأسباب نشوء الأساطير وفكرة الحياة الآخرة) .

إنطلاقاً من هنا لا يخدعنا استنكار الجمهور المتفرج للزوجة الخائنة أو حكمه على بنات الليل في الأفلام المعينة . فالسرور الشديد ، بل اللذة المرافقة[13] ، لمشاهدة تلك القصص والذي يمتزج مع الاستنكار يفصح عن تناقض بين الأنا العليا (اديولوجيا المجتمع) التي تستنكر «الخيانة» الزوجية والبغاء من جهة ، والرغبة اللاشعورية (الدافع اللاواعي) نحو ارضاء الحاجة الجنسية المكبوتة بأي شكل كان ، بالخيانة الزوجية أو بالدعارة أو بأي شكل آخر ، من

---

13) في الواقع تقدم الأفلام الاجتماعية أو الجنسية العربية والهندية وأمثالها من الأفلام التجارية المتخلفة للإنسان المسحوق «فائدتين» : أولاً تعويضاً عن الحاجة المكبوتة لديه بعرض المشاهد الجنسية المثيرة والمخالفات الأخلاقية في سبيل إشباع الرغبة ، ثانياً انتصار الأخلاق المسيطرة عليه ضد المخالفين وبالتالي تقوية حصنه الأخلاقي كإنسان مسحوق (كأن تموت الزوجة الخائنة موتة بشعة أو تهتدي المومس إلى طريق الشرف والطهارة . . .) .

جهة أخرى . الكل يستنكر مثلاً صور الدعارة ، ولكن الكثير يتلذذ برؤيتها ، ولو كانت تمثل ممارسة جنسية بين أكثر من شخصين أو بين شخصين من جنس واحد . لكن ، فقط المشبعون جنسياً هم الذين لا تربطهم بهذه الصور رابطة . إن التخيل هنا يأخذ ارضاء الحاجة مجرداً ، أي بغض النظر عن المشاكل المحيطة بالخيانة الزوجية مثلاً أو عن المهانة واللالذة المرتبطة بعمل المومس ، وبغض النظر عما تقدمه ممارسة الجنس بين أكثر من شخصين أو بين شخصين من جنس واحد من اشباع للحاجة الجنسية أو حتى مع تجاهل معقولية شكل الممارسة الجنسية .

ولذلك ، فإن المجتمع الذي يضطهد أبناءه جنسياً ويستغل الكبت الجنسي لديهم تجارياً أو لأهداف طبقية ، هو مجتمع فاسد أخلاقياً ومشجع على اللاأخلاقية ، قبل كل شيء بالقياس إلى ايديولوجيا نفس هذا المجتمع . وهكذا يبدو الأمر في سورية !

إن الأسرة السورية ، بكل تأكيد ، ليست في سلام . ليس هناك ما يدعو إلى الإعتزاز بالنفس أمام الغرب . «الجنس» في سورية متأزم بشكل خانق . هذا يجعل المجتمع «عدوانياً» . المرأة السورية مسحوقة جنسياً ، لأنها مسحوقة اجتماعياً . هي لا تملك وعياً ذاتياً . في أية فرصة يبعد فيها عنها التسلط ، «تسقط» . ولما كان المجتمع السوري لن يتوقف عن التطور ، بل لن يستطيع أحد إيقافه (على الدوام) عن التطور ، ولما كان هذا يعني ـ في نفس الوقت ـ حرية أكثر للمرأة وخطوات أكثر نحو المساواة مع الرجل ، فإن حالات الزواج «غير الرسمي» ستكثر بدلاً من أن تكثر العوانس ، وإن حالات الطلاق ستكثر ، لأن القرارات ستكون سطحية ، سريعة ، غير نابعة عن اقتناع لعدم وجودة قناعة .

ـ ز ـ

ليسمح لنا القارىء ، أخيراً ، أن نستدرك أمراً فاتتنا الإشارة إليه . لقد أعدنا أسباب الطلاق في هذا البحث ، وبدون إشارة مباشرة (أي ضمنياً) ،

إلى : عوامل اجتماعية نفسانية ، واجتماعية اقتصادية . بمعنى أن النظام الاجتماعي والعلاقة المنبثقة عنه بين الرجل والمرأة هو السبب في الكثرة أو القلة النسبية لحوادث الطلاق ـ وهذا ما كنا نقصده بالتوافق بين نسبة الطلاق وتقدم المجتمع أو تخلفه ، ولا يجوز أن يفهم إلا ضمن هذا الإطار . وهذا ما تؤكده الإحصائيات ، بالرغم من كل المشاكل المالية والأخلاقية (حسب فهم واضعي الجدول لها) التي تشغل المجتمع السوري . بالرغم من هذا نرى قضايا الطلاق موزعة حسب الجدول التالي[14] :

أسباب الطلاق في سورية

العام	مالية	أخلاقية	عدم الامتزاج	أخرى	المجموع
1963	4	24	2646	403	3079
1968	17	9	2494	447	2967
1970	7	9	2808	363	3187
1976	4	10	3216	441	3671

المصدر : المجموعة الإحصائية السنوية لعام 1963 ، ص 121 .
لعام 1968 ، ص 378 .
لعام 1977 ، ص 123 .

فلسبب «عدم الامتزاج» إذن تحدث من 85 ـ 90 بالمئة من الطلاقات السورية . وما معنى «عدم الامتزاج» ، إن لم يكن تلك العلاقة بين الرجل والمرأة

---

14) لا شك أن القارىء سينتبه إلى أن هذه الأرقام تختلف عن الأرقام الواردة في الاستشهاد (في بداية البحث) . هذا يعود إلى أن مصدر تلك الإحصائيات هو دوائر الأحوال المدنية التي تصلها حوادث الطلاق من المحاكم الشرعية متأخرة . قارن المجموعة الإحصائية (السورية) لعام 1968 ، ص 378 .

التي لا تسمح بالعيش المشترك ، وتجعل الطلاق بالرغم من كل مساوئه أفضل من الحياة الزوجية ، أو ـ بالترابط التام مع ذلك ـ إن الرجل (وله امتياز القرار) لم يعد يجد ضالته في زوجته[15] ، للأسباب التي شرحناها سابقاً . وليس هذا فقط : تحت البند «لأسباب أخرى» تدخل أيضاً أسباب جنسية .

آخيراً ، فلا توهمنا الأرقام الواردة في الاستشهاد الأول (والثاني) عن نقصان حوادث الطلاق في سورية وتزايدها في الغرب الرأسمالي المتقدم . هي تحتاج إلى تحليل ، إلى نظرة أعمق . وهذه النظرة أوصلتنا إلى نتيجة مناقضة لما فهمه محررا «الثورة» الدمشقية («عداد» ، وعلي كنعان) . فالقلة النسبية للطلاق في سورية دليل على اضطهاد المرأة وليس على سعادة الأسرة السورية ، دليل على تسلطية المجتمع وجموده وليس على استقراره أو قلة مشاكله . وكلما ارتفع المستوى المعاشي للشعب السوري وزادت مشاركة المرأة في العمل الاجتماعي ، كلما تراجعت الاديولوجيا التسلطية . إن الطلاق سيكثر ، وستقل العوانس ، كما يتراجع الزواج الرسمي أمام الزواج غير الرسمي شيئاً فشيئاً . . إلا ان الإنسان سيشعر ، بالرغم من كل المشاكل المرافقة لعمليات التغير ، بإنسانية أكثر .

15) يقول القاضي محمد الشماع : «من خلال عملنا وفصلنا في الدعاوى نلاحظ أن أكثر الخلافات الزوجية ناجمة عن جهل بحقوق كل من الزوجين وواجباته ، وفارق السن ، وفارق الثقافة ، وتدخل الأهل في الكبيرة والصغيرة ، وضيق ذات اليد أحياناً ، والنظر إلى تقليد الآخرين ، والاختلاط الذي يكون معولاً يهدم الأسرة . . .» تحقيق «لماذا يهربون من جنة الحياة الزوجية ؟» ، في المكان المذكور ، ص 20 . ويقول المحامي نجاة قصاب حسن : « . . . فقد يكون سبب الطلاق ، وهذا هو الأغلب ، إن الزوج هو الذي أراد أن يجدد حظه ، أو أن يتحكم في زوجته فتثور كرامتها بدافع من التربية الحديثة ، ونسمة الحرية والمساواة التي هبت على بلادنا ، وجعلت المرأة تشعر بكيانها . وفي اعتقادي أن أكثر المطلقات ، إنما طلقن لأن الرجل كان لا يُحتمل ، ولأن كرامتهن أبت عليهن الاستمرار على تحمل الذل . . .» قضاة ومحامون يعرضون مشكلة الطلاق ، تحقيق ناديا الشعال ، في : «الثورة» (الدمشقية) ، تاريخ 6 ـ 8 ـ 1977

رسالة إلى مجلة نسائية ألمانية (1970)

عزيزاتي الرفيقات . بدلاً من أكتب لكُنّ دراسة عن المرأة السورية ، أرى نفسي مضطراً لأن أبعث إليكن بهذه الرسالة ، مبيناً فيها لماذا لا أستطيع أن أقوم الآن بالدراسة المطلوبة . كنت قد وضعت مخططاً كيف سأجمع المعلومات للدراسة . لدينا في سورية إدارة إحصاء اسمها «المكتب المركزي للإحصاء» ، لكن البيانات الاحصائية ليست دائماً دقيقة ، ولا مكتملة ، وأخيراً ليست كافية من أجل دراسة أوضاع المرأة . لذلك فكرت مباشرة «باتحادنا النسائي» . فهذا الاتحاد ، مع المكتب المركزي للاحصاء ، مع بعض الأحاديث مع نماذج نسائية مختلفة ، يمكن أن يكون أساساً للدراسة .

وباعتبار أنني مواطن سوري أعرف الظروف السورية وأعيشها ، فقد حاولت عن طريق أحد معارفي أن أصل إلى السيدات المبجلات في اتحادنا النسائي . ولم يكن من السهل علي ايجاد شخص يعرف عضوة في الاتحاد . على كل حال تم الأمر أخيراً ، وسُمح لي أن أقابل إحدى المسؤولات يوم الخميس الساعة الحادية عشرة في مبنى الاتحاد . ولن أستطيع أن أرقى إلى الرئيسة ، لأنه - كما قال لي الشخص الذي توسط لي - لا وقت لديها . لكن الأمر كان عندي سواء ، أقابلت الرئيسة أم الآذنة ، المهم أن أحصل على المعلومات .

في الموعد المحدد كنت هناك . المقر يقع في أرقى حي بدمشق ، في الحي المسمى «المالكي» ، الذي ينتهي إليه الشارع البورجوازي الارستقراطي المعروف «أبو رمانة» . في الداخل بدا الجميع في انشغال . سألت عن المرأة الوسيطة ، كي تقودني إلى المرأة المسؤولة ، وهي على مستوى أعلى في الهرم التنظيمي . دخلت أخيراً إلى إحدى الغرف ، لكن كان عليّ أن أنتظر بعض الوقت . في هذه الأثناء رأيت في إحدى خزانات الكتب منشورات تتضمن كل ما قد أحتاجه ؛ هكذا بدا لي من العناوين

الآن أصبحت المرأة متفرغة لي . جاءت إلى طاولة قائمة في جانب من الغرفة ، جلبت كرسيين ، جلست على أحدهما ، تناولت ورقة ، دعتني للجلوس على الكرسي الآخر ، أمسكت قلماً بيدها وسألتني :

- الاسم ؟
- فلان الفلاني .
- شو ؟
- فلان الفلاني .
- المهنة ؟
- موظف في مصرف سورية المركزي .
- ماذا تريد ؟

حدثتها بأن مجلة نسائية ألمانية غربية ، يصدرها اتحاد نسائي ، تنتظر مني دراسة عن المرأة السورية ، وحبذا لو أنها تساعدني في ذلك . طرحت علي بعدئذ العديد من الأسئلة التي لا أستطيع أن أستعيدها في تسلسلها ، لأنها كانت دون ناظم :

- ما اسم المجلة ؟
- لا أعلم ، هي مجلة يسارية ، تصدر في فرانكفورت ، أنا أعرف هؤلاء ،

لأنهم ينتمون إلى «الاس دي اس» ، أي اتحاد الطلبة الألماني الاشتراكي ، وكنت صديقاً لهم إبان دراستي في ألمانيا .

ـ آ ، إذا كن طالبات فعليهن أن يتوجهن إلى الاتحاد الوطني لطلبة سورية ، هذا من اختصاصهم .

ـ لا ، حقاً إن الاتحاد أنشيء من قبل طالبات ، لكن أي امرأة تستطيع الانتساب إليه ، هو اتحاد نسائي .

ـ ولكننا نعلم أنه لا يوجد في ألمانيا الغربية أي اتحاد نسائي ، عن هذا الاتحاد لم نسمع شيئاً ! .

ـ صحيح ، فهذا الاتحاد ليس تقليدياً ، هو يساري ، ضد النظام السائد هناك ، هو غير رسمي .

ـ ماهي النشاطات التي يقوم بها ؟

ـ هو يناضل ضد النظام ، يشارك في المظاهرات ، وهو الذي نسمعه عن اوربا . . .

ـ طيب ، نحن لدينا صلات بالاتحادات النسائية في البدان الشرقية . إذا أردن أن يقمن صلات معنا ، فعليهن أن يكتبن لنا عن طريق وزارة الخارجية . . .

ـ هذا أمر يتعلق بكما أنتما الاثنين ، لا يتعلق بي ؛ وهن لم يطلبن مني ذلك ، هنّ أردن فقط أن يعرفن شيئاً عن المرأة السورية .

ـ يستطعن أن يكتبن لنا عما يحتجن ، ونحن ندرسه ونقرر .

ـ لقد قلت لك بأنهن لا يردن شيئاً منكن ، يردن مني الدراسة ، وأنا أسألك : هل عندك شيء لي أم لا ؟ .

ـ بالتأكيد عندنا ، ولكننا لا نستطيع أن نعطي شيئاً ، إذا لم نعرف المنظمة . من يعلم ؟ ربما تجلس هناك نساء يهوديات .

ـ هل عندكم أكثر مما لدى المكتب المركزي للإحصاء ؟

أردن بهذا السؤال أن أدحض مخاوفها ، إذ أن إحصاءات هذا المكتب تصل إلى كل العالم . أجابت :

- نعم ، نحن نتعاون ، ولدى المكتب أيضاً إحصاءات تعطى لأناس معينين ، وليس لأي كان .

- وهلق ؟

- في الوقت الحاضر لدينا كتاب تحت الطبع ، يتضمن كل شيء عن المرأة السورية من النواحي الاجتماعية والثقافية والاقتصادية . . .

- طيب ، سوف أشتريه .

- ربما تستطيع أن تأخذ نسخة من السيدة ميم ، بما أنك تعرفها . (ظنت أنني أعرفها ، نظراً لأنها دبّرت لي المقابلة) .

- ألا يعرض الكتاب في السوق ؟

- لا ، هو مخصص لنا ، وإذا أعطت السيدة سين عين (تقصد رئيسة الاتحاد) موافقتها ، تستطيع أن تحصل على نسخة ، وربما يحدث هذا عن طريق السيدة ميم .

كان عليّ أن يسألها ، لماذا هذا الكتاب ، إذا كان مخصصاً للناس الذين ألّفوه ، لكنني كنت قد امتلأت منها . وهكذا خرجت . لم أستطع أن أعرف شيئاً من الاتحاد عن المرأة السورية ، لكنني بالمقابل عرفت الكثير عن الاتحاد نفسه . إنه واحد من الإدارات الكثيرة ، حيث يجلس بيروقراطيون ، مفصولين عن أولئك الذين يدّعون أنهم يمثلونهم ، إدارات منظمة هرمياً ، يلعبون فيها لعبة السرّيات ، مستعبَدين لروتينهم . وفي الخارج يجري كل شيء كما كان .

مع تحياتي القلبية

فلان الفلاني

أزمة المرأة

في المجتمع الذكوري العربي

« ... أحيانا تبدو لي المرأة العربية في موقفها تجاه الصراع الاجتماعي من أجل تحررها كأنها حسناء تجلس على منصّة ، متفرجة على قتال رجلين يتنافسان على الفوز بها . وها هي الآن تتفاجأ بمن يدعوها لأن تنزل بنفسها إلى الساحة ، وتقاتل في سبيل حقوقها ، ليس مع النساء ضد الرجال ، ولا مع الرجال ضد النساء ، بل مع الاتجاه الذي يريدها فاعلة في المجتمع ، ضد الاتجاه الظلامي الذي يريد اعادتها إلى / أو إبقاءها في عصر الحريم . لكن ، لعلها ما زالت مستمتعة بدور الحسناء المتفرجة ، ترى من الطبيعي أن يناضل فريق من الرجال بالنيابة عنها . إزاء ذلك ، في ظروف عامة صعبة ، يشعر هذا الفريق المتنور بالضعف أمام الفريق المعادي الذي يتهمه بالخروج على الدين والأخلاق والقيم ، فتراه يهيب بالمرأة العربية ، ويعنّفها كي تتخلّى عن سلبيتها ، فتغضب غضب الطفل . ثم إذا به يجد نفسه هدف هجوم المرأة نفسها التي أخذ بيدها من قبل ، وشجّعها على خوض نضالها التحرري» .

من مقدمة الكتاب

دار الحوار للنشر والتوزيع ـ سورية ـ اللاذقية



ص ب ١٠١٨ ـ هاتف ٢٢٣٣٩

مطابع الف باء ـ الأديب
دمشق ـ هاتف ٢٢١٧١١